



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

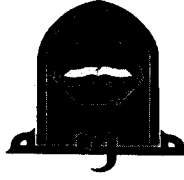
ظواهر نحوية في شروح مقصورة ابن دريد

إعداد الطالب
جمال عيد العنيفة

إشراف
الأستاذ الدكتور علي الهروط

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2005



إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب جمال عيد العتايقة الموسومة بـ:

ظواهر نحوية في شروح مقصورة ابن دريد

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2005/8/10		أ.د. علي الهروط
2005/8/10		أ.د. محمد عواد
2005/8/10		أ.د. عبدالفتاح الحموز

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين



الإهداء

إلى الذين كانت نبضات قلوبهم أجراساً، مازالت تطرق في سماء الذاكرة أملاً
نحو النجاح والتقدم والدي، حفظهما الله تعالى، إلى إخواني وأخواتي عنوان امتدادي
في هذا الوجود اعترافاً بجميل لا ينسى، إلى زملاء الصبا والشباب الذين كانت
كلماتهم شموع أمل لم تنطفئ يوماً، لكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

جمال عيد العتايقة

شكر وتقدير

إنّ من الواجب عليّ أن أتقدم بجزيل الشكر، والتقدير إلى أستاذي الدكتور علي الهروط الذي تحمل عناء الإشراف على هذا البحث، بإرشاداته وتوجيهاته، وقراءة فصوله؛ فكان مثال الأب والأستاذ المشرف، فله منّي كل الشكر والتقدير، وجزاه الله عني وعن العلم كلّ خير.

كما أتقدم بالشكر إلى أستاذي الفاضلين: الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز، والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد؛ لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، فلهما منّي كل الشكر والتقدير.

جمال عيد العتايقة

فهرس المحتويات

أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	الملخص باللغة العربية
ز	الملخص باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول: ظواهر نحوية في مقصورة ابن دريد
1	1.1 المقدمة
4	2.1 ظاهرة الحذف
4	1.2.1 حذف المرفوعات
10	2.2.1 حذف المنصوبات
14	3.2.1 حذف المجرورات
15	4.2.1 حذف التوابع
16	5.2.1 حذف الفعل
18	6.2.1 حذف الحروف
19	3.1 ظاهرة التقديم والتأخير
19	1.3.1 تقديم الخبر على المبتدأ
21	2.3.1 تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه
21	3.3.1 تقديم خبر (كأن) على اسمها
21	4.3.1 تقديم المفعول به على الفاعل
25	5.3.1 تقديم المفعول به على الفعل والفاعل
26	4.1 ظواهر نحوية متفرقة

26	1.4.1	ظاهرة الابتداء بالنكرة
29	2.4.1	ظاهرة تعدد الخبر
31	3.4.1	ظاهرة تعلق شبه الجملة بمشتق
		الفصل الثاني: القضايا النحوية التي اتفق فيها شارحو المقصورة
35	1.2	ما اتفق فيه الشارحون الأربعة
36	2.2	ما اتفق فيه ثلاثة من شارحي المقصورة
36	1.2.2	ما اتفق فيه ابن خالويه والمهلبى والعبدي
37	2.2.2	ما اتفق فيه التبريزي والمهلبى والعبدي
37	3.2	ما اتفق فيه شارحان
38	1.3.2	ما اتفق فيه ابن خالويه والمهلبى
41	2.3.2	ما اتفق فيه المهلبى والعبدي
		الفصل الثالث: القضايا النحوية التي اختلف فيها شارحو المقصورة
52	1.3	ما اختلف فيه ابن خالويه عن غيره من شارحي المقصورة
53	2.3	ما اختلف فيه المهلبى عن غيره من شارحي المقصورة
57	3.3	ما اختلف فيه العبدي عن غيره من شارحي المقصورة
		الفصل الرابع: مذاهب أصحاب الشروح النحوية
61	1.4	مذهب ابن خالويه النحوي
62	1.1.4	المصطلح النحوي
66	2.1.4	الآراء النحوية
67	3.1.4	خيارات ابن خالويه النحوية
68	4.1.4	ترجيحات ابن خالويه النحوية

70	2.4 مذهب التبريزي النحوي
72	3.4 مذهب المهلبى النحوي
72	1.3.4 المصطلح النحوي
75	2.3.4 الآراء النحوية
77	4.4 مذهب العبدلي النحوي
77	1.4.4 المصطلح النحوي
82	2.4.4 الآراء النحوية
83	3.4.4 خيارات العبدلي وترجيحاته
86	الخاتمة
88	المراجع

المخلص

ظواهر نحوية في شروح مقصورة ابن دريد

جمال عيد العتايقة

جامعة مؤتة، 2005

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الظواهر النحوية في شروح مقصورة ابن دريد، وبيان مذاهب شارحي المقصورة النحوية من خلال شروحهم وأعاريبهم للمقصورة، وقد وقعت هذه الدراسة على أربعة شروح لهذه المقصورة وهي (شرح ابن خالويه، وشرح التبريزي، وشرح المهلبي، وشرح العبدلي)، وتقع هذه الدراسة في خمسة فصول هي:

- 1- الفصل الأول: ظواهر نحوية في مقصورة ابن دريد.
 - 2- الفصل الثاني: القضايا النحوية التي اتفق فيها شارحو المقصورة.
 - 3- الفصل الثالث: القضايا النحوية التي اختلف فيها شارحو المقصورة.
 - 4- الفصل الرابع: مذاهب أصحاب الشروح النحوية.
- وأما الخاتمة فقد تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.
- وقد انتهى البحث إلى نتيجة مفادها أن مقصورة ابن دريد قد حوت مجموعة من الظواهر النحوية كظاهرة الحذف والتقديم والتأخير، وقد تبين ذلك من خلال شروحها وأعاريبها، كما أن شارحي المقصورة قد اتفقوا في مسائل نحوية، واختلفوا في أخرى، وذلك تبعاً للمذهب النحوي الذي يميل إليه كل منهم في المسائل النحوية الخلافية.

Abstract

Syntactical Phenomenon of Ibn-Duraid Maqsura explanations

Jamal Eid Al-Ataiqah

Mutah University , 2005

This study aims at bringing out the syntactical phenomenon of Ibn-Duraid Maqsura explanations and explaining the syntactical Maqsura explainers ways through out their explanations of Al-Maqsura . This study contians the four explanations above and it has five sections :

- 1- syntactical phenomenon of Ibn-Duraid Maqsura
- 2- the syntactical matters that the explainers of Al-Maqsura agreed with
- 3- the syntactical matters that the explainers of Al-Maqsura disagreed with
- 4- Ways of syntactical explanations

At the end of my research , I came to the conclusion that Ibn-Duraid Maqsura has many syntactical phenomenon such as deleting , turning in and shifting off . Also the explainers agreed and disagreed with syntactical matters according to their syntactical phenomenon they dealed with .

الفصل الأول

ظواهر نحوية في مقصورة ابن دريد

1.1 المقدمة:

تشكل مقصورة ابن دريد جانبا مهما في الدراسات اللغوية؛ وذلك انطلاقا من كونها إحدى القوائد المهمة التي قالها الشعراء في ذلك الوقت، خاصة أن ابن دريد من قدماء النحويين واللغويين، فقد نالت هذه المقصورة جملة من شروح علماء اللغة؛ إذ بلغت شروحها نحو من ثلاثين شرحا، وقد أحاط فيها بأكثر الأسماء المقصورة¹، ولا تقف أهميتها عند هذا الجانب، بل تعدّ منبعاً خصبا للعديد من الظواهر النحوية واللغوية؛ فقد برزت فيها بشكل جلي ظاهرة الحذف التي يمكن أن تُعدّ إحدى ظواهر التخفيف في العربية وخاصةً في مجال الشعر، وقد أظهرها شارحو المقصورة من خلال شروحهم وأعاريبهم لها. ولا تقف الظواهر النحوية في المقصورة عند ظاهرة الحذف فحسب، بل تجاوزتها إلى ظاهرة مهمة تتجسّد في قضية التقديم والتأخير، كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول به على الفعل والفاعل وغيرها من ضروب التقديم والتأخير التي أشرت إليها في مواطن متعددة من الدراسة، كما ظهرت فيها بعض الظواهر النحوية الأخرى؛ كظاهرة الابتداء بالنكرة وتعدد الخبر وتعلّق شبه الجملة بمشتق. ولقد برزت في شروحها وأعاريبها مواطن كثيرة تؤكد على اتفاق العلماء في بعض المسائل النحوية واختلافهم في بعضها وذلك تبعاً للمذهب الذي يتأثر به الشارح. غير أن هذه الدراسة لم تتناول جميع الشروح بل اقتصر اهتمامها على أربعة شروح وهي:

1- شرح ابن خالويه (توفي 370 هـ): كان ابن خالويه من أوائل شارحي المقصورة، إذ بيّن ما فيها من غموض في اللغة والإعراب؛ إذ جاء شرحه متضمناً القضايا الصرفية والنحوية، غير أن فيه تغليبا للجانب الصرفي في كثير من الأحيان؛ وذلك لأنه عالم لغوي بلا شك، وقد بينّ الشارح فيه آراء العلماء في تلك القضايا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن محقق هذا الكتاب جعله جزءاً من دراسته

(1) انظر ابن خالويه وجهوده في اللغة/99-100

الموسومة بـ (ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد).

2- شرح التبريزي (توفي 502 هـ): في هذا الشرح لم يلتفت المؤلف إلى الجوانب النحوية كثيرا بل قصر اهتمامه على القضايا التاريخية وتوضيح المعنى وكان عنده أيضا التفات إلى القضايا الصرفية. وقد جاء هذا الشرح موسوما بـ (شرح مقصورة ابن دريد).

3- شرح المهلبّي (توفي 572 هـ): في هذا الشرح يركّز الشارح على الجانب الإعرابي لأبيات المقصورة دون إغفال للجانب الصرفي، إذ اهتم ببنى الكلمات وأوزانها وتصاريحها، وقد وسمه صاحبه بـ (شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها)، وقد كان المؤلف هنا شديد الاختصار في إعرابه لأبيات المقصورة.

4- شرح حامد العبدلي (شرحها سنة 1973م): لعلّ هذا الشرح من آخر شروح المقصورة ابن دريد، إذ جاء هذا الشرح نتاجا للشروح السابقة، واتسم بأنه قد اهتمّ بالمقصورة من جميع جوانبها، اللغوية (صرفية، ونحوية، ودلالية) إضافة إلى الأحداث التاريخية، والشخصيات البارزة التي ذكرها ابن دريد في المقصورة وقد وسمه صاحبه بـ (شرح وإعراب المقصورة الدريدية).

وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول، وهي:

الفصل الأول: ظواهر نحوية في مقصورة ابن دريد.

في هذا الفصل رصدت جملة من الظواهر النحوية التي شكّلت جزءاً مهماً في مقصورة ابن دريد، ولعلّ أبرزها ظاهرة الحذف، ولم يغفل هذا الفصل الظواهر النحوية الأخرى والتي كان لها حظٌّ في مقصورة ابن دريد، كظاهرة التقديم والتأخير، وظاهرة الابتداء بالنكرة وغيرها من الظواهر النحوية التي تلفت انتباه الدارس لشروح المقصورة.

الفصل الثاني: القضايا النحوية التي اتفق فيها شارحو المقصورة.

في هذا الفصل تأكيد على قضية الاتفاق في المسائل النحوية بين شارحي المقصورة، وقد ارتكزت في هذا الجانب على مبادئ أساسية تكمن في ما اتفق فيه الشارحون الأربعة، وقد جاء هذا التوجُّه النحويّ قليلاً؛ إذ لم يتجاوز المسألة الواحدة، ولعلّ مردّ ذلك إلى قلة التفات بعض الشارحين لكثير من المسائل النحوية، وخاصة التبريزي، وكذلك ما اتفق فيه ثلاثة شارحين، وآخرها ما اتفق فيه شارحان.

الفصل الثالث: القضايا النحوية التي اختلف فيها شارحو المقصورة.

لقد حاولت في هذا الفصل إبراز المواطن التي اختلف فيها شارحو المقصورة، معتمداً في ذلك على جملة من المسائل النحوية الواردة في شروح المقصورة؛ إذ يبرز ما اختلف فيه ابن خالويه عن غيره من الشارحين، كما يبرز ما اختلف فيه كل من المهلبي والعبدي، أمّا التبريزي فقد كانت قلة عنايته بالقضايا النحوية سبباً في إقصائه عن هذا الفصل.

الفصل الرابع: مذاهب أصحاب الشروح النحوية.

في هذا الفصل عمدتُ إلى محاولة الكشف عن المذهب النحويّ الذي يقنّيه كل شارح من شارحي المقصورة من خلال شرحه وإعرابه لها، وذلك من خلال المصطلح النحوي الذي يستعمله الشارح في شرحه، وكذلك من خلال الآراء النحوية التي تبع فيها الشارح إحدى المدرستين (الكوفية، والبصريّة)، ولا أغفل الإشارة إلى أنّ هذا الفصل قد اعتمد على الفصلين السابقين كثيراً، خاصة في الآراء النحوية التي تبع فيها الشارحون إحدى المدرستين.

وأما الخاتمة فقد ضمنتها أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة؛ إذ توصلت إلى مجموعة من النتائج التي ظهرت لي من خلال دراسة الشروح. أما المنهج الذي اتخذته هذه الدراسة، فهو المنهج الوصفي، إذ كنت أعرض المسائل النحوية كما وردت في المقصورة أو في شروحها، غير أنني كنت أفسّر ما يحتاج منها إلى تفسير.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنني سأتناول الظواهر النحوية الأكثر وضوحاً وجلاءً، إذ لم أتناول الجوانب الصرفية والدلالية في هذه الدراسة، راجياً أن تكون هذه المسائل موضوعات لدراسات مستقبلية.

وأخيراً أقدم خالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي الهروط، الذي أشرف على هذا البحث، وبذل جهداً كبيراً في متابعته، وتصويبه، فكان نعم الموجه والأستاذ المشرف، وجزاه الله عنّي كلّ خير. والله أسأل أن يوفقنا لما في الخير، ويجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

2.1 ظاهرة الحذف:

لعلّ أهم الظواهر النحوية البارزة في مقصورة ابن دريد هي ظاهرة الحذف، إذ تبدو هذه الظاهرة في مواطن كثيرة، كحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وغيرهما من مواضع الحذف، وسأفصل القول في ذلك فيما يلي:

1.2.1 حذف المرفوعات

1. حذف المبتدأ :

تعد ظاهرة حذف المبتدأ من أهم الظواهر التي وردت في مقصورة ابن دريد؛ وإنّ حذف المبتدأ أو الخبر جائز عند علماء اللغة لدليل يدل عليه، ويفهم هذا من قول ابن يعيش: (اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بدّ منهما، إلّا أنه توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لداليتها عليه لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مراداً حكماً وتقديراً،...) (1)، ولعلنا نلمح في كلامه تعليلاً واضحاً لظاهرة الحذف؛ إذ يمكن القول إنّه يجوز حذف بعض

(1) شرح المفصل 1/ 94

عناصر الجملة إذا كان في الجملة ما يدل على المحذوف؛ لأنّ غاية المتحدث هو إيصال المعنى، كما أنه يحذف وجوباً في المواضع التالية⁽¹⁾:

1. قبل جواب "لولا".

2. قبل جواب القسم الصريح.

3. قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ.

4. بعد واو المصاحبة الصريحة.

ولقد جاء المبتدأ محذوفاً في قصيدة ابن دريد في عدّة مواضع وفيما يلي بيانها:

1. حذفه بعدما الخبر صفة له في المعنى: وذلك في قوله :

خَوْصٍ كَأَشْبَاحِ الْحَنَائِيَا ضَمَّرٌ
يَرْعَفْنَ بِالْأَمْشَاجِ مِنْ جَذْبِ الْبُرَى⁽²⁾

وقد ذكر التبريزي في شرحه للمقصورة أنه يجوز في خوص وجهان إعرابيان وهما⁽³⁾:

1- أنها بدل من اليعملات في قوله:

أَلِيَّةٌ بِالْيَعْمَلَاتِ يَرْتَمِي
بِهَا النَّجَاءُ بَيْنَ أَجْوَاكِ الْفَلَا⁽⁴⁾

2- أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هنّ)، وقد تبعه في هذا المهلبي و العبدلي⁽⁵⁾،

وقد ذكر المهلبي أنها يمكن أن تكون صفة لموصوف محذوف تقدير (نوق

خوص) وتفسره الأبيات السابقة له⁽⁶⁾، ولعل عدّه خبراً لمبتدأ محذوف، وهو

صفة لهذا المحذوف في المعنى أولى وأقرب.

ومنه أيضاً قوله:

لَدُنْ إِذَا لُوِينَتْ سَهْلٌ مَعْطَفِي
أَلْوَى إِذَا خُوشِنَتْ مَرُّهُوبُ الشَّدَا⁽⁷⁾

(1) شرح قطر الندى وبل الصدى/ 99-100

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 211، شرح التبريزي/ 49، شرح المهلبي/ 46، شرح العبدلي/ 141

(3) انظر: شرح التبريزي / 49

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 210، شرح التبريزي/ 49، شرح المهلبي/ 56، شرح العبدلي/ 140

(5) انظر: شرح المهلبي/ 45، شرح العبدلي/ 142

(6) انظر: شرح المهلبي/ 45

(7) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 339، شرح التبريزي/ 71، شرح المهلبي/ 99، شرح العبدلي/ 296

على أنّ أحد الوجوه الإعرابية لـ (لنّ) و(سهلّ) أنّهما خبران لمبتدئين محذوفين تقديرهما أنا ويجوز في سهل أن يكون خبراً بعد خبر، أو أن يكون مبتدأ على أنّ معطفي فاعل سدّ مسدّ الخبر، أو أن يكون خبراً مقدّماً على أن المبتدأ معطفي⁽¹⁾.
2. حذفه في حال كونه واقعا في جواب أداة شرط عاملة: وقد بينته لنا

الشروح في قول ابن دريد:

هَيْهَاتَ مَهْمًا يُسْتَعْرَضُ مُسْتَرْجَعٌ وفي خُطُوبِ الدَّهْرِ لِلنَّاسِ أَسَى⁽²⁾
أي (فهو مسترجع)⁽³⁾، فقد جاءت الجملة الاسمية هنا جواباً لاسم الشرط (مهماً).

3. وقوعه بعد الفعل قال: وهو في قوله:

إِذَا اجْتَهَدْتَ نَظْرًا فِي إِثْرِهِ قَلْتَ سَنًا أَوْ مَضَ بَرْقٌ خَفَاً⁽⁴⁾

أي (هو سناً)، فقد وقع في هذا الاستعمال بعد الفعل قلت لذا فقد حذف وقدره شارحو المقصورة⁽⁵⁾.

4. حذفه في حال كونه اسم إشارة دلّ عليه السياق:

وهذا واجب الإضمار عند سيويه لأن المعنى لا يستقيم وذلك مثل (سورة أنزلناها)⁽⁶⁾ وقد أجاز المبرد والسيرافي إظهاره⁽⁷⁾، ويطالعنا ابن دريد بحذف المبتدأ في هذه المواضع - كما بينت لنا ذلك شروح المقصورة، والتي قدر فيها أصحابها مبتدأ محذوفاً - ومن ذلك قوله:

مَنْزِلَةٌ مَا خَلَّتْهَا يَرْضَى بِهَا لِنَفْسِهِ ذُو إِرْبٍ وَلَا حِجَابًا⁽⁸⁾

(1) انظر: شرح المهلبى / 99 ، شرح العبدلى / 271

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 454 ، شرح التبريزي / 78 ، شرح المهلبى / 121 ، شرح العبدلى / 374

(3) انظر : شرح المهلبى / 121 ، شرح العبدلى / 376

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 254 ، شرح التبريزي / 58 ، شرح المهلبى / 71 ، شرح العبدلى / 211

(5) شرح المهلبى / 71 ، شرح العبدلى / 211

(6) النور: 1

(7) انظر: الكتاب / 138/1 ، همع الهوامع / 336/1 ، مغنى اللبيب / 832/2 ، الخصائص / 364/2 ، البسيط في شرح

جمل الزجاجي 196 - 600 ، أوضح المسالك / 153-155

(8) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 173 ، شرح التبريزي / 16 ، شرح المهلبى / 23 ، شرح العبدلى / 72

يقول المهلبي: منزلة خبر مبتدأ مضمرة تقديره (منزلة منزلة) أو (هذه منزلة) (1) ،
وأما العبدلي فقد عدّ المبتدأ محذوفاً تقديره منزلة منزلة، ويجوز عنده أن تكون منزلة
مبتدأ حذف خبره والتقدير لي منزلة (2)، ولعلّ تقدير مبتدأ محذوف أولى وأقرب إلى
المعنى على أن يكون هذا المحذوف منزلتي، لأنّ ذلك يفهم من قول ابن دريد في
الحديث عن منزلته. ومن ذلك :

مَحَلُّ كُلِّ مُقَرَّمٍ سَمَتْ بِهِ مَأْتَرُ الْأَبَاءِ فِي فَرْعِ الْعُلَا (3)

أي هذه محل (4)، ويجوز عند العبدلي النصب على أنه بدل من المواضع أو من المرید
في الأبيات السابقة له، أو بإضمار أعنى (5)، وهذا فيه تأويل.

2. حذف الخبر:

ويحذف الخبر جوازا لدليل يدل عليه، كأن يأتي خبرا لمبتدأ بعد إذا الفجائية، أو جوابا
عن استفهام...، ويحذف وجوبا في الحالات التالية⁶:

1. بعد لولا الامتناعية.

2. إذا كان صريحا في القسم.

3. إذا كان معطوفا عليه اسم بواو هي نصّ في المعية.

4. قبل الحال التي يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ.

1. حذف الخبر وجوبا إذا كان المبتدأ مكثفيا بالفاعل:

إن من أهم الظواهر النحوية اللافتة للانتباه كون المبتدأ يأخذ فاعلا أو نائبا عن

1 (انظر: شرح المهلبي /23

2 (انظر: شرح العبدلي /74

3 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /308 ، شرح التبريزي /65 ، شرح المهلبي /89 ، شرح العبدلي /266

4 (شرح المهلبي /89

5 (شرح العبدلي /267

6 (شرح التصريح على التوضيح /1-178-181، شرح قطر الندى وبل الصدى/99

الفاعل يَسد مسد الخبر، وهناك قيود قد وضعها العلماء لهذه المسألة وهي⁽¹⁾:

- 1- أن يتم الاسم المرفوع بعد الخبر الفائدة مع المبتدأ.
 - 2- أن يكون مرفوعه منفصلاً.
 - 3- ولا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام بأيّ أدواتهما، هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع "ما" والهمزة. وقصره أبو حيان عليهما، ولم يشترط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما.
- وقد زعم بعضهم: أنّ خبر هذا الوصف محذوف. وردّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه⁽²⁾، فيمكن حمل هذه الاستعمالات على حذف الأخبار وجوباً؛ لأنّ المعنى قد اكتمل بدونه. ومن ذلك قول ابن دريد:
- أراجِعْ لي الدَّهْرُ حَوْلًا كَامِلًا إلى الَّذِي عَوَّدَ أم لا يُرْتَجَى⁽³⁾
- فقد جاء (الدهر) فاعلاً لاسم الفاعل (أراجع)، وقد سدّ مسد الخبر، على أحد الوجوه الإعرابية⁽⁴⁾.

ومنه (أذيها) الذي سدّ مسدّ خبر المبتدأ زاخر، في قوله :

هم البُحُورُ زَاخِرٌ أَذِيهَا والنَّاسُ ضَحَضَاحٌ ثِغَابٌ وَأَضَا⁽⁵⁾

و(ماء) الذي سدّ مسدّ خبر المبتدأ (مقطوب) في قوله:

كَأَنَّمَا الصَّهْبَاءُ مَقْطُوبٌ بِهَا ماءٌ جَنَى ورٍ إذا اللَّيْلُ غَسَا⁽⁶⁾

فقول المعرب (سدّ مسدّ الخبر) يدل على أنّ الخبر لا وجود له في الجملة، وإنّما جننا بما يحل محلّه؛ لذا يمكن حمل هذه الاستعمالات على أن يكون الخبر فيها محذوفاً.

(1) انظر: في هذه المسألة: همع الهوامع/2/6 شرح التصريح على التوضيح 1/156-158، حاشية الصبان على

شرح الأشموني 1/220

⁽²⁾ همع الهوامع 7/2

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة /176، شرح التبريزي /17، شرح المهلبى /27، شرح العبدلي /82

(4) انظر: شرح المهلبى /70، شرح العبدلي /206

(5) ابن خالويه وجهوده في اللغة /279، شرح التبريزي /60، شرح المهلبى /75، شرح العبدلي /223، وأذيها:

موجهاً. والضحضاح: الماء القليل

(6) ابن خالويه وجهوده في اللغة /439، شرح التبريزي /64، شرح المهلبى /87 شرح العبدلي /259،

2. حذف الخبر المتعلق به شبه الجملة:

وقد ورد هذا في مواضع غير قليلة في شروح المقصورة، وقد بين لنا العبدلي في هذه المواطن أنّ شبه الجملة يتعلق بالخبر المحذوف وجوباً. وأمّا المهلبي فلم يكن يقدر خبراً محذوفاً، بل كان يعدّ شبه الجملة خبراً بذاتها. ومنه قول ابن دريد:

وَصَاحِبَايَ صَارِمٍ فِي مَتْنِهِ مِثْلُ مَدَبِّ النَّمْلِ يَعْطُو فِي الرَّبَا(1)
(وفي متنه): متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ (مثل مدب) (2).

وكذلك قوله:

كَأَنَّمَا الْجَوَزَاءُ فِي أَرْسَاغِهِ وَالنَّجْمُ فِي جِبْهَتِهِ إِذَا بَدَأ(3)
ومنه أيضاً قوله:

وَلَا عِبْتِي غَادَةً وَهَنَانَةً تُضْنِي وَفِي تِرْشَافِهَا بَرُّهُ الضَّنَا(4)
ففي البيت الثاني ورد شبه الجملة (في أرساغه) متعلقاً بمحذوف خبر وجوباً، وكذلك (في جبهته) أيضاً، وفي البيت الثالث ورد (في ترشافها) متعلقاً بمحذوف خبر مقدم (5).

وقد ورد مثل هذا الاستعمال عند ابن دريد في أبيات عدة لا موجب لذكرها في هذا المقام (6)، ففي هذه الاستعمالات جميعها جاء شبه الجملة متعلقاً بمحذوف خبر وجوباً، ولم يكن شبه الجملة خبراً بذاتها، فالخبر هنا محذوف من الجملة وبقي شيء من متعلقاته، فهذا موطن من مواطن حذف الخبر.

4. حذف خبر الحرف الناسخ المتعلق به شبه الجملة:

وقد ورد في موضع واحد من المقصورة وبينه لنا العبدلي في شرحه وهو قوله :

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 241 ، شرح التبريزي / 55 ، شرح المهلبي / 64 ، شرح العبدلي / 185
(2) انظر شرح العبدلي / 187
(3) جهود ابن خالويه في اللغة / 256 ، شرح التبريزي / 59 ، شرح المهلبي / 72 ، شرح العبدلي / 212
(4) جهود ابن خالويه في اللغة / 30 ، شرح التبريزي / 63 ، شرح المهلبي / 85 ، شرح العبدلي / 251
(5) انظر : شرح العبدلي / 213 ، 252
(6) انظر : شرح المهلبي / شرح الأبيات (17 ، 123 ، 137 ، 14 ، 152 ، 160 ، 174 ، 180 ، 189 ، 196 ، 223)

لكنَّ لي عَزَمًا إِذَا امْتَطَيْتُهُ
لِمُبْهَمِ الخَطْبِ فَأَهُ فَاَنْفَأى⁽¹⁾
فـ (لي) متعلق بمحذوف خبر لكنَّ وجوبا⁽²⁾، أما المهلبى فيقول: (لي) خبر
لكنَّ و ليس متعلقا بمحذوف⁽³⁾، فخير الحرف الناقص قد حُذِفَ في هذا
الاستعمال.

2.2.1 حذف المنصوبات

1. حذف خبر الفعل الناقص التعلق به شبه الجملة: وقد ورد حذف خبر الفعل الناقص
في مقصورة ابن دريد في أكثر من موضع؛ إذ قدّر شارحو المقصورة ومعربوها أخبارا
للأفعال الناقصة في هذه المواضع أثناء إعرابهم لها. ومنه قوله:

إِنَّ ابْنَ مَيْكَالِ الأَمِيرِ انتاشنِي
مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ كُنْتُ كَالشَّيْءِ اللَّقَا⁽⁴⁾
ومنه أيضاً قوله:

بِالعُشْرِ مِنْ مِعْشَارِهَا وَكَانَ
كَالحَسْوَةِ فِي أذِيِّ بَحْرِ قَدْ طَمَا⁽⁵⁾
ومنه قوله:

إِذَا الأَحَادِيثُ انتضت أنبَاءَهُمْ
كَانَتْ كَنَشْرِ الرُّوضِ غَادَاهُ السُّرَى⁽⁶⁾

فقد ورد في البيت الأول شبه الجملة (كالشيء) وقد ذكر المهلبى أن
الخبر هو اللقا و (كالشيء) جار ومجرور⁽⁷⁾، وفي البيت الثاني (كالحسوة)،
وفي البيت الثالث (كنشر)، وكلها متعلقة بمحذوف خبر كان وجوبا⁽⁸⁾.

(1) جهود ابن خالويه في اللغة / 298، شرح التبريزي / 63، شرح المهلبى / 84، شرح العبدلي / 247

(2) انظر: شرح العبدلي / 249

(3) انظر شرح المهلبى / 84

(4) جهود ابن خالويه في اللغة / 291، شرح التبريزي / 62، شرح المهلبى / 79، شرح العبدلي / 236

(5) جهود ابن خالويه في اللغة / 290، شرح التبريزي / 62، شرح المهلبى / 81، شرح العبدلي / 234

(6) شرح المهلبى / 120، شرح العبدلي / 368

(7) شرح المهلبى / 80

(8) انظر شرح العبدلي ص 237، 235، 369

فخبر الفعل الناقص قد حذف وتعلّق الجار والمجرور به، فالجار والمجرور ليست خبراً بذاتها.

1. حذف المفعول به:

يرد حذف المفعول به في الكلام العربي كثيراً، وذلك كونه فضلة في الجملة، والأصل جواز حذف المفعول به، لأنه فضلة ولكنه يمنع في مواضع لا محوّج لذكرها هنا⁽¹⁾، وحذف المفعول به على ضربين: فإما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً، وإمّا أن يحذف ويجعل بعد الحذف نسياً منسياً، إذ يصبح الفعل بعد حذفه كأنه من الأفعال اللازمة⁽²⁾، وقد ورد حذف المفعول به في المقصورة وقدّره شارحوها، وهذا المفعول أريد به لفظاً وتقديراً. وسأفصل الحديث عن هذه الظاهرة، وهي مسألة تتطلب أن أقسمها إلى المواطن التي حذف فيها المفعول به، وفيما يلي عرضها:

1. حذف المفعول به إذا كان منويًا لدليل عليه:

لقد ورد في مقصورة ابن دريد مواضع كثيرة قد حذف المفعول به وكان منويًا لدليل يدل عليه، وذلك نحو قوله تعال " فعّال لما يريد"⁽³⁾ أي لما يريده⁽⁴⁾، وقد ورد هذا في مقصورة ابن دريد وقدّره شارحو المقصورة. ومن ذلك قول ابن دريد:
أراجع لي الدهرُ حَوْلًا كاملاً
إلى الذي عودّ أم لا يُرْتَجَى⁽⁵⁾
فـ (عودّ) فعل ماض وفاعله مستتر فيه، ومفعوله محذوف، وتقديره عودني⁽⁶⁾.
ومن ذلك قوله :

وَخَامَرَتْ نَفْسُ أَبِي الْجَبْرِ الْجَوَى
حَتَّى حَوَاهُ الْحَتْفُ فِيمَنْ قَدْ حَوَى⁽⁷⁾

(1) همع الهوامع 13/3

(2) انظر : شرح المفصل 39/2

(3) هود: 107

(4) انظر : همع الهوامع 14/3

(5) جهود ابن خالويه في اللغة /176، شرح التبريزي /17، شرح المهلبي /27، شرح العبدلي / 82

(6) انظر : شرح المهلبي / 27، شرح العبدلي/83

(7) جهود ابن خالويه في اللغة /196، شرح التبريزي /23، شرح المهلبي /36، شرح العبدلي / 109

فـ (حوى): فعل ماضٍ، وفاعله مستترٌ، ومفعوله محذوف تقديره حواه⁽¹⁾.
ومنه قوله أيضا:

فَاعْتَرَضْتُ نُونَ الَّتِي رَامَ وَقَدْ جَدَّ بِهِ الْجِدُّ اللُّهَيْمُ الأَرَبِيُّ⁽²⁾

فـ (رام) فعل ماضٍ، وفاعله مستترٌ ومفعوله محذوف تقديره رامها⁽³⁾.

وتشيع هذه الظاهرة في مقصورة ابن دريد شيوعا كثيرا كما تبين لنا ذلك من خلال شروحها⁽⁴⁾، فقد قدر شارحو المقصورة وخاصة المهلبي والعبدي - في هذه الاستعمالات مفعولا به محذوفا، ونلاحظ أن هذا المفعول جاء ضميرا متصلا، فحذف لفظا وأريد تقديرا ومعنى، وقد دلّ علي حذفه دليل أوحى بحذفه.

2. حذف مقول القول:

وقد ورد هذا في استعمال واحد من مقصورة ابن دريد وهو قوله :

وَفَرًّا عَنْ تَجْرِبَةِ نَابِي فَقُلُّ فِي بَازِلِ رَاضِ الخُطُوبِ وَامْتَطَى⁽⁵⁾

فـ (قل) : فعل أمر بمعنى اذكر، ومفعوله محذوف، والتقدير (فقل قدرة) أي أن (قدرة) مفعول به محذوف⁽⁶⁾، ويقول العبدي: فإنما ضمنه معنى اذكر لأن القول لا ينصب المفرد إلا إذا كان فيه معنى الجملة كـ (قلت قصيدة) خلافا لابن مالك⁽⁷⁾.

3. حذف الموصوف المفعول به وإقامة صفته مقامه:

يطالعنا في مقصورة ابن دريد - كما يذكر شارحوها - ظاهرة حذف المفعول به، وهذا المفعول موصوف وقد حلت صفته محلّه، وقد ورد هذا في أربعة مواضع من المقصورة كما تبين لي، ومنه قول ابن دريد:

-
- (1) انظر : شرح المهلبي / 36، شرح العبدي/110
 - (2) جهود ابن خالويه في اللغة /202 ، شرح التبريزي /40 ، شرح المهلبي /39 ، شرح العبدي /119
 - (3) انظر : شرح المهلبي /39 ، شرح العبدي/121
 - (4) انظر : شرح المهلبي / الأبيات (66، 74، 146، 219، 152)
 - (5) جهود ابن خالويه في اللغة /405 ، شرح التبريزي /74 ، شرح المهلبي /113 ، شرح العبدي /339
 - (6) شرح المهلبي /113
 - (7) شرح العبدي/340

يُنَوِي الَّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ الْعَلَى لَمَّا دَحَى تُرْبَتَهَا عَلَى الْبُنَى⁽¹⁾
 ف (التي) صفة لموصوف محذوف، وذلك الموصوف مفعول به، أي (ينوي البلدة
 التي فضلها ربّ العلى) وهي مكة المكرمة⁽²⁾.
 ومنه قوله:

يُدِيرُ إِعْلِيطَيْنِ فِي مَلْمُومَةٍ إِلَى لَمُوحَيْنِ بِالْحَاطِ الْأَى⁽³⁾
 ف (إعليطين) مفعول به وهو صفة لموصوف محذوف تقديره: يدير أذنين
 كالإعليطين والإعليط: ثمرة المرخ، وقشره رقيق، تشبّه به الأذنان⁽⁴⁾. ومنه كذلك قوله:

وَإِنْ ثَوَتْ بَيْنَ ضُلُوعِي زَفْرَةٌ تَمَلُّ مَا بَيْنَ الرَّجَا إِلَى الرَّجَا⁽⁵⁾
 ف (ما) هنا مفعول به: وهي صفة لموصوف محذوف تقديره (تملأ الموضع) الذي⁽⁶⁾.
 ومنه قوله:

قَدْ مَارَسَتْ مَنِي الْخُطُوبُ مَرَسًا يُسَاوِرُ الْهَوَلَ إِذَا الْهَوَلَ عَلَا⁽⁷⁾
 ومَرَسًا: مفعول به، وهو صفة لموصوف محذوف تقديره مارست مني رجلا مَرَسًا⁽⁸⁾.
 وفي هذه الاستعمالات بدت ظاهرة حذف المفعول به وإقامة الصفة محله واضحة،
 فإنّ عدّ هذه الصفات مفعولا به أولى من تقدير الموصوف المفعول به، فلا ضرورة
 لذكره أو تقديره، إلا من أجل إبراز المعنى وتوضيحه، وأما في الإعراب فقد أخذت
 الصفة موضعه، فمن الأولى إعرابها مفعولا به.

-
- (1) جهود ابن خالويه في اللغة / 217 ، شرح التبريزي / 50 ، شرح المهلبى / 50 ، شرح العبدلي / 150
 (2) انظر : شرح المهلبى / 50 ، شرح العبدلي / 151
 (3) جهود ابن خالويه في اللغة / 250 ، شرح التبريزي / 57 ، شرح المهلبى / 69 ، شرح العبدلي / 202
 (4) انظر : شرح المهلبى / 69 ، شرح العبدلي / 203
 (5) جهود ابن خالويه في اللغة / 332 ، شرح التبريزي / 68 ، شرح المهلبى / 95
 (6) انظر : شرح المهلبى / 95
 (7) جهود ابن خالويه في اللغة / 334 ، شرح التبريزي / 68 ، شرح المهلبى / 97
 (8) انظر : شرح المهلبى / 97

2. حذف الحال وجوبا إذا تعلق بها الجرّ والمجرور

لقد حُذفت الحال في بعض المواضع في المقصورة وحلّ الجار والمجرور محلّه؛ إذ يمكن عدّ هذه المواضع مما حذف فيها الحال، وذلك لأن الجار والمجرور قد تعلّقا بمحذوف حال وجوبا. ومنه قوله:

أرْمَقُ العَيْشَ على بَرَضٍ فَإِنْ رُمْتُ ارْتِشَافًا رُمْتُ صَعْبَ المُنْتَسَى (1)

ف (على برض): جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وتقديره كأننا حالا من العيش (2).

ومنه كذلك قوله :

هما اللذّانِ عَمْرًا لي جَانِبًا مِنْ الرّجاءِ كانَ قَدِمًا قَدْ عَفَا (3)

وقد ذكر العبدلي أنه يُحتمل في " لي " وجهان إعرابيان، يقول: (و (لي) يحتمل أن يكون متعلقا بـ(عمرا) على أنه مفعول مطلق، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال من (جانبا)، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال (4)، ويبدو أن الوجه الثاني أقرب للصواب لأنه في الأصل صفة لنكرة وقد تقدمت على موصوفها في هذا الاستعمال.

ومنه أيضاً قوله :

إِنَّ الألى فارقَتْ عَنْ غيرِ قلى ما زاعَ قلى عَنهُمُ ولا هَفَا (5)

وفي هذا أيضاً وجهان إعرابيان (6):

1. أن يكون (عن غير قلى) متعلقا بـ (فارقت) .

(1) جهود ابن خالويه في اللغة /175، شرح التبريزي /17، شرح المهلبى /26، شرح العبدلي/80

(2) انظر: شرح العبدلي/81

(3) جهود ابن خالويه في اللغة /286، شرح التبريزي /61، شرح المهلبى /79، شرح العبدلي/232

(4) انظر: شرح العبدلي/232

(5) جهود ابن خالويه في اللغة /298، شرح التبريزي /62، شرح المهلبى /83، شرح العبدلي/246

(6) انظر : شرح العبدلي/ 147

2. يجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف حال من العائد المحذوف، وتقديره فارقتهم. وقد ورد مثل هذا الاستعمال في مواضع عدّة من المقصورة⁽¹⁾، إذ تعلق الجار والمجرور في هذه المواضع بمحذوف حال.

3.2.1 حذف المجرورات

1. حذف الموصوف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه:

ولقد جَوَزَ النحويون حذفه قياساً إذا كان مفرداً وكان المضاف اسم زمان، ويحذف المضاف إليه جوازا في ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى... وفي الغيات... وفي أيّ وكلّ وبعض وغير بعد ليس⁽²⁾، وقد ورد حذف المضاف إليه في مقصورة ابن دريد كما بينته لنا شروح المقصورة وكان موصوفاً وقد حُلَّت الصفة محله فلا ضرورة إلى ذكر هذا الموصوف. ومن ذلك ما أضيف فيه إلى الظرف (دون) ومنه قوله:

وَاخْتَرَمَ الْوَضَّاحُ مِنْ دُونِ الَّتِي أَمَلَهَا سَيْفُ الْحِمَامِ الْمُنتَضَى⁽³⁾

فالتي: اسم موصول مضاف إليه، وهي صفة لموصوف محذوف تقديره عند المهلبي الفعلة أو الأمنية، وعند العبدلي تقديره المقاصد أو الآمال⁽⁴⁾.

ومنه أيضاً قوله:

فَاعْتَرَضَتْ دُونَ الَّتِي رَامَ وَقَدَّ جَدَّ بِهِ الْجِدُّ اللَّهَيْمِ الْأُرَبِيِّ⁽⁵⁾

ولا يختلف إعراب (التي) في هذا البيت عن البيت الذي سبقه⁽⁶⁾.

ومنه المضاف إليه (كل) وهو في قوله:

يَحْمِلُنْ كُلَّ شِمْرِيٍّ بِأَسَلٍ شَهْمِ الْجَنَانِ خَائِضٍ غَمْرَ الْوَعْيِ⁽⁷⁾

(1) انظر: شرح المهلبي / الأبيات (121، 122، 132، 136، 139، 143، 149، 177، 178)

(2) انظر : الحذف في المثل العربي/ 117، مغني اللبيب 418/2

(3) جهود ابن خالويه في اللغة / 200، شرح التبريزي / 26، شرح المهلبي / 37، شرح العبدلي / 114

(4) انظر شرح المهلبي / 37، شرح العبدلي / 114

(5) جهود ابن خالويه في اللغة / 202، شرح التبريزي / 40، شرح المهلبي / 39، شرح العبدلي / 119

(6) انظر شرح المهلبي / 39، شرح العبدلي / 120

(7) جهود ابن خالويه في اللغة / 214، شرح التبريزي / 50، شرح المهلبي / 57، شرح العبدلي / 169

فـ (شمري) خفض بالإضافة وهي صفة لموصوف محذوف تقديره رجل شمري⁽¹⁾، وما يمكن ملاحظته هنا أن الصفة قد نابت عن المضاف إليه في المواضع التي حذف فيها المضاف إليه، وأن المهلبي والعبدي قد اتفقا على حذف المضاف إليه في هذه الاستعمالات، ولكن لا داعي لتقدير المضاف إليه هنا لأن الصفة قد حلت محلّه.

4.2.1 حذف التوابع

1. حذف الصفة

لقد ورد حذف الصفة في مقصورة ابن دريد وحلت شبه الجملة محلّها، وقد بيّن لنا العبدي أنها متعلقة بمحذوف صفة، ومن ذلك قوله:

خُوضُ كَأَشْبَاحِ الحَنَائِيَا ضُمْرٌ
يَرْعُنُ بِالْأَمْشَاجِ مِنْ جَذْبِ البُرَى⁽²⁾

وقد ذكر العبدي أن (من جذب) فيها وجهان إعرابيان⁽³⁾:

1- يحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف نعت لأمشاج.

2- أن يكون متعلقاً بـ (يرعن).

ومنه أيضاً قوله:

هُمَا اللِّدَانِ عَمْرًا لِي جَانِبًا
مِنَ الرَّجَاءِ كَانَ قَدَمًا قَدَا⁽⁴⁾

و(من الرجا): متعلق بمحذوف نعت لـ (جانبا)⁽⁵⁾.

ومنه أيضاً: فَجَلَّلَ الْأَفُقَ فَكُلُّ جَانِبٍ
مِنْهَا كَانَ مِنْ قُطْرِهِ الْمُرْنُ حَبًا⁽⁶⁾

(1) انظر: شرح المهلبي /57، شرح العبدي /170

(2) جهود ابن خالويه في اللغة /211، شرح التبريزي /49، شرح المهلبي /46، شرح العبدي /141

(3) انظر: شرح العبدي /142

(4) جهود ابن خالويه في اللغة /286، شرح التبريزي /61، شرح المهلبي /79، شرح العبدي /232

(5) شرح العبدي /233

(6) جهود ابن خالويه في اللغة /313، شرح التبريزي /66، شرح المهلبي /91، شرح العبدي /274

فـ(منها) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لجانب⁽¹⁾. وقد ورد مثل هذا في مواطن عدة من أبيات المقصورة⁽²⁾.

5.2.1 حذف الفعل

1. حذف العامل في المفعول المطلق:

لقد ذكر النحويون أن عامل المفعول المطلق يحذف وجوبا أو جوازا، وبسطوا القول في ذلك في مؤلفاتهم⁽³⁾، ولن أتحدث عن هذه القضية طويلا، لأن ضالتي في هذا البحث هي إبراز المواطن التي ظهرت فيها هذه الظاهرة وتوضيحها من خلال شروح المقصورة، وقد ورد في مقصورة ابن دريد أكثر من موضع حذف فيه عامل المفعول المطلق، وعلى حسب ما يترأى لي في هذا البحث فإن جميع هذه المواضع هي من باب حذف العامل في المفعول المطلق جوازا، ومن المصادر التي لها أفعال من ألفاظها على وجه الخصوص، وفيما يلي بيانها:

1. حذفه في أسلوب القسم: ولقد ورد هذا في أسلوب القسم في مقصورة ابن دريد كما وضحته لنا الشروح ومن ذلك قوله:

أَلِيَّةٌ بِالْيَعْمَلَاتِ يَرْتَمِي بِهَا النَّجَاءُ بَيْنَ أَجْوَازِ الْفَلَا (4)

فقد ذكر ابن خالويه أن أليّة: يمين، وقد نصبه على المصدر⁽⁵⁾، وأما المهلبي فقد ذكر أنه نصبه بفعل مضمر تقديره (أولي أليّة)، أي أقسم، فـ (أليّة) على هذا مصدر

(1) انظر: شرح العبدلي/ 275

(2) انظر: شرح المهلبي / الأبيات (28 ، 165 ، 173 ، 192)

(3) انظر شرح التصريح على التوضيح 321/1-334، حاشية الصبان على شرح الاشموني 116/2-122 مع الهوامع 105/3-120

(4) جهود ابن خالويه في اللغة / 210، شرح التبريزي / 49، شرح المهلبي / 45، شرح العبدلي / 140

(5) انظر: جهود ابن خالويه في اللغة / 210

صدر عن غير فعله⁽¹⁾، أي أنه لم يكن له فعل من جنسه، وأما العبدلي فقد أعربه مفعولا مطلقا لفعل محذوف أي آليت ألية⁽²⁾. فلقد حذف عامله هنا.

ومنه قول ابن دريد:

بَلْ قَسَمًا بِالشَّمِّ مِنْ يَعْزُبَ هَلْ لَمُقَسِمٍ مِنْ بَعْدِ هَذَا مُنْتَهَى⁽³⁾

يقول ابن خالويه: وقسما: نصبه على المصدر، وليس مصدرا، ولكنه اسم وضعه موضع المصدر لأنك تقول: أقسمت إقسامًا، فأقمت قسما موضع إقسام⁽⁴⁾، كما في قوله تعالى " والله أنبتكم من الأرض نباتا "⁽⁵⁾، وذكر المهلبى أنه: منصوب بفعل مضمر تقديره أقسم قسما⁽⁶⁾، وأما العبدلي فذكر أنه اسم مصدر نائب مناب (إقسام) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف أي أقسم إقسامًا⁽⁷⁾، وفي هذا الموضع حل الاسم محل المصدر فأخذ إعرابه، وقد حذف العامل وهو فعل القسم.

2. حذفه إذا كان مقرونا باستفهام توبيخي: ومن حذف العامل في المفعول المطلق ما

كان مقرونا باستفهام توبيخي، وقد خصّه ابن عصفور بوجود حذف العامل في المفعول المطلق⁽⁸⁾. وقد ورد هذا في قوله:

هَيْهَاتَ مَا أَشْنَعَ هَاتَا زَلَّةً أَطْرِبًا بَعْدَ الْمَشْيِبِ وَالْجَلَا⁽⁹⁾

يقول ابن خالويه: وتنصب طربا على المصدر، والفعل مضمر، والتقدير أتطرب

(1) انظر: شرح المهلبى /45

(2) انظر: شرح العبدلي /141

(3) جهود ابن خالويه في اللغة /231، شرح التبريزي /53، شرح المهلبى /60، شرح العبدلي /175

(4) جهود ابن خالويه في اللغة /232

(5) نوح: 170

(6) انظر: شرح المهلبى /60

(7) انظر: شرح العبدلي /177

(8) أوضح المسالك /272

(9) جهود ابن خالويه في اللغة /533، شرح التبريزي /82، شرح المهلبى /132، شرح العبدلي /413

طربا بعد الكبير⁽¹⁾، وقد أعربه المهلبي نصب على المصدر⁽²⁾، وأما العبدلي فقد ذكر فيه ثلاثة وجوه إعرابية وهي⁽³⁾:

1. إما مصدر منصوب مؤكد لعامله المحذوف وجوبا، أي (أتطرب طربا).
2. وإما مفعول به لفعل محذوف، أي (أتأتي طربا).
3. وإما حال أي (أتوجد طربا).

وإننا نلاحظ في هذه الاستعمالات التي وردت في المقصورة أنّ شارحي المقصورة قد قدّروا فيها الفعل العامل في المفعول المطلق.

2. حذف الفعل إذا كان فعل قسم:

وقد ورد هذا في أسلوب القسم في شروح مقصورة ابن دريد فقد حذف المعطوف والمعطوف عليه وهما فعلا القسم، وذلك في قوله:

بِذَاكَ أُمُّ بِالْخَيْلِ تَعْدُو الْمَرَطَى
نَاشِرَةً أَكْتَادَهَا قُبَّ الْكَلَى⁽⁴⁾

وقد ذكر المهلبي أنّ (أم) عاطفة على ذلك الفعل المحذوف، وبالخيل جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقديره (أم أقسم بالخيل)، و أما العبدلي فقد ذكر أنها بمعنى بل، وقد ذكر أنه متعلق بفعلين محذوفين تقديرهما أقسم⁽⁵⁾، ونلمح من هذا أنّ المهلبي و العبدلي قد قدّروا فعلي قسم محذوفين وقد بقي شيء من متعلقاتها وهو الجار والمجرور.

(1) جهود ابن خالويه في اللغة / 533

(2) انظر : شرح المهلبي / 132

(3) انظر : شرح العبدلي / 414

(4) المصادر نفسها ص55، ص164

(5) انظر : شرح المهلبي / 55، شرح العبدلي / 166

6.2.1 حذف الحروف

1. حذف حرف العطف⁽¹⁾: وقد ورد في استعمال واحد قد بينه لنا العبدلي في

شرحه، وقد ورد ذلك في قول ابن دريد:

هُمُ الْبُحُورُ زَاخِرٌ آذِيهَا وَالنَّاسُ ضَحَضَاخُ ثَغَابٌ وَأَضَا⁽²⁾

يقول المهلبي: والناس مبتدأ معطوف على ما قبله. ضحضاح: خبر المبتدأ. ثغابٍ خفض بالإضافة. وأضأ: معطوف على (ثغاب)⁽³⁾، وأما العبدلي فقد ذهب إلى تقدير حرف عطف محذوف يقول: والناس مبتدأ، وضحضاح خبر، وثغاب معطوف على (ضحضاح) بإسقاط حرف العطف⁽⁴⁾، فنلاحظ أن العبدلي قد قدر حرف عطف محذوف.

2. حذف (لا) من جواب القسم⁽⁵⁾: وهذا لم يرد إلا في استعمال واحد أيضا في

المقصورة، وذلك في قول ابن دريد:

أَزَالُ حَشْوَ نَثْرَةٍ مَوْضُونَةٍ حَتَّى أُوَارِي بَيْنَ أَحْشَاءِ الْجَنِيِّ⁽⁶⁾

يقول التبريزي: هذا جواب القسم الذي ابتدأ به، ومعناه: لا ازال حشو نثرة، وحذف " لا " جائر من جواب اليمين كقوله تعالى: " تالله تفتأ تذكر يوسف⁽⁷⁾ " أي لا تفتأ أي لا تزال⁽⁸⁾.

(1) انظر في هذه المسألة: مغني اللبيب /2 /831

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة /279، شرح التبريزي /60، شرح المهلبي /75، شرح العبدلي /223

(3) شرح المهلبي /76

(4) انظر: شرح العبدلي / 225

(5) انظر: مغني اللبيب /2 /834

(6) شرح التبريزي /54

(7) سورة يوسف آية 85

(8) شرح التبريزي /55

3.1 ظاهرة التقديم والتأخير:

1.3.1 تقديم الخبر على المبتدأ:

إنّ الحديث عن ظاهرة تقديم الخبر، حديث طويل مبسوط في مظان النحو، فقد ذكر السيوطي وغيره من النحويين أن الأصل في الخبر التأخير، ولكنه يجب التقديم في بعض الاستعمالات اللغوية ويجوز ذلك في استعمالات أخرى⁽¹⁾، ولتقديم الخبر على المبتدأ أهمية في أداء المعنى في الدراسات اللغوية المعاصرة، وهو في الدراسات التحويلية يكون لغرض دلالي فضلاً عن معنى الإخبار الذي هو في الجملة أصلاً، فهو يتقدم للعناية والتوكيد⁽²⁾، وأما عند الوظيفيين فوظيفته الداخلية البؤرة: وهي التي تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة المقابلة، وهو هنا (بؤرة المقابلة)⁽³⁾. وسأبين ذلك من خلال ما ورد في المقصورة. ونلاحظ أنّ الاستعمالات التي وردت في المقصورة والتي تقدّم فيها الخبر على المبتدأ، هي من باب تقدم الخبر جوازا على المبتدأ، ومن هذه المواضع التي تقدم فيها الخبر جوازا على المبتدأ في المقصورة ما يلي:

1. تقديم الخبر جوازا إذا شبه جملة والمبتدأ نكرة مضافة:

ومنه قول ابن دريد:

رَضِيْتُ قَسْرًا وَعَلَى الْقَسْرِ رَضِي
مَنْ كَانَ ذَا سُخْطٍ عَلَى صَرْفِ الْقَضَا (4)

يقول المهلبي: رضى مبتدأ ومن مضاف إليه و (على القسر) خبره مقدم عليه⁽⁵⁾.

ومن ذلك قول ابن دريد:

(1) انظر: همع الهوامع 1/32-39، شرح المفصل 1/88-99، شرح التصريح على التوضيح 1/175-176

حاشية الصبان على شرح الاشموني 1/210-212

⁽²⁾ انظر: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي/140-141

(3) مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين/333

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة/180، شرح التبريزي/19، شرح المهلبي/31، شرح العبدلي/93

(5) انظر شرح المهلبي/31

تَزْفُهُ لِلْقَلْبِ أُخْلَامُ الرُّؤْيِ⁽¹⁾

لله مَا طَيْفُ خَيْالٍ زَائِرٍ

فقد تقدّم الخبر جوازا في هذه الاستعمالات وكان شبه جملة والمبتدأ نكرة مضافة.

2. تقديم الخبر جوازا إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة مسبوقة باستفهام:

ومن ذلك قول ابن دريد:

لَمُقْسِمٍ مِنْ بَعْدِ هَذَا مُنْتَهَى⁽²⁾

بَلْ قَسَمًا بِالشَّمِّ مِنْ يَغْرَبَ هَلْ

يقول المهلبى: (منتهى مبتدأ والخبر في الجار والمجرور المتقدم)⁽³⁾. ويمكن القول أنّ الذي صحّح الابتداء بالنكرة هنا أنّه مسبوق باستفهام وهو (هل)، فقد تقدّم الخبر في هذا الاستعمال.

3. تقديم الخبر جوازا على المبتدأ إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة موصوفة:

ومن ذلك قول ابن دريد:

يَشْتَفُ مَاءَ مُهْجَتِي أَوْ مُجْتَوَى⁽⁴⁾

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَنْزِلٌ مُسْتَوْبِلٌ

فقد جاء منزل مبتدأ مؤخرًا، ومستوبل صفة له ، وفي كلّ خبرا مقدّما عليه عند المهلبى، وهو متعلق بمحذوف خبر عند العبدلي⁽⁵⁾.

4. تقديم الخبر جوازا على المبتدأ إذا كان الأول وصفا:

وفي هذا خلاف بين النحويين ففي مثل (قائم زيد) فيجوز أن يكون قائم خبرا مقدّما وزيد مبتدأ مؤخرًا، واشترط الكوفيون المطابقة في الإفراد والتنثية والجمع⁽⁶⁾. وقد ورد مثل هذا في مقصورة ابن دريد وجوّز فيه الشارحون تقديم الخبر على المبتدأ في مثل هذه الاستعمالات. ومنه قوله:

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة /492، شرح التبريزي /80، شرح المهلبى /127، شرح العبدلي /397

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة /230، شرح التبريزي /53، شرح المهلبى /60، شرح العبدلي /175

(3) انظر شرح المهلبى /60

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة /174، شرح التبريزي /16، شرح المهلبى /24، شرح العبدلي /76

(5) انظر: شرح المهلبى /24، شرح العبدلي /77

(6) انظر: ارتشاف الضرب /3 /1108

هُمُ الْبُحُورُ زَاخِرٌ آذِيهَا
وَالنَّاسُ ضَخْضَاخٌ ثَغَابٌ وَأَضًا⁽¹⁾
فـ (زاخِر) خبر مقدّم وآذِيهَا مبتدأ مؤخر، على أحد الوجوه الإعرابية، أو أن يكون
زاخِر مبتدأ وآذِيهَا فاعل سدّ مسدّ الخبر⁽²⁾.
ومنه قوله: كَذَلِكَ الْغُصْنُ يَسِيرٌ عَطْفُهُ
لَدُنَّا شَدِيدٌ غَمَزُهُ إِذَا عَسَا⁽³⁾
وَجُوزٌ فِي (يسير عطفه) وجهان إعرابيان: أن يكون (يسير) خبراً مقدّماً و(عطفه)
مبتدأ مؤخرًا، أو أن يكون (يسير) مبتدأ و(عطفه) فاعل سدّ مسدّ الخبر⁴.
ومنه قوله :

أَرَا جِعٌ لِي الدَّهْرُ حَوْلًا كَامِلًا
إِلَى الَّذِي عَوَدَ أُمٌّ لَا يُرْتَجَى⁽⁵⁾
فقد جوز المهلبي أن يكون (أراجع) خبراً مقدّماً على المبتدأ الدهر⁽⁶⁾، أو أن يكون
أراجع مبتدأ والدهر فاعل سدّ مسدّ الخبر وهو ما ذهب إليه العبدلي⁽⁷⁾.

2.3.1 تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه:

وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، فقد جوزه البصريون، حيث يجوز تقديم
الخبر على المبتدأ، ومنعه الكوفيون؛ لأنّ الخبر فيه ضمير يعود على الاسم فلا يتقدّم
على ما يعود عليه⁽⁸⁾. وما يمكن حمله على ذلك قول ابن دريد:

ذَاكَ الْجَدَا لَأَزَالَ مَخْصُوصًا بِهِ
قَوْمٌ هُمْ لِلنَّاسِ غَيْثٌ وَجَدَا⁽⁹⁾

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 279 ، شرح التبريزي/ 60 ، شرح المهلبي/ 75 ، شرح العبدلي/ 223

(2) انظر شرح المهلبي /76، شرح العبدلي /224

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 358 ، شرح التبريزي / 71، شرح المهلبي /104 ، شرح العبدلي /311

(4) انظر: شرح المهلبي /104 ، شرح العبدلي /312

(5) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 176 ، شرح التبريزي /17 ، شرح المهلبي /27 ، شرح العبدلي /82

(6) انظر : شرح المهلبي /76

(7) شرح العبدلي /83

(8) مع الهوامع /87/2

(9) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 330 ، شرح التبريزي /67 ، شرح المهلبي /94 ، شرح العبدلي /286

فمخصوصا خبر لازال مقدم على اسمها قوم⁽¹⁾.

3.3.1 تقديم خبر (كأن) على اسمها: ويطالعنا ابن دريد في مقصورته بخبر (كأن) متقدماً على اسمها كونه ظرفاً، وذلك في قوله :

كأن بينَ عَيْرِهِ وَغَرَبِهِ مُفْتَادًا تَاكَلْتُ فِيهِ الْجُدَا⁽²⁾

فقد توسط خبر كأن (بين عيره) وهو شبه جملة ظرفية بين الحرف الناسخ (كأن) واسمها مفتاداً⁽³⁾.

4.3.1 تقديم المفعول به على الفاعل:

يرد في مقصورة ابن دريد كما بينت لنا شروحا وأعاريبها تقديم المفعول به على الفاعل كثيرا، إذ نلاحظ أن المفعول به كثيرا ما يتوسط بين الفعل وفاعله، وهذه المسألة جائزة عند العلماء إذا كان الفعل متصرفاً⁽⁴⁾. وفيما يلي تفصيل ذلك:

1. تقديم المفعول به جوازا على الفاعل إذا كان اسما ظاهرا:

ويبدو أن تقديم المفعول به على الفاعل هنا لأهمية المفعول به، وهذه الظاهرة واردة بصورة غير قليلة في المقصورة، إذ إن ابن دريد كان كثيرا ما يقدم المفعول به على الفاعل في هذه القصيدة، ومن ذلك قوله:

وَاتَّخَذَ التَّسْهِيدُ عَيْنِي مَأْلَفًا لَمَّا جَفَا أَجْفَانَهَا طَيْفُ الْكَرَى⁽⁵⁾

فـ (أجفانها): هنا مفعول مقدم للفعل جفا و(طيف): فاعل⁽⁶⁾.

ومنه أيضا قوله: أبيضُ كالمِلْحِ إذا انتَضَيْتَهُ لم يلقَ شيئاَ حدهُ إلا فرَى⁽⁷⁾

1 (شرح المهلبى /94 ، شرح العبدلى /287

2 (ابن خالويه وجهوده فى اللغة /241 ، شرح التبريزى /55 ، شرح المهلبى /65 ، شرح العبدلى /188

3 (انظر : شرح المهلبى /66 ، شرح العبدلى /190

4 (انظر: الأصول فى النحو /1-174-176

5 (جهود ابن خالويه فى اللغة /167 ، شرح التبريزى /15 ، شرح المهلبى /18 ، شرح العبدلى /56

6 (انظر : شرح المهلبى /18 ، شرح العبدلى /58

7 (شرح المهلبى /65 ، شرح العبدلى /187

فـ (شيئاً): مفعول مقدم للفعل يَلْقَ و (حدّه) فاعل⁽¹⁾.
وفي قوله أيضاً:

أوى إلى نارِي وَهِيَ مَأْلَفٌ يدعو العفاة ضَوْؤُهَا إلى القرِي⁽²⁾

فـ (العفاة) مفعول به مقدم للفعل (يدعو) و (ضوؤها): فاعل⁽³⁾.

وقد وردة مثل هذه الظاهرة في عدد من أبيات مقصورة ابن دريد وقد بينها لنا شارحو المقصورة⁽⁴⁾.

2. ما كان فيه المفعول به ضميراً متصلاً:

ولعل هذه الظاهرة تتطلب أن أقسمها إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك حسب نوع الضمير المستعمل في مثل هذه المواضع، فمنها ضمائر الغيبة ومنها ضمائر المتكلم ومنها ضمائر المخاطب. وسأفصل الحديث عنها فيما يلي:

أ. تقديم المفعول به وجوباً إذا كان ضميراً من ضمائر الغيبة المتصلة:

وتشيع هذه الظاهرة في مقصورة ابن دريد كما هو واضح في شروحا شيوخا كثيراً، وما يدلنا على ذلك الاستعمالات الواردة في المقصورة. فمن ذلك قوله:

وَخَامَرَتْ نَفْسُ أَبِي الْجَبْرِ الْجَوَى حَتَّى حَوَاهُ الْحَتْفُ فِيمَنْ قَدْ حَوَى⁽⁵⁾

فـ (الهاء) في حواه مفعول مقدم و(الحتف) فاعل له⁽⁶⁾.

ومن ذلك قوله:

لَوْ مَثَلَ الْحَتْفُ لَهُ قِرْنًا لَمَّا صَدَّتْهُ عَنْهُ هَيْبَةٌ وَلَا انْتَتَى⁽⁷⁾

(1) شرح المهلبى/ 65 ، شرح العبدلى/ 188

(2) شرح المهلبى/ 127، شرح العبدلى 395

(3) شرح المهلبى/ 127 ، شرح العبدلى/ 396

(4) انظر: شرح المهلبى: الأبيات (5، 13، 12، 147)

(5) جهود ابن خالويه في اللغة/ 196 ، شرح التبريزي /23، شرح المهلبى / 36 ، شرح العبدلى / 109

(6) انظر : شرح المهلبى / 36 ، شرح العبدلى/ 110

(7) شرح المهلبى/ 36 ، شرح العبدلى/ 172

فـ (الهاء) في صدته مفعول مقدم و(هيبة) فاعل⁽¹⁾.
ومنه كذلك قوله:

أَلْهَاهُ عَن تَسْبِيحِهِ وَدِينِهِ تَأْنِيْسُهَا حَتَّى تَرَاهُ قَدْ صَبَاً⁽²⁾

فـ (الهاء) في (ألهاه) مفعول مقدم و(تأنيس) فاعل⁽³⁾.

وقد ورد هذا الاستعمال كثيرا في مقصورة ابن دريد كما بينته لنا شروحها وأعاريبها فقد ورد في أبيات ليست بالقليلة⁽⁴⁾؛ فهي ظاهرة واسعة الانتشار في المقصورة وقد بينت لنا الشروح ذلك.

ب. تقديم المفعول به وجوبا على الفاعل إذا كان ضميرا من ضمائر المتكلم المتصلة: وهي استعمالات نقل في شيوخها عن سابقتها في المقصورة، ولعل السبب في ذلك أن ابن دريد لا يتحدث عن نفسه كثيرا في المقصورة. كما ورد يتبين في الشروح إذ لا تتجاوز هذه الاستعمالات أربعة مواضع، وسأذكر الأمثلة على هذه الظاهرة. ومن ذلك قوله :

وَلَا عِبْتِي غَادَةً وَهَنَانَةً تُضْنِي وَفِي تَرشَافِهَا بُرءُ الضَّنَا⁽⁵⁾

فـ (الياء) في (لاعبتني) مفعول مقدم وغادة فاعل⁽⁶⁾.

ومنه قوله: لَسْتُ إِذَا مَا بَهْطْتِي غَمْرَةً مِمَّنْ يَقُولُ: بَلَّغَ السَّيْلُ الزُّبَى⁽⁷⁾
و(بهطتني) فعل ومفعول مقدم ، وغمرة فاعله⁽⁸⁾ .

(1) شرح المهلبى / 58 ، شرح العبدلى / 173

(2) جهود ابن خالويه فى اللغة / 303 ، شرح المهلبى / 86 ، شرح العبدلى / 257

(3) انظر : شرح المهلبى / 86 ، شرح العبدلى / 259

(4) انظر : شرح المهلبى / الأبيات (9 ، 32 ، 119 ، 125 ، 149 ، 1625 ، 171 ، 184 ، 197 ، 205 ، 209 ،

226 ، 233)

(5) جهود ابن خالويه فى اللغة / 300 ، شرح التبريزى / 63 ، شرح المهلبى / 85 ، شرح العبدلى / 251

(6) انظر : شرح المهلبى / 85 ، شرح العبدلى / 252

(7) جهود ابن خالويه فى اللغة / 331 ، شرح التبريزى / 68 ، شرح المهلبى / 95 ، شرح العبدلى / 287

(8) انظر : شرح المهلبى / 95 ، شرح العبدلى / 288

وقد وردت مثل هذه الاستعمالات في موضعين من مقصورة ابن دريد⁽¹⁾ ، ففي هذه المواضع وردت ظاهرة تقديم المفعول به على الفاعل، وقد جاء المفعول به ضمير المتكلم (الياء)، وقد اتصل بالفعل فتقدّم على الفاعل وجوبا.

ج. ما كان فيه المفعول به ضميرا من ضمائر المخاطب :

ولم يرد مثل هذا إلا في استعمالين في المقصورة كما بينت لنا شروحها، فمنها قوله:

هُمُ الْأَلَىٰ إِنِّ فَآخِرُوا قَالِ الْعُلَا بِفِي امْرِئٍ فَآخِرَكُمْ عَفْرُ الْبِرَىٰ⁽²⁾

فالكاف في فاخركم: مفعول به مقدم وعفر فاعل مؤخر كما ذكر المهلب⁽³⁾، وأما العبدلي فقد ذكر أن عفر مبتدأ مؤخر. وخبره في الجار والمجرور المقدم⁽⁴⁾.

ومنه قوله: لَا يَرْفَعُ اللَّبُّ بِلَا جَدِّ وَلَا يَحْطُكُ الْجَهْلُ إِذَا الْجَدُّ عَلَا⁽⁵⁾

وإننا نلاحظ هنا أنه لا سبيل إلى تأخير المفعول به هنا، وذلك لأنه متصل بالفعل، ولا يمكن الفصل بين الضمير وما اتصل به في الجملة، لذا فهو واجب التقديم على الفاعل في هذه الاستعمالات.

5.3.1 تقديم المفعول به على الفعل والفاعل :

قد يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل خاصة إذا كان المفعول به هو الأهم في الكلام، وقد وردت هذه الظاهرة في مقصورة ابن دريد وبينته لنا شروحها وأعاريبها، ومن ذلك قوله:

طَعْمِي شَرِيٌّ لِلْعَدُوِّ تَارَةً وَالْأُرْيُ بِالرَّاحِ لِمَنْ وَدِّي ابْتَعَى⁽⁶⁾

(1) انظر: شرح المهلب / الأبيات (140، 146)

(2) جهود ابن خالويه في اللغة / 233 ، شرح التبريزي / 53 ، شرح المهلب / 60 ، شرح العبدلي / 178

(3) شرح المهلب / 60

(4) شرح العبدلي / 178

(5) شرح المهلب / 107 ، شرح العبدلي / 320

(6) جهود ابن خالويه في اللغة / 337 ، شرح التبريزي / 69 ، شرح المهلب / 98 ، شرح العبدلي / 295

وقد اختلف في إعراب " ودي " كلٌّ من المهلبي والعبدي، فقد أعربها الأول أنها مفعول به مقدم وجوز ذلك العبدي أيضاً⁽¹⁾، في حين رجّح العبدي أن تكون مبتدأ ومفعول ابتغى محذوف تقديره ابتغاه⁽²⁾، وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين: فقد منع البصريون حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ... وأجاز الكسائي والفرّاء من الكوفيين ذلك، ومن ذلك قراءة ابن عامر في قوله تعالى: (وكلاً وعد الله الحسنى)، وقد نصّ ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر⁽³⁾. وبذلك يذهب المهلبي قد ذهب مذهب البصريين، وأما العبدي فقد ذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة. ومنه أيضاً قوله:

إِنَّ الشَّقَاءَ بِالشَّقِيِّ مُوَلِّعٌ لَا يَمَلِكُ الرَّدَّ لَهُ إِذَا أَتَى⁽⁴⁾

وقد أعرب المهلبي إذا: استفهام وهو ظرف مفعول مقدم، و أما العبدي فقد ذكر أنه ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه⁽⁵⁾، ومن الذين ذهبوا إلى أنّ (إذا) تقع مفعولاً به ابن مالك في الحديث الشريف (إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غضبي) وتقع مبتدأ عنده، وتجر بحتى وذلك في قوله " حتى إذا جاؤها"⁽⁶⁾، وأنكر الجمهور ذلك على أنّ (إذا) لا تخرج عن الظرفية⁽⁷⁾، وإنّ المهلبي (ت572هـ) وابن مالك(ت: 568هـ) متعاصران، فيمكن أن يكون المهلبي قد اهتدى إلى هذا قبل ابن مالك، أو أنه قد تأثر به.

(1) انظر : شرح المهلبي /98

(2) انظر : شرح العبدي /296

(3) حاشية الصبّان على شرح الأشموني /1

(4) جهود ابن خالويه في اللغة /416 ، شرح التبريزي /76 ، شرح المهلبي /116 ، شرح العبدي /350

(5) انظر : شرح المهلبي /116 ، شرح العبدي /351

(6) الزمر:39

(7) مغني اللبيب /1 /129

فالمفعول به ينتقل في الجملة، إذ تراه يتقدم ويتأخر عن الفعل والفاعل وهذه ظاهرة موجودة بشكل كبير في المقصورة، وما مرّ من عرض للأمثلة دليل واضح على ذلك .

وإننا نلمح في هذه الظاهرة ما يلي :

1. أن تقديم المفعول به (على الفاعل أو على الفعل والفاعل) ظاهرة لها حضورها في مقصورة ابن دريد، وقد بينت لنا ذلك شروحها وأعاريبها؛ وقد لاحظنا ذلك من خلال عرض الشواهد والإحصاء فيما سبق.
2. أن تقديم المفعول به ظاهرة لابد للشاعر، أو لابن اللغة منها، إذا كان يريد إبراز أهمية المفعول به.
3. أن تقديم المفعول به على الفاعل أكثر ما يقع إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً.

4.1 ظواهر نحوية متفرقة:

1.4.1 ظاهرة الابتداء بالنكرة:

إنّ من أهم الظواهر النحوية المتعلقة بالمبتدأ الواردة في مقصورة ابن دريد والتي بينتها لنا شروح المقصورة، هي ورود المبتدأ نكرة في استعمال ابن دريد، وقد عرضت هذه المسألة من خلال مسوغات الابتداء بالنكرة في نطاق مقصورة ابن دريد.

1. كون النكرة عاملة:

إنّ من بين مسوغات الابتداء بالنكرة والتي ورد استعمالها في مقصورة ابن دريد، وبينتها لنا شروح المقصورة كون النكرة عاملة، وإذا لم يتقدّم على الوصف نفي أو استفهام لا يكون مبتدأ خلافاً للأخفش والكوفيين في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن

يتقدّمه نفي أو استفهام⁽¹⁾، ومنه قوله:

هم البُحورُ زاخِرٌ آذِيها والنَّاسُ ضَخَضَاحٌ ثَغَابٌ وَأَضَا⁽²⁾

فـ (زاخر) مبتدأ واذيها فاعل سد مسد الخبر عند المهلبى فقد ذهب مذهب الكوفيين والأخفش⁽³⁾، وأما العبدلى فقد ذكر أن (زاخرا) خبر مقدم واذيها مبتدأ مؤخر وهذا مذهب البصريين⁽⁴⁾.

وكذلك قوله: كَأَنَّمَا الصَّهْبَاءُ مَقْطُوبٌ بِهَا ماءً جَنَى ورٍ إِذَا اللَّيْلُ عَسَا⁽⁵⁾

وقد ذكر المهلبى أن (مقطوباً) مبتدأ ثانٍ وماء فاعل به سد مسد الخبر⁽⁶⁾، وأما العبدلى فقد ذكر أن مقطوب خبر مقدم وماء مبتدأ مؤخر⁽⁷⁾.

ومن ذلك قوله: لَدُنَّ إِذَا لُوْنِيْتُ سَهْلٌ مَعْطِفِي أَلُوِي إِذَا خُوْشِنْتُ مَرْهُوبَ الشَّدَا⁽⁸⁾

وقد ذكر المهلبى أكثر من وجه إعرابى فى (سهل معطفي) وهى⁽⁹⁾:

1. أن يكون سهل مبتدأ ومعطفي فاعل سد مسد الخبر.

2. أن يكون خبراً بعد خبر تقديره (أنا لدن، سهل معطفي)

3. أن يكون خبر مبتدأ مضمرة، تقديره: (وأنا سهل، ومعطفي: فاعل به)

4. أن يكون (سهل) خبراً مقدماً، ومعطفي: مبتدأ.

ومما يدور فى فلك هذه المسألة قوله أيضاً:

كَذَلِكَ الْعَصْنُ يَسِيرٌ عَطْفُهُ لَدُنَّا شَدِيدٌ غَمْرُهُ إِذَا عَسَا⁽¹⁰⁾

(1) انظر فى هذه المسألة: شرح التصريح على التصريح 157/1

(2) ابن خالويه وجهوده فى اللغة/ 279، شرح التبريزي/ 60، شرح المهلبى/ 75، شرح العبدلى/ 223

(3) انظر: شرح المهلبى/ 76

(4) انظر: شرح العبدلى/ 224

(5) ابن خالويه وجهوده فى اللغة/ 304، شرح التبريزي/ 64، شرح المهلبى/ 87، شرح العبدلى/ 259

(6) انظر: شرح المهلبى/ 87

(7) انظر: شرح العبدلى/ 260

(8) ابن خالويه وجهوده فى اللغة/ 339، شرح التبريزي/ 69، شرح المهلبى/ 99، شرح العبدلى/ 296

(9) انظر: شرح المهلبى/ 99

(10) ابن خالويه وجهوده فى اللغة/ 358، شرح التبريزي/ 71، شرح المهلبى/ 104، شرح العبدلى/ 311

وقد ذكر المهلبي وجهين إعرابين في (يسير عطفه) ، وقد رجّح أن يكون يسير خبراً وعطفه مبتدأ مؤخرًا وقد تبعه بهذا العبدلي ولم يذكر غيره، وجوّز المهلبي أن يكون (يسير) مبتدأ و(عطفه) فاعلاً سد مسد الخبر⁽¹⁾. وفيما سبق ذكره نلاحظ مايلي:

1- أن هذا النوع من المبتدآت له وجوده في المقصورة ولعلّ ما يدلّ على ذلك ما ذكرته من أمثلة.

2- أن المبتدآت في هذه المواضع جميعها من المشتقات العاملة.

3- أن المهلبي والعبدلي - وهما اللذان اهتمّا بإعراب القصيدة- كانا يجوزان أكثر من وجه إعرابي في هذه المواضع، وكانا يرجّحان أن تكون أخبار تلك المشتقات مقدّمة.

2. كون النكرة مسبوقة بنفي:

وهذا مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة فقد ورد مثل هذا في مقصورة ابن

دريد، وهو قول ابن دريد:

لا صكك يثنيه ولا فجًا
ولا دخيسٍ واهنٍ ولا شطًا⁽²⁾

فـ (صكك) مبتدأ وجملة يثنيه خبره⁽³⁾.

ونلاحظ أن هذه المواضع التي ورد فيها المبتدأ نكرة قد جاءت مسوغة بمسوغ من المسوغات التي اتفق عليها العلماء، فقد وردت هذه النكرة عاملة ومعتمدة على نفي، ولكن نلاحظ أن معربي هذه الاستعمالات كانوا يفرون في كثير من الأحيان، من اعتبار هذه النكرات مبتدآت باللجوء إلى التقديم والتأخير وخاصة في النكرات العاملة.

3. كون النكرة مسبوقة باستفهام: ويجوز الابتداء بالنكرة المعتمدة على الاستفهام،

وقد ورد مثل هذا في المقصورة في قول ابن دريد:

(1) انظر: شرح المهلبي/104، شرح العبدلي/312

(2) انظر: ص45 من هذا البحث

(3) انظر: ص45 من هذا البحث

أَرَاغِعْ لِي الدَّهْرُ حَوْلًا كَامِلًا إِلَى الَّذِي عَوَّدَ أُمَّ لَا يُرْتَجَى (1)

على أنّ أحد الوجوه الإعرابية التي ذكرها المهلبى في إعرابه للمقصورة، أن أراجع خبر مقدّم والدهر مبتدأ، أو أن يكون أراجع مبتدأ والدهر فاعل سدّ مسدّ الخبر⁽²⁾، وقد تبعه في الوجه الإعرابي الثاني العبدلى ولم يذكر غيره⁽³⁾. ففي هذا الاستعمال جاءت النكرة (راجع) مسبوقّة باستفهام وهي مبتدأ على أحد الوجوه الإعرابية، ويبدو أنّ هناك مسوِّغ آخر قد سوِّغ الابتداء بها وهو أنها عاملة، فقد اكتفت بمرفوع.

2.4.1 ظاهرة تعدد الخبر :

وفي هذه المسألة خلاف بين العلماء فمنهم من أجاز التعدد دون شروط، ومنهم من منعه مطلقاً، ومنهم من أجاز به بشروط⁽⁴⁾، وسأعرض لهذه الظاهرة من خلال ما ورد في شروح مقصورة ابن دريد من تعدد للخبر وسأبين مواطن الخلاف بينهم.

1. ما كان فيه الخبران مفردين: وقد جاء في استعمال ابن دريد تعدد الأخبار في حال كونها أسماء مفردة، وقد بيّن لنا المهلبى والعبدلى أنّ هذه المواضع هي من باب تعدد الخبر، ومنه قوله:

هُمَا عَتَادِي الْكَافِيَانِ فَقَدْ مَنَ أَعْدَدْتُهُ فَلَيْنَا عَنِّي مَن نَأَى (5)

فعتادي الكافيان خبر بعد خبر للمبتدأ هما، ويذكر المهلبى أنه لا يجوز أن نعتبرها نعتاً لأن الأول مفرد والثاني مثنى⁽⁶⁾، وذكر العبدلى أنه لا يجوز في الكافيان أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف⁽⁷⁾. ومن ذلك قوله:

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 176 ، شرح التبريزي / 17 ، شرح المهلبى / 27 ، شرح العبدلى / 82

(2) انظر : شرح المهلبى / 28

(3) انظر : شرح العبدلى / 83

(4) انظر : ص 41 من هذا البحث

(5) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 257 ، شرح التبريزي / 59 ، شرح المهلبى / 72 ، شرح العبدلى / 214

(6) شرح المهلبى / 72 ، شرح العبدلى / 214

(7) شرح العبدلى / 214

وَهُمْ لِمَنْ لَانَ لَهُمْ جَانِبُهُ أَظْلَمُ مِنْ حَيَاتِ أَنْبَاثِ السَّقَا
 عبيدُ ذِي الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَطْمَعُوا من غمزةٍ في جرعه نقي الصدا⁽¹⁾
 وقد ذكر المهلبى والعبدي أنه يجوز في عبيد أن تكون خبراً بعد خبر والخبر الأول
 هو (أظلم)، أو أن تكون مبتدأ مستأنفاً تقديره وهم عبيد⁽²⁾. ومنه كذلك قوله:
 وَاللَّوْمُ لِلْحُرِّ مُقِيمٌ رَادِعٌ وَالْعَبْدُ لَا يَرْدَعُهُ إِلَّا الْعَصَا⁽³⁾
 فـ (مقيم ورادع) خبر بعد خبر للمبتدأ اللوم⁽⁴⁾.
 ومنه أيضاً:

أَوْ كَانَ يَدْرِي قَبْلَهَا مَا فَارِسٌ وما مواميتها القفار والقري⁽⁵⁾
 ويجوز في (القفار) أن تكون خبراً ثانياً بعد الخبر فارس لاسم الاستفهام (ما)⁽⁶⁾، كما
 يجوز فيه أن يكون نعتاً وهو ما ذهب إليه المهلبى والعبدي⁽⁷⁾.
 2. ما كان فيه الخبر الأول جملة فعلية والخبر الثاني مفرداً:

وقد بدا هذا في موضع واحد، وقد اختلف كل من المهلبى و العبدي في إعرابهما
 لهذه الموضع، فقد وردت في قوله:
 وَرَدَّتْهُ وَالذَّنْبُ يَعْوِي حَوْلَهُ مُسْتَكَّ سُمِّ السَّمْعِ مِنْ طُولِ الطَّوَى⁽⁸⁾

فقد ذكر المهلبى أن جملة (يعوي) خبر للمبتدأ (والذنب) و(مستك) إذا رفعته أصبح
 خبراً بعد خبر، وإن نصبته كان حالاً⁽⁹⁾، وهذا ما ذهب إليه العبدي في إعرابه⁽¹⁰⁾،

-
- 1 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /365 ، شرح التبريزي /71 ، شرح المهلبى /105 ، شرح العبدي /316)
 2 (شرح المهلبى /102 ، شرح العبدي /317)
 3 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /419 ، شرح التبريزي /76 ، شرح المهلبى /116 ، شرح العبدي /351)
 4 (شرح المهلبى /116 ، شرح العبدي /352)
 5 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /498 ، شرح التبريزي /81 ، شرح المهلبى /128 ، شرح العبدي /400)
 6 (شرح المهلبى /128)
 7 (شرح العبدي /402)
 8 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /477 ، شرح التبريزي /79 ، شرح المهلبى /125 ، شرح العبدي /386)
 9 (شرح المهلبى /125)
 10 (شرح العبدي /387)

ويبدو أنّ النصب فيه أولى لأنه يدل على حال الذئب عند عوائه، كما أنّ من الأولى أن يتقدم الخبر المفرد على الجملة، وهنا قد حدث العكس.

ومن خلال ما مر يمكن القول أن المهلبي والعبدي، قد جوّزا هذه المسألة في إعرابهما، فقد أعربا ما سبق ذكره من استعمالات على هذا المذهب، ولكنهما كان كثيرا ما يذكر إعرابا آخر للخبر الثاني.

3.4.1 ظاهر تعلق شبه الجملة بمشتق:

ولابدّ لشبه الجملة من متعلق تتعلّق به، ويفهم هذا من قول ابن هشام: (لابدّ من تعلق شبه الجملة بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أولّ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيئا من هذه الأربعة موجودا قدر) وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخرّوف أنّه لا تقدير في نحو: (زيد عندك وعمرو في الدار) ثم اختلفوا في عامل النّصب في الظرف ولا موجب لذكر الخلاف في هذا المقام⁽¹⁾. فالواضح من كلامه أن شبه الجملة لابد من تعلقه بشيء مما ذكر. ولكنني أردت هنا أن أبين كثرة تعلق شبه الجملة بما يشبه الفعل وهو هنا المشتق؛ إذ غلب على أسلوب ابن دريد استعمال المشتقات بدل الأفعال في مقصوره. وقد بينت لنا شروح المقصورة هذا التعلّق، وأخصّ هنا شرح العبدي، إذ اهتم بإبراز ما يتعلّق به الجار والمجرور، وأمّا المهلبي فلم يكن مهتماً بذلك كثيرا فقد غضّ الطرف عن هذه الظاهرة في كثير من الأحيان ويمكن أن يكون ذلك لغاية الاختصار. وسأقسم هذه الظاهرة حسب نوع المشتق الذي تعلق به الجار والمجرور.

1. ما تعلق فيه شبه الجملة باسم الفاعل :

وقد ورد في مواضع غير قليلة في شروح المقصورة تعلق شبه الجملة باسم الفاعل، ومنه قوله:

(1) انظر: مغني اللبيب 566/2

لا تَحْسَبَنَّ يَا دَهْرُ أَنِّي ضَارِعٌ لَنَكْبَةٍ تَعْرِقُنِي عَرَقَ الْمُدَى (1)

فـ (لنكبة) متعلق بـ (ضارع) وهو اسم فاعل (2).

ومنه أيضاً: أَنْ الْقَضَاءَ قَاذِفِي فِي هُوَّةٍ لا تَسْتَبِلْ نَفْسُ مَنْ فِيهَا هَوَى (3)

ومنه أيضاً: سَامِي التَّلِيلِ فِي دَسِيعٍ مُفَعِّمٍ رَحْبُ اللَّبَانِ فِي أُمْنِيَاتِ الْعَجَى (4)

فـ (في هوة) متعلق بـ (قاذفي)، و (في دسيع) متعلق بـ (سامي)، وقد ورد من هذا الاستعمال في أبيات عدة من المقصورة (5). فتعلق شبه الجملة باسم الفاعل شائعة بصورة غير قليلة في مقصورة ابن دريد.

2. ما تعلق فيه شبه الجملة باسم المفعول:

وهناك مواضع غير قليلة ورد فيها شبه الجملة متعلقاً باسم المفعول، ومن ذلك

قوله:

فَكُلُّ مَا لَاقَيْتُهُ مُغْتَفَرٌ فِي جَنْبِ مَا أَسَارَهُ شَحَطُ النَّوَى (6)

و(في جنب) متعلق بـ(مُغْتَفَر) وهو اسم مفعول (7).

ومنه أيضاً:

أَخْفَاهُنَّ مِنْ خَفَىٍّ وَمِنْ وَجَىٍّ مَرْتُومَةٌ تَخْصِبُ مَبِيضَ الْحَصَى (8)

فـ (من وجى) متعلق بـ (مرثومة) (9).

ومنه تعلقه بـ (مقطوب) في قوله:

(1) جهود ابن خالويه في اللغة / 178 ، شرح التبريزي / 18 ، شرح المهلب / 29 ، شرح العبدلي / 88 ، والضارع

هو المتذلل

(2) انظر : شرح العبدلي / 89

(3) جهود ابن خالويه في اللغة / 186 ، شرح التبريزي / 19 ، شرح المهلب / 33 ، شرح العبدلي / 98

(4) جهود ابن خالويه في اللغة / 247 ، شرح التبريزي / 56 ، شرح المهلب / 68 ، شرح العبدلي / 197

(5) انظر شرح المهلب / الأبيات (86 ، 110 ، 115 ، 119 ، 159 ، 209 ، 216 ، 232)

(6) جهود ابن خالويه في اللغة / 168 ، شرح التبريزي / 15 ، شرح المهلب / 19 ، شرح العبدلي / 58

(7) انظر : شرح العبدلي / 60

(8) جهود ابن خالويه في اللغة / 213 ، شرح التبريزي / 50 ، شرح المهلب / 48 ، شرح العبدلي / 145

(9) انظر : شرح العبدلي / 146

كَأَنَّمَا الصَّهْبَاءُ مَقْطُوبٌ بِهَا مَاءٌ جَنَى وَرٍ إِذَا اللَّيْلُ غَسَا⁽¹⁾
وقد ورد مثل هذه الاستعمالات في ثلاثة أبيات أخرى من المقصورة⁽²⁾ إذ تعلق فيها
شبه الجملة باسم المفعول.

3. ما تعلق فيه شبه الجملة باسم التفضيل:

وقد ورد مثل هذا في ثلاثة مواضع من المقصورة، وقد ذكر العبدلي تعلق شبه
الجملة في هذه المواضع باسم التفضيل، ومن ذلك تعلقه بـ (أقتل) في قوله:
شَجِيتُ لَا بَلَّ أَجْرَضْتَنِي غُصَّةً عَنُودَهَا أَقْتُلُ لِي مِنَ الشَّجَى⁽³⁾
ومنه تعلقه بـ (أولى) في قوله:

مَنْ لَمْ تُفْذِهِ عِبْرًا أَيَّامُهُ كَانَ الْعَمَى أَوْلَى بِهِ مِنَ الْهُدَى⁽⁴⁾

وتعلقه بـ (أذع) في قوله أيضاً:

مَنْ ضَيَّعَ الْحَزْمَ جَنَى لِنَفْسِهِ نَدَامَةً أَلْذَعُ مِنْ سَفْعِ الذَّكََا⁽⁵⁾

فلاحظ هنا أن شبه الجملة قد تعلق باسم التفضيل كما بين ذلك لنا العبدلي في شرحه.

4. ما تعلق فيه شبه الجملة بالصفة المشبهة:

ولم أقع سوى على استعمال واحد قد بينه لنا العبدلي في شرحه وهو قوله:

أَبْيَضُ كَالْمِلْحِ إِذَا انْتَصَيْتَهُ لَمْ يَلِقَ شَيْئًا حُدَّهُ إِلَّا فَرَى⁽⁶⁾

فـ (كالملح) : متعلق بأبيض، وهي صفة مشبهة.⁽⁷⁾

1 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /304 ، شرح التبريزي /64 ، شرح المهلبي /87 ، شرح العبدلي/259

2 انظر: شرح المهلبي / الأبيات (83 ، 204 ، 208)

3 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /170 ، شرح التبريزي/15، شرح المهلبي/21، شرح العبدلي/67

4 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /374 ، شرح التبريزي/72 ، شرح المهلبي/107 ، شرح العبدلي/322

5 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /383 ، شرح التبريزي/73 ، شرح المهلبي/110 ، شرح العبدلي/329

6 (شرح المهلبي /65 ، شرح العبدلي/187

7 (انظر : شرح العبدلي/188

فإنّ لهذه الاستعمالات وجودها في مقصورة ابن دريد كما هو واضح من خلال ما سبق ذكره من شواهد وإحصاء، إذ جاء الجار والمجرور فيما سبق متعلقا بمشتق، إلّا أنّ تعلق شبه الجملة باسم الفاعل هو الأكثر شيوعا في المقصورة.

هذه أهم الظواهر النحوية التي بدت واضحة في مقصورة ابن دريد، وكان لابدّ من الإشارة إليها في هذا البحث، وما يمكن ملاحظته على الظواهر النحوية التي عرضتها في هذا الفصل، يكمن في ما يلي:

1. أنّ هذه الاستعمالات لم تخرج عن الأصل النحوي للغة العربيّة، فقد جاءت هذه الظواهر موافقة لسلطان القواعد النحوية التي وضعها العلماء بعد دراسة اللغة.
2. لقد أكثر ابن دريد من هذه الاستعمالات في مقصوره، ولعلّ ذلك يتضح جليّ الوضوح في ظاهرة الحذف التي تكررت في المقصورة، وظاهرة التقديم والتأخير التي كان لها حضورها في المقصورة أيضا؛ لذا يمكن أن تعد مميزات أسلوبية غلبت على أسلوبه في هذه القصيدة.
3. أنّ ظاهرة التقديم والتأخير من أهم الظواهر التي لابدّ لابن اللغة منها، وذلك لإبراز أهمية المتقدم على المتأخر.
4. تعدّ ظاهرة الحذف إحدى ظواهر التخفيف في اللغة، وخاصة في الشعر، إذ يمكن الاستغناء عن بعض أجزاء التركيب إذا كان ما يدلُّ على حذفها موجوداً.

الفصل الثاني

القضايا النحوية التي اتفق فيها شارحو المقصورة

يتناول هذا الفصل مواطن الاتفاق في القضايا النحوية والتي اتفق فيها شارحو المقصورة، وقد جاء هذا الفصل مقسماً إلى عدّة أقسام، وكان ذلك حسب عدد الشارحين الذين اتفقوا في القضايا النحوية الواردة في مقصورة ابن دريد.

1.2 ما اتفق فيه الشارحون الأربعة.

أ. ما وافقوا فيه قليلاً من النحويين:

وهي قضية واحدة قد اتفق فيها شارحو المقصورة الأربعة، إذ وافقوا فيها قليلاً من النحويين وهي:

1. (أض) فعل ناقص بمعنى صار:

لقد ألحق شارحو المقصورة الفعل (أض) بالأفعال الناقصة، وقد ظهر ذلك في إعرابهم للمقصورة، وقد ذكر السيوطي أن الفعل أض مختلف فيه، وقد ألحقه قوم منهم ابن مالك بـ (كان) وأخواتها فيعمل عملها، إذ عدّه بمعنى صار فيعمل عملها⁽¹⁾. ومن ذلك قوله:

وَأَضَ رَوْضُ اللَّهِ يُبْسًا ذَاوِيًا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ كَانَ مُجَاجَ الثَّرَى⁽²⁾

يقول ابن خالويه: وأض إلى كذا: أي صار ورجع⁽³⁾، ويقول التبريزي: أض يبيض أيضاً: إذا رجع ويكون بمعنى صار أي صار روض اللهو يبسا⁽⁴⁾، وأما المهلبى والعبدي فقد ذكرا في إعرابهما للمقصورة أن فيه وجهين إعرابين⁽⁵⁾:

1- أن يكون أض فعلاً تاماً وروض فاعله ويبسا حال، وهذا إن كان (أض) بمعنى رجع.

(1) انظر: همع الهوامع 68/1، حاشية الصبان على شرح الاشموني 229/1

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة 163، شرح التبريزي 14، شرح المهلبى 16، شرح العبدي 52

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة 164

(4) شرح التبريزي 14

(5) انظر: شرح المهلبى 16-17، شرح العبدي 54

2- أن يكون أض فعلا ناقصا وروض اللهو اسمه ويبسا خبره.
ويبدو أن الفعل (أض) في هذا الاستعمال بمعنى رجع، لأنه يمكن أن يكون القائل قد أراد أن الروض كان أخضر ثم رجع يبسا.
فقد اتفق شارحو المقصورة على أن أض يأتي بمعنى صار، وبذلك يعمل عمله فيأخذ اسما وخبرا، وهذا هو مذهب ابن مالك كما ذكر السيوطي. ولم أقع على قضية اتفق فيها شارحو المقصورة الأربعة إلا على مجيء أض بمعنى صار.

2.2 ما اتفق فيه ثلاثة من شارحي المقصورة:

قد يتفق ثلاثة من شارحي المقصورة في القضية النحوية الواحدة، فتزد القضية النحوية في شروحهم متفقا عليها وهي قليلة في شروحهم، ولعلّ مردّ هذا إلى عدم عناية بعض الشارحين بإعراب أبيات المقصورة، كشرحي ابن خالويه والتبريزي، وفيما يلي تفصيل أهم القضايا النحوية التي اتفق فيها ثلاثة من شارحي المقصورة.

1.2.2 ما اتفق فيه ابن خالويه والمهلبى والعبدي:

أ. ما وافقوا فيه البصريين:

1. ما بعد (إلا) بدل مما قبلها في الاستثناء المنفي:

وقد وافق ابن خالويه والمهلبى والعبدي البصريين في هذه المسألة، إذ جوزوا أن يكون ما بعد (إلا) بدلا مما قبلها في الكلام المنفي، وأما الكوفيون فقد جوزوا أن تكون (إلا) بمعنى الواو⁽¹⁾، ومن المواضع التي استعمل فيها (إلا) في الاستثناء التام المنفي قوله:

بِحَيْثُ لَا تُهْدِي لِسَمْعِ نَبَأَةٍ
إِلَّا نَنِيْمُ الْبُومِ أَوْ صَوْتُ الصَّدَى⁽²⁾

وقد ذكر ابن خالويه أن نثيم رفعه بدلا من النبأة، إذا كانت "إلا" بعد جحد، أبدلت ما بعده مما قبله⁽³⁾، وتبعه المهلبى بهذا الإعراب⁽⁴⁾، وأما العبدي فقد ذكر ثلاثة وجوه

(1) انظر: الإنصاف 248/1، مغني اللبيب: 98-99

(2) جهود ابن خالويه في اللغة 465، شرح التبريزي 78، شرح المهلبى 122، شرح العبدي 379

(3) جهود ابن خالويه في اللغة 467

(4) انظر: شرح المهلبى 122

في إعرابه أحدها أنه بدل من نبأة عند البصريين، أو عطف نسق أي بمعنى الواو عند الكوفيين، أو نصب على الاستثناء خاصة. والاتباع أجود⁽¹⁾، فقد جوزَ العبدلي مذهب البصريين في هذه المسألة وهو أن يكون ما بعد (إلا) بدلا مما قبلها. وهم بذلك يتبعون المذهب البصري وهو إعراب ما بعد (إلا) بدل مما قبلها، كما هو واضح من إعرابهم للمستثنى، غير أن العبدلي قد ذكر فيه أكثر من وجه وجوز أيضا مذهب الكوفيين وهو أن تكون (إلا) بمعنى الواو كما هو واضح من كلامه.

2.2.2 ما اتفق فيه التبريزي والمهلبى والعبدلي:

أ. ما وافقوا فيه كثيرا من النحويين:

1. جواز حذف المبتدأ إذا كان الخبر صفة له في المعنى:

جوزَ التبريزي والمهلبى والعبدلي حذف المبتدأ إذا كان الخبر صفة له في

المعنى، وفاقا لكثير من النحويين⁽²⁾، وذلك في قوله:

خَوْصِ كَأَشْبَاحِ الْحَنَائِيَا ضُمَّرٌ يَرْعُفْنَ بِالْأَمْشَاجِ مِنْ جَذْبِ الْبُرَى⁽³⁾

وقد ذكر التبريزي في شرحه للمقصورة أنه يجوز في خوص وجهان إعرابيان وهما⁽⁴⁾:

1- أنها بدل من اليعملات في قوله:

أَلْيَّةٌ بِالْيَعْمَلَاتِ يَرْتَمِي بِهَا النَّجَاءُ بَيْنَ أَجْوَارِ الْفَلَآ⁽⁵⁾

2- أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هن)، وقد تبعه المهلبى و العبدلي في

هذا⁽⁶⁾، وقد ذكر المهلبى أنها يمكن أن تكون صفة لموصوف محذوف

(1) انظر: شرح العبدلي /380

(2) انظر: مغني اللبيب /823/2

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة /211، شرح التبريزي /49، شرح المهلبى /46، شرح العبدلي /141

(4) انظر: شرح التبريزي /49

(5) ابن خالويه وجهوده في اللغة /210، شرح التبريزي /49، شرح المهلبى /56، شرح العبدلي /140

(6) انظر: شرح المهلبى /45، شرح العبدلي /142

تقديره (نوق خوص) وتفسره الأبيات السابقة له⁽¹⁾، وبذلك فقد وافقوا كثيراً من النحويين في هذا الإعراب.

ونلاحظ قلة القضايا النحوية التي اتفق فيها ثلاثة من شارحي المقصورة، وهذا ربّما يكون سببه، عدم اهتمام بعض شارحي المقصورة بإعراب أبياتها، ولاسيما ابن خالويه والتبريزي كما أسلفت.

3.2.2 ما اتفق فيه شارحان:

وهنا سأعرض القضايا النحوية التي اتفق فيها شارحان من شارحي المقصورة، وهذا أكثر مما اتفق فيه الأربعة أو ثلاثة منهم، وفيما يلي بيان ذلك:

1. ما اتفق فيه ابن خالويه والمهلبى:

أ. ما وافق فيه البصريين:

1. عامل الرفع في المبتدأ الابتداء :

وهي مسألة وافق فيها البصريين، الذين ذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء⁽²⁾، وقد بدا ذلك في شرح ابن خالويه لقول ابن دريد:

كَمْ مِنْ أَخٍ مَسْخُوطَةٍ أَخْلَاقُهُ أَصْفَيْتَهُ الْوَدَّ لِخَلْقٍ مُرْتَضَى⁽³⁾

يقول ابن خالويه: ومسخوطة يجوز فيها الرفع والنصب فإذا رفعت فهو خبر الابتداء وأخلاقه رفع بالابتداء⁽⁴⁾، فقوله رفع بالابتداء قد نلمح فيه دليلاً على أنه قد وافق البصريين في هذه المسألة، ولكنّ الدليل هنا غير كاف. وأما المهلبى فقد ظهر ذلك في إعرابه لقول ابن دريد :

مَنْ لَمْ تَفِدْهُ عِبْرًا أَيَّامُهُ كَانَ الْعَمَى أَوْلَى بِهِ مِنَ الْهَدَى⁽⁵⁾

(1) انظر : شرح المهلبى /45

(2) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف /1-49

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة/433، شح التبريزي/76، شرح المهلبى /117، شرح العبدلي/353

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة/434

(5) شرح المهلبى /107 ابن خالويه وجهوده في اللغة/374، شرح التبريزي/72، شرح المهلبى /107، شرح

العبدلي/322

يقول المهلبي: مَنْ شرط، موضعها رفع بالابتداء⁽¹⁾، فالعامل في المبتدأ هو الابتداء وهذا يفهم من قوله "رفع بالابتداء"، فنلاحظ أنّ كلا من ابن خالويه والعبدي قد ذهبوا إلى أنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وهو ما ذهب إليه البصريين في هذه المسألة؛ ولكنّ كلامهما لم يكن واضحاً في هذه المسألة، فلم نجد دليلاً كافياً مذهبهما.

ب. ما وافق فيه الكوفيّين:

1. عدم إعمال (كأن) مخففة:

لقد ذهب ابن خالويه والكوفيون إلى عدم إعمال (كأن) مخففة، كما أنّ المهلبي قد تبع الكوفيّين أيضاً في هذه المسألة، الذين ذهبوا إلى عدم جواز عمل (كأن) مخففة⁽²⁾، وهو في قوله:

فَجَلَّلَ الْأَفُقَ فَكُلَّ جَانِبٍ مِنْهَا كَأَنَّ مِنْ قُطْرِهِ الْمُزْنَ حَبًّا⁽³⁾

يقول ابن خالويه: ينشد رفعاً، ونصباً، وخفضاً، فمن نصب أراد كأن، ومن رفع جعله ابتداءً، لأنّ أنّ وكأنّ، مشددتين ينصبان تشبيهاً بالفعل، فإذا خففتا فأهل البصرة يجيزون إعمالها، وأهل الكوفة لا يجيزونه⁽⁴⁾، فقد ذكر في البداية أنّها لا تعمل وذلك من خلال قوله: (فمن نصب أراد كأنّ، ومن رفع جعله ابتداءً) وبهذا يمكن القول أنه قد ذهب إلى أنه لا يجوز إعمال (كأن) مخففة تبعاً للكوفيّين، وأما المهلبي فقد صرح بعدم إعمالها، وذلك من خلال قوله: كأنّ هنا: حرف ابتداء، وهي المخففة من التثنية، والمزّن مبتدأ⁽⁵⁾. فقد ذهب كلاهما إلى عدم إعمال (كأن)، مخففة تبعاً للمذهب الكوفي في هذه المسألة. إلا أنّ ابن خالويه قد ذكر المذهبين وقد ذهب في ظاهر كلامه إلى أنه يذهب مذهب الكوفيّين.

(1) انظر: شرح المهلبي / 107

(2) انظر: الإنصاف / 182-185

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 313، شرح التبريزي / 66، شرح المهلبي / 91، شرح العبدي / 274

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 314

(5) شرح المهلبي / 91

2. واو ربّ تجر ما بعدها بنفسها:

ذهب ابن خالويه والكوفيون إلى أنّ واو ربّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وذهب البصريون إلى أنّ العمل لـ(ربّ) المحذوفة⁽¹⁾، ولعلنا نلمح هذا من كلام ابن خالويه في هذه المسألة؛ وقد تحدث عن هذه المسألة في شرحه لقوله :

وَسَائِلٍ بِمُرْعَجِي عَن وَطَنِ مَا ضَاقَ بِي جَنَانُهُ وَلَا نَبَأٌ⁽²⁾

يقول ابن خالويه : وسائل : جر برّب ، وكل واو أتت في أول بيت ولم تكن ناسقة ولا مقسمة ، فهي بمعنى ربّ نحو قول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوي المخترق⁽³⁾

أي رب قاتم الأعماق⁽⁴⁾. فالواو عنده بمعنى ربّ، فهي تتوب عن رب، فهذا يوحى بأنّ المغزى من كلامه " جر برّب " أي أنّ الجر بالواو التي هي بمعنى ربّ، فهذا ما يفهم من قوله. لذا يمكن القول أنّ ابن خالويه اختار المذهب الكوفي في هذه المسألة.

وأما المهلبي فقد وافق في إعرابه المذهب الكوفي في هذه المسألة، إذ أعرب ما بعد (واو ربّ) مخفوضا بها، على العكس من المذهب البصري الذي ذهب فيه البصريون إلى أنّ العمل لربّ المحذوفة⁽⁵⁾. ومن ذلك قول ابن دريد:

وَفَتِيَّةٌ سَامَرَهُمْ طَيْفُ الْكَرَى فَسَامَرُوا النَّوْمَ وَهُمْ غَيْدُ الطُّلَى⁽⁶⁾

فالواو واو رب وفتية مجرور بها عند المهلبي⁽⁷⁾.

فنلاحظ من خلال ما سبق أنّ ابن خالويه والمهلبي قد وافقا المذهب الكوفي في هذه المسألة، إذ ذهبوا إلى إنّ العامل في الاسم المجرور بعد واو ربّ هي الواو نفسها، وقد علله ابن خالويه بأنّ الواو بمعنى ربّ.

(1) انظر: الإنصاف 350/1

(2) جهود ابن خالويه /500

(3) ديوان رؤبة /104

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة/500

(5) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 350/1

(6) جهود ابن خالويه في اللغة /458 ، شرح التبريزي /78 ، شرح المهلبي /122 ، شرح العبدلي /376

(7) انظر شرح المهلبي /122

3. ناصب الفعل المضارع بعد (حتى):

ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعد حتى منصوب بأن مضمرة، وذهب ابن خالويه والكوفيون إلى أنه منصوب بـ (حتى)، فـ (حتى) حرف نصب⁽¹⁾، كما وافق المهلبي المذهب الكوفي في هذه المسألة، إذ ذهبوا إلى أن العامل في الفعل المضارع بعد حتى هو حتى نفسها، وقد بدا ذلك في إعرابهما لقول ابن دريد:

أَلْهَاهُ عَنْ تَسْبِيحِهِ وَدِينِهِ تَأْنِيْسُهَا حَتَّى تَرَاهُ قَدْ صَبَاً⁽²⁾

يقول ابن خالويه: وتراه: نصب بـ (حتى) والأصل حتى تريه فانقلبت الياء ألفاً⁽³⁾. ويقول المهلبي حتى تراه ناصب ومنصوب⁽⁴⁾، فقد وافق بذلك المذهب الكوفي في هذه المسألة، إذ إنَّ العامل في الفعل المضارع بعد (حتى) هو (حتى) نفسها كما مر.

4. عامل النصب في المستثنى هو " إلا ":

وهي مسألة قد وافق فيها ابن خالويه والمهلبي الكوفيين أيضاً، فقد ذهب بعضهم إلى أنَّ العامل في المستثنى النصب هو " إلا " بينما ذهب البصريون إلى أنَّ العامل في المستثنى النصب هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط " إلا " ⁽⁵⁾، وقد ذهبوا مذهب الكوفيين في هذه المسألة في شرحهما لقول ابن دريد:

إِلَّا بَقَايَا فِي أَنَاسٍ بِهِمْ إِلَى سَبِيلِ الْمَكْرُمَاتِ يُقْتَدَى⁽⁶⁾

يقول ابن خالويه " إلا " استثناء تنصب ما بعدها إذ كان الكلام موجبا⁽⁷⁾. ويقول المهلبي (إلا) استثناء، وبقايا منصوب بالاستثناء⁽⁸⁾، فبذلك يكونان قد ذهبوا مذهب الكوفيين في أنَّ العامل في المستثنى بعد إلا هو إلا نفسها كما بينت ذلك فيما سبق.

(1) انظر الإنصاف في مسائل 121/2

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة /303، شرح التبريزي /63، شرح المهلبي /86، شرح العبدلي /257

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة /303

(4) انظر: شرح المهلبي /87، وانظر ص96

(5) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف /243

(6) ابن خالويه وجهوده في اللغة/447، شرح التبريزي/77، شرح المهلبي/119، شرح العبدلي/367

(7) ابن خالويه وجهوده في اللغة /447

(8) انظر: شرح المهلبي /119

ب. ما اتفق فيه المهلبي والعبدي:

أ. ما وافقا فيه كثيرا من النحويين:

1. جواز تعدد الخبر:

وفي هذه المسألة خلاف بين العلماء فمنهم من أجاز التعدد دون شروط ومنهم من منعه مطلقا ومنهم من أجاز به بشروط ، وسأعرض هذه الآراء فيما يلي⁽¹⁾:
مذهب الجواز: وهذا مذهب الجمهور وقد قاسوا هذا على تعدد النعوت سواء اقترن بعاطف أم لا.

مذهب المنع: وهذا مذهب ابن عصفور وكثير من المغاربة، فقد عدّوا ما ورد من هذا أن الأول خبر والباقي صفة لذلك الخبر ، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدا.
مذهب الجواز: بشرط الاتحاد في الأفراد والجملة.

وأما المذهب الرابع ، فقد قصر أصحابه الجواز على ما كان المعنى منهما واحدا، وهذا النوع يجب فيه ترك العطف لأن مجموع الخبر فيه بمنزلة واحدة وقد جوز أبو علي استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة ومنه " الرمان حلو حامض " أي مرٌّ " فالمعنى في الاثنين لا في أحدهما.

وقد ذكر السيوطي أنه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا يجوز تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا يجوز أيضاً تقديم أحدهما على الآخر، فيما جوز آخرون هذه المسألة⁽²⁾.

ولقد تبع المهلبي والعبدي مذهب الجمهور وهو جواز تعدد الخبر، ومن ذلك قول ابن دريد:

لَدُنْ إِذَا لُونَيْتُ سَهْلَ مَعْطِفِي أَلْوَى إِذَا خَوَّسْتِنْتُ مَرْهُوبُ الشَّدَا⁽³⁾

على أن أحد الوجوه الإعرابية في هذا الاستعمال عند المهلبي والعبدي أن (سهل) خبر بعد خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا لدن سهل)⁽⁴⁾. ومنه ذلك :

1 (انظر: همع الهوامع 53/1-54، شرح المفصل 99/1 ، شرح التصريح على التوضيح 182/1 ،

المقرب 92/1، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم 301

2) انظر : همع الهوامع 54/1، شرح التصريح على التوضيح 182-183

3) ابن خالويه وجهوده في اللغة 339 ، شرح التبريزي 69 ، شرح المهلبي 99 ، شرح العبدي 296

4) انظر : شرح المهلبي 99 ، شرح العبدي 297

وَهُمْ لِمَنْ لَانَ لَهُمْ جَانِبُهُ أَظْلَمُ مِنْ حَيَاتِ أَنْبَاتِ السَّقَا
 عبيدُ ذِي الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَطْمَعُوا مِنْ غَمَزِهِ فِي جُرْعَةِ نَقِيِّ الصَّدَا(1)

وقد ذكر المهلبى والعبدي أنه يجوز في (عبيد) أن تكون خبراً بعد خبر، أو أن تكون مبتدأ مستأنفاً تقديره وهم عبيد(2). فبذلك يكونان قد تبعاً مذهب الجمهور في هذه المسألة، ولم يذكر شرط الاتحاد في الأفراد والجملة. ولكننا إذا نظرنا إلى إعراب هذين الشارحين؛ فإننا نلاحظ أنهما كانا يذكران أكثر من وجه إعرابي في مثل هذه المواضع.

2. جواز توسط خبر (كأن) إذا كان ظرفاً بين (كأن) واسمها:

أجاز المهلبى والعبدي توسط الخبر بين (كأن) واسمها إذا كان ظرفاً، وفاقاً لكثير من النحويين، وخلافاً للأخفش الذي منع قياس ذلك(3)، وذلك في قوله:

كَأَنَّ بَيْنَ عَيْرِهِ وَغَرْبِهِ مُفْتَادًا تَأَكَّلَتْ فِيهِ الْجُدَا(4)

فقد توسط خبر كأن (بين عيره) وهو شبه جملة ظرفية بين كأن واسمها مفتاداً(5)، وبذلك قد وافق جمهور النحويين في هذه المسألة.

3. دخول (ما) على (كأن) يكفها عن العمل:

ذهب المهلبى والعبدي إلى أن (ما) الداخلة على إن وأخواتها تكفها عن العمل، وهو مذهب الجمهور في هذه المسألة، وقد ذهب الزجاجي إلى أن عمل إن وأخواتها يجوز إذا وليتهما ما، ووافقه الزمخشري وابن مالك ونقله ابن السراج، وذهب الزجاج وابن الربيع إلى أنه يجوز في ليت، ولعل، وكأن خاصة، ويتعين الإلغاء في إن وأن، ولكن، وعزي إلى الأخفش، وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في ليت ولعل، ولا يجوز الإلغاء فيها(6). ويطالعنا ابن دريد بدخول (ما) الكافة على كأن، وقد أعرب المهلبى والعبدي ما بعدها مبتدأ وخبراً و(كأنما) حرف ابتداء، وهو

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة /365، شرح التبريزي /71، شرح المهلبى /105، شرح العبدي /316
 (2) انظر: شرح المهلبى /102، شرح العبدي/317 وانظر: شرح المهلبى إعراب الأبيات (184، 214، 204)
 (3) انظر: همع الهوامع /2 /159-160، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب /1 /209-211
 (4) ابن خالويه وجهوده في اللغة /241، شرح التبريزي /55، شرح المهلبى /65، شرح العبدي /188
 (5) انظر: شرح المهلبى /66، شرح العبدي/190
 (6) انظر: همع الهوامع /2 /191

مذهب الجمهور في هذه المسألة، كما أسلفت، وقد ورد هذا في إعرابهما لقول ابن دريد:

كَأَنَّمَا الرَّيْشُ عَلَى أَرْجَائِهِ زُرُقٌ نِصَالٍ أُرْهِفَتْ لِتُمْتَهَى (1)

يقول المهلبي: كأنما: حرف ابتداء، الريش: مبتدأ وزرُق: خبر المبتدأ⁽²⁾. ويقول العبدلي: كأنما حرف تشبيه مهمل، الريش: مبتدأ، وزرُق خبر المبتدأ⁽³⁾. وقد ورد مثله في مواضع كثيرة من المقصورة وقد تبع المهلبي والعبدلي الجمهور في هذه المسألة⁽⁴⁾.

4. عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي:

وقد جَوَزَ النحويون عطف الماضي على المضارع والمضارع على الماضي إن اتحدا بالتأويل (أي المعطوف والمعطوف عليه)، بأن يكون الماضي مستقبلي المعنى، أو المضارع ماضي المعنى، وقد منعه السُّهَيْلي⁽⁵⁾، ولقد تبع المهلبي والعبدلي مذهب الجمهور في هذه المسألة وهو جواز العطف، ومن ذلك قول ابن دريد: وَلَا أَقُولُ إِنَّ عَرَّتِي نَكْبَةٌ قَوْلَ الْقَنُوطِ انْقَدَّ فِي الْجَوْفِ السَّلَا⁽⁶⁾

فـ(الواو) هنا حرف عطف⁽⁷⁾، والفعل الذي بعدها فعل مضارع أقول ويدل على زمن مستقبل، وهو معطوف على فعل ماض قد سبقه في قوله:

نَهْنَهْتُهَا مَكْظُومَةً حَتَّى يُرَى مُخْضُوضِعاً مِنْهَا الَّذِي كَانَ طَغَى⁽⁸⁾

فـ(نهنتها): فعل ماضٍ وهو المعطوف عليه، ولكنه يدل على زمن مستقبل بدليل أنه واقع في موضع جزم جواب (إن) الشرطية في البيت الذي سبقه⁽⁹⁾.

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة /476، شرح التبريزي /79، شرح المهلبي /124، شرح العبدلي /385

(2) انظر: شرح المهلبي / 124

(3) انظر: شرح العبدلي /386

(4) انظر: شرح المهلبي: الأبيات (88، 118، 135، 170)

(5) انظر: همع الهوامع /271-272

(6) ابن خالويه وجهوده في اللغة /334، شرح التبريزي /68، شرح المهلبي /96، شرح العبدلي /291

(7) انظر: شرح المهلبي /96، شرح العبدلي /292

(8) ابن خالويه وجهوده في اللغة /133، شرح التبريزي /68، شرح المهلبي /96، شرح العبدلي /289

(9) انظر: شرح المهلبي /96، شرح العبدلي /290

5. أم حرف عطف:

عدّ المهلبي والعبدي (أم) حرف عطف، وفاقا لجمهور النحويين، ومن ذلك قول ابن دريد: أراجِعْ لي الدهرُ حَوْلًا كَامِلًا إلى الذي عَوَدَ أم لا يُرْتَجَى⁽¹⁾ فـ(أم): حرف عطف متصلة⁽²⁾. وأنكر ذلك أبو عبيدة، والغزالي⁽³⁾.

ب. ما وافقا فيه البصريين:

1. جواز الابتداء بالنكرة المسبوقة بنفي:

ذهب المهلبي والعبدي إلى جواز الابتداء بالنكرة المسبوقة بنفي، وهذا مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة عند البصريين، ولم يجوزه الكوفيون⁽⁴⁾، وقد ورد هذا في موضع واحد في المقصورة وهو قوله:

لا صككُ يَشِينُهُ وَلَا فَجَا وَلَا دَخِيسٌ وَاهِنٌ وَلَا شَطَا⁽⁵⁾

فـ(لا) نافية و(صكك) مبتدأ وجملة يشينه خبره⁽⁶⁾، ويقول العبدي وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم النفي⁽⁷⁾، وبذلك يكونان قد ذهبا مذهب البصريين في هذه المسألة.

2. نداء العلم المفرد:

لقد أنقسم النحاة في هذه المسألة إلى قسمين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المنادى المفرد العلم معرب مرفوع بغير تنوين، في حين ذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول به⁽⁸⁾. ولقد تبع المهلبي والعبدي البصريين في هذه المسألة، وظهر ذلك من خلال إعرابهما لقول ابن دريد:

يا دَهْرُ إنْ لَمْ تَكُ عُنْبِي فَاتَّئِدْ فَإِنَّ إِرْوَادَكَ وَالْعُنْبِي سَوَا⁽⁹⁾

فقد ذهب المهلبي إلى أن دهر منادى مضموم، و أما العبدي فهو عنده منادى مبني

1 (شرح ابن خالويه/176 ، شرح التبريزي/17 شرح المهلبي /27، شرح العبدي/82

2 (انظر المصادر نفسها:الصفحات/ 27، 82

3 (انظر: همع الهوامع /5 /266

4 (انظر: أوضح المسالك/1/135

5 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /252 شرح التبريزي / 58 شرح المهلبي /70 شرح العبدي /204

6 (انظر شرح المهلبي/ 70

7 (انظر: شرح العبدي/ 206

8 (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف /1/301-311

9 (جهود ابن خالويه في اللغة /176 ، شرح التبريزي /17 ، شرح المهلبي / 28، شرح العبدي /83

على الضم في محل نصب⁽¹⁾، ولعلنا نلمح من هذا أن المهلبي والعبدي قد ذهبوا
مذهب البصريين في هذه المسألة⁽²⁾،
ومنه كذلك قوله :

لا تَحْسَبَنَّ يَا دَهْرُ أَنِّي ضَارِعٌ لِنَكْبَةٍ تَعْرِقُنِي عَرَقَ الْمُدَى⁽³⁾

والقول في (يا دهر) في هذا البيت لا يختلف عن سابقه إذ ذهب المهلبي و العبدي
مذهب البصريين⁽⁴⁾.

3. مجيء المنعوت اسم إشارة:

لقد ذكر السيوطي أن الإشارة لا تتعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم وهذا هو
مذهب الكوفيين والزجاج والسُّهيلي، و أما ابن مالك وأكثر البصريين فعلى أنه ينعى
وينعت به، ولكن لا ينعى عند المجوز له إلا بذي (أل)⁽⁵⁾، ولقد جوز المهلبي
والعبدي نعت اسم الإشارة تبعاً لابن مالك والبصريين ومن ذلك قوله:

وإن رَأَيْتَ نَارَ حَرْبٍ تَلْتَطِي فَأَعْلَمُ بِأَنِّي مُسْعِرٌ ذَاكَ اللَّظَى⁽⁶⁾

وقد ذكر المهلبي أن اللظى نعت (ذاك)، و أما العبدي فقد ذكر أنه عطف بيان
لذاك ويجوز فيه أن يكون نعتاً له⁽⁷⁾.

وقد ورد مثل هذا في شرحهم لأبيات أخرى من المقصورة⁽⁸⁾، ويمكن القول
من خلال هذه الشواهد أن المهلبي و العبدي قد ذهبوا مذهب الجواز في هذه المسألة
وهو مذهب ابن مالك والبصريين ولعله الأقرب للصواب .

4. (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر:

ذهب البصريون إلى أن كان فعل يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وأما الكوفيون

(1) انظر : شرح المهلبي / 27 ، شرح العبدي / 85

(2) انظر : الإنصاف / 301/1 ، وانظر في المصطلح : مدرسة الكوفة / 257

(3) جهود ابن خالويه في اللغة / 178 ، شرح التبريزي / 18 ، شرح المهلبي / 29 ، شرح العبدي / 87

(4) انظر : شرح المهلبي / 29 ، شرح العبدي / 89

(5) انظر : همع الهوامع / 177/3

(6) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 274 ، شرح التبريزي / 59 ، شرح المهلبي / 73 ، شرح العبدي / 216

(7) انظر : شرح المهلبي / 73 ، شرح العبدي / 217

(8) انظر : شرح المهلبي : الأبيات / 170 ، 195

فلم تعمل في المبتدأ شيئاً عندهم وأنه باق على حاله من الرفع (1)، ولقد ذهب المهلبى والعبدلى مذهب البصريين في هذه المسألة، ويتضح ذلك بتصريح المهلبى بأنّ (كان فعل يرفع الاسم وينصب الخبر)، ومن خلال قول العبدلى: (كان فعل ماضٍ ناقص ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها)، وبذلك يتبع المهلبى والعبدلى البصريين في هذه المسألة أيضاً (2).

5. إن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر:

لقد ذهب البصريون في هذه المسألة إلى أنّ (إنّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، فالعامل في خبر (إنّ) الرفع هو (إنّ) نفسها، وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ الخبر باقٍ على حاله من الرفع، فـ(إنّ) لم تعمل فيه شيئاً (3)، وقد تبع المهلبى والعبدلى البصريين في هذه المسألة فقد ذكرا أنّ (إنّ) وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر بنفسها (4)، ومن ذلك قولهما في شرحيهما لقول ابن دريد:

أَنَّ الْقَضَاءَ قَازِفِي فِي هُوَّةٍ لَا تَسْتَبِلُ نَفْسٌ مِنْ فِيهَا هَوَى (5)

يقول المهلبى: أنّ القضاء: أنّ واسمها، قاذفي خبرها، و(أنّ) وما عملت فيه في موضع مفعول (أدرى) في البيت الذي قبل هذا (6). ونلمح دليلاً على أنّه يذهب مذهب البصريين في هذه المسألة، ويتضح ذلك في قوله: (وأنّ) وما عملت فيه فالعامل في الاسم والخبر هو أنّ نفسها، ولكنّ هذا الدليل لم يكن واضحاً. وأما العبدلى فكان أكثر وضوحاً في بيان عمل أنّ في هذا البيت وذلك في قوله: أنّ بفتح الهمزة وتشديد النون حرف توكيد ومصدري تنصب الاسم وترفع الخبر (7). وفي هذا القول دليل قاطع على أنّه قد ذهب مذهب البصريين.

(1) انظر: همع الهوامع 63/2

(2) انظر: شرح المهلبى / 15 ، 26 ، شرح العبدلى / 48

(3) انظر: : الإنصاف في مسائل الخلاف 167/1

(4) انظر: شرح المهلبى ، الصفحات / 29، 65، 84، انظر شرح العبدلى الصفحات/99، 190، 220، 237

(5) شرح ابن خالويه/186، شرح التبريزي/19، شرح المهلبى/33، شرح العبدلى/98

(6) انظر: شرح المهلبى / 33

(7) انظر: شرح العبدلى / 99

6. العامل في المفعول به هو الفعل:

فقد ذهب المهلبي والعبدي إلى أنّ العامل في المفعول به النصب هو الفعل، وهو ما ذهب إليه البصريون، وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ العامل في المفعول النصب هو الفعل والفاعل معاً⁽¹⁾، ونلمح ذلك من خلال إعراب المهلبي لقول ابن دريد:

لا غرّو إن لَجَّ زَمَانٌ جَائِرٌ فاعترَقَ العِظْمَ المُمخَّ وانتَقَى⁽²⁾

يقول المهلبي: (العظم) مفعول به للفعل اعترق⁽³⁾. وأما العبدي فقد بيّن لنا ذلك من خلال إعرابه لقول ابن دريد:

ما خِلْتُ أنّ الدَّهْرَ يَتَّيْنِي عَلى صرَاءَ لا يَرْضَى بِهَا ضَبُّ الكُدَى⁽⁴⁾

يقول: وجملة يتني ومعمولاته في موضع رفع خبر أن⁽⁵⁾، فقوله: ومعمولاته تدلّ على أنّ الفعل هو الذي يعمل في الفاعل والمفعول عنده. لذا يمكن القول أنّ المهلبي والعبدي قد وافقا المذهب البصري في هذه المسألة، ولكنّ الدليل على ذلك ليس واضحاً.

ج. ما وافقا فيه الكوفيين:

وهي مسألة واحدة قد وقعت عليها في شرحيهما لمقصورة ابن دريد، وهي:

إضافة الصفة إلى موصوفها والاسم إلى ما بمعناه:

لقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يضاف الاسم إلى مرادفه، ونعته، ومنعوته، ومؤكده، لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره، ولا يجوز هذا إلا بتأويل وقد جوزّه الكوفيون بشرط (اختلاف اللفظ فقط) من غير تأويل⁽⁶⁾، وقد وافق المهلبي والعبدي المذهب الكوفي في هذه

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف 82/1

(2) جهود ابن خالويه في اللغة /508، شرح التبريزي /81، شرح المهلبي /130، شرح العبدي /407

(3) انظر: شرح المهلبي /130

(4) شرح ابن خالويه/175، شرح التبريزي/17، شرح المهلبي/25، شرح العبدي /77

(5) انظر: شرح العبدي /79

(6) انظر: همع الجوامع 275/4 - 276، الإنصاف في مسائل الخلاف 389/1

المسألة، فقد جوزا إضافة الصفة إلى موصوفها والاسم إلى ما بمعناه، خلافا للجمهور المانعين لذلك، ومن إضافة الصفة إلى موصوفها في قول ابن دريد:
رُمْتُ ارْتِشَافاً رُمْتُ صَعْبَ الْمُنتَسَى (1)
فـ (المنتسا): مضاف إليه مجرور وهو من إضافة الصفة إلى موصوفها (2).

ومن إضافة الاسم إلى ما بمعناه قوله:

فَكُلُّ مَا لَاقَيْتُهُ مُغْتَفَرٌ فِي جَنْبِ مَا أَسْأَرُهُ شَحَطُ النَّوَى (3)

فـ (الشحط والنوى) يؤديان المعنى نفسه وهو (البعد)، وقد أعرب كل من المهلبي والعبدي شحط مضافا، والنوى مضافا إليه (4)، موافقين بذلك ما ذهب إليه الكوفيون من جواز إضافة الاسم إلى ما بمعناه.

د. ما وافقا فيه قليلا من النحويين:

1. جواز حذف المبتدأ في حال كونه اسم إشارة دل عليه السياق:

وهذا واجب الإضمار عند سيبويه لأن المعنى لا يستقيم وذلك مثل (سورة أنزلناها) (5)، وأجاز المبرد والسيرافي إظهاره (6)، وقد ورد هذا في مقصورة ابن دريد في قوله:

مَحَلُّ كُلِّ مُقَرَّمٍ سَمَتْ بِهِ مَاتَرُ الْأَبَاءِ فِي فَرَعِ الْعُلَا (7)

فقد ذهب المهلبي والعبدي إلى أن إعراب كلمة (محل) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه (8)، ويجوز عند العبدي النصب على أنه بدل من المواضع أو من المرید في

(1) جهود ابن خالويه في اللغة / 175 ، شرح التبريزي / 17 ، شرح المهلبي / 26 ، شرح العبدي / 80

(2) انظر: شرح المهلبي / 26 ، شرح العبدي / 82

(3) جهود ابن خالويه في اللغة / 168 ، شرح التبريزي / 15 ، شرح المهلبي / 19 ، شرح العبدي / 58

(4) انظر: شرح المهلبي / 19 ، شرح العبدي / 61

(5) النور: 1

(6) انظر: همع الهوامع / 336/1 ، مغنى اللبيب / 832/2 ، الخصائص / 364/2 ، البسيط في شرح جمل الزجاجي

196-600 ، أوضح المسالك / 153-155

(7) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 308 ، شرح التبريزي / 65 ، شرح المهلبي / 89 ، شرح العبدي / 266

(8) انظر: شرح المهلبي / 267

الأبيات السابقة له، أو بإضمار أعنى⁽¹⁾. فقد تبعا سيبويه في هذه المسألة إذ قدرنا المبتدأ وهو اسم إشارة.

هـ. ما جَوَزَا فيه مذهبين

أ. ما جَوَزَا فيه مذهب البصريين ومذهب الأخفش:

1. عامل الرفع في الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية:

ذكر المهلبي والعبدي في الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية وجهين إعرابين، وهما: أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره الفعل الظاهر وهذا مذهب البصريين في هذه المسألة، والوجه الثاني أن يكون مبتدأ وهذا مذهب الأخفش في هذه المسألة⁽²⁾. وذلك في إعرابه لقول ابن دريد:

لي التَّوَاءُ إِنْ مُعَادِيَّ التَّوَى ولي استِوَاءٌ إِنْ مُوَالِيَّ اسْتَوَى⁽³⁾

يقول المهلبي: "مُعَادِيَّ فاعل فعل مضمر دلّ عليه (التوى)، فإن شئت كان (مُعَادِيَّ) مبتدأ، والتوى خبره"، وأما العبدي فلا يختلف عن المهلبي في الإعراب وإنما كان الاختلاف في نسبة الرأيين إلى أصحابهما؛ إذ يقول: "ومُعَادِيَّ فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور، ويجوز عند الكوفيين والأخفش أن يكون مبتدأ"⁽⁴⁾، ويبدو أن العبدي قد أخطأ في نسبة الآراء لأصحابها؛ فالأول مذهب البصريين والثاني مذهب الأخفش كما أسلفت، وأما مذهب الكوفيين في هذه المسألة فهو: "أن الاسم المرفوع الواقع بعد إن الشرطية يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل"⁽⁵⁾، ونفهم من هذا أنه فاعل مقدّم، أي يجوز تقديم الفاعل عند الكوفيين.

2. إعراب الاسم الواقع بعد إذا الشرطية:

ولا فرق في هذه المسألة عن (إن) الشرطية، فإذا دخلت إذا الشرطية على الاسم فإنه يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره السياق، وليس مبتدأ عند ابن هشام

(1) انظر: شرح العبدي / 267

(2) انظر: الإنصاف / 134/2

(3) شرح ابن خالويه / 335، شرح التبريزي / 69، شرح المهلبي / 98، شرح العبدي / 293

(4) المصدر نفسه / 294

(5) الإنصاف: 134/2

وكثير من النحويين، خلافا للأخفش الذي ذهب إلى أنه مبتدأ⁽¹⁾، ولقد جوز المهلبي والعبدي أن يكون ما بعد (إذا) من أسماء مبتدأ أو أن يكون فاعلا لفعل محذوف⁽²⁾، وذلك في قوله:

إذا الأحاديثُ انتضتُ أنباءَهُمْ كَانَتْ كَنَشْرِ الرِّوَضِ غَادَاهُ السُّدَى⁽³⁾

يقول المهلبي: الأحاديثُ: مبتدأ، وما بعده خبره، إن شئت، أو فاعل بفعل يفسره ما بعده، إن شئت⁽⁴⁾، ولا يختلف هذا القول عن قول العبدي إلا أن العبدي قد ذكر أصحاب الرأي الثاني؛ إذ يقول: و(الأحاديثُ) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير إذا انتضت الأحاديثُ انتضت، ويجوز عند الكوفيين والأخفش أن يكون مبتدأ⁽⁵⁾.

(1) انظر: المصدر نفسه 127/1، شرح التصريح على التوضيح 40/2

(2) انظر: شرح المهلبي /120، شرح العبدي /65

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة /448، شرح التبريزي /77، شرح المهلبي /120، شرح العبدي /368

(4) انظر: شرح المهلبي / 120

(5) لقد خلط العبدي بين رأي الكوفيين ورأي الأخفش إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم بعد إذا الشرطية يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير الفعل، وأما الرأي الذي ذكره العبدي فهو للأخفش كما ذكرت ذلك في

الاسم المرفوع بعد إن الشرطية في الصفحة السابقة. انظر: شرح العبدي /369

الفصل الثالث

القضايا النحوية التي اختلف فيها شارحو المقصورة:

يتناول هذا الفصل المسائل النحوية التي اختلف فيها شارحو المقصورة في ما بينهم؛ إذ سأقوم بعرض المسائل التي اختلف فيها ابن خالويه عن غيره من شارحي المقصورة، والمسائل التي اختلف فيها المهلبي عن غيره من الشارحين، وكذلك ما اختلف فيه العبدلي عن غيره من الشارحين الأربعة، وفيما يلي تفصيل ذلك.

1.3 ما اختلف فيه ابن خالويه عن غيره من شارحي المقصورة:

أ. ما وافق فيه الكوفيين:

1. حاشا في الاستثناء فعل:

ذهب ابن خالويه إلى أنّ (حاشى) في الاستثناء فعل ماضٍ، وهو مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ حاشا حرف جر⁽¹⁾.
ومنه قوله:

حَاشَا الْأَمِيرَيْنِ الَّذِينَ أَوْقَدَا عَلِيَّ ظُلْمًا مِنْ نَعِيمٍ قَدْ ضَفَا⁽²⁾

فقد ذكر ابن خالويه أنّ (حاشى) كلمة استثناء، وفيها لغات، حاشى لزيد، حاش لزيد وحاش زيدا وحاشى زيدا، وحشا زيدا، وقد ذكر أنّ بعض النحويين ذهبوا إلى أنّ الاختيار (حاشى) بجعله فعلاً ماضياً، حاشى يحاشى، ودليل ذلك من القرآن قراءة أبو عمرو " وَقُلْنَ حَاشَى اللَّهِ ⁽³⁾ وسائر القراء " حاشَ لله ⁽⁴⁾، ويبدو أنّ ابن خالويه قد ذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة، ودليل ذلك قوله: وقد قال بعض النحويين: الاختيار حاشى تجعله فعلاً ماضياً، ولم يذكر رأي البصريين وهو أنّها حرف.

(1) الإنصاف 1/258

(2) جهود ابن خالويه في اللغة /281، شرح التبريزي /60، شرح المهلبي /76، شرح العبدلي /226

(3) النشر في القراءات العشر 2/295

(4) انظر: جهود ابن خالويه /281

2. (إن) إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى ما واللام بمعنى (إلا):

وهذا مذهب الكوفيين في هذه المسألة إذ ذهبوا إلى أن "إن" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا"، وأما البصريون فذهبوا إلى أن "إن" مخففة من الثقيلة واللام بعدها لام التأكيد⁽¹⁾، وقد ذهب ابن خالويه مذهب الكوفيين في هذه المسألة وذلك في قوله: فقال "إن وجدناه لبحرا" يقول إن بمعنى ما، واللام بمعنى (إلا)، والتقدير "ما وجدناه إلا بحرا"⁽²⁾، فهكذا يكون ابن خالويه قد ذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة.

ب. ما وافق فيه قليلاً من النحويين:

1. إعراب (امرؤ) من مكانين:

ذهب ابن خالويه في شرحه، إلى أن (امرأ) اسم معرب من مكانين؛ فيكتب في حالة الرفع بالواو وتضم الراء، وفي الجر بالياء وكسر الراء، وفي النصب بالألف وتفتح الراء، وقد علل ذلك بأن القرآن قد نزل بها⁽³⁾ "إن أمرؤ هلك"⁽⁴⁾ ولكل امرئ منهم⁽⁵⁾، وكذلك قول ابن دريد:

لا بُدُّ أَنْ يَلْقَى أَمْرُؤٌ مَا خَطَهُ
نُو الْعَرْشِ مِمَّا هُوَ لَاقٍ وَوَحَى⁽⁶⁾

ويبدو أن ابن خالويه تبع فيه من ذهب إلى أنه يتبع الآخر في الحركات، يقول السيوطي: في فاء (مرء) وعينا (امرئ) وابنم: " قيل أنهما معربان من مكانين، فإن الحركة في الراء والنون حركة إعراب لا إتباع"⁽⁷⁾.

(1) انظر: : الإنصاف في مسائل الخلاف 155/2

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة/261

(3) انظر : ابن خالويه وجهوده في اللغة /507، وانظر ص343

(4) النساء آية /176

(5) النور : آية 11

(6) ابن خالويه وجهوده في اللغة /506 ، شرح التبريزي /81، شرح المهلب /130، شرح العبدلي /405

(7) انظر: همع الهوامع /125/1 ، شرح اللوحة البدرية /209

2.3 ما اختلف فيه المهلبي عن غيره من الشارحين:

أ. ما وافق فيه كثيراً من النحويين:

1. (قد) حرف توقع مع الماضي عند المهلبي:

لقد ورد في شرح المهلبي أنّ (قد) حرف توقع بعد دخولها على الفعل الماضي، وقد أثبتته الأكثرون، قال الخليل يقال: (قد فعل) لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)، لأنّ الجماعة منتظرون لذلك،... وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع⁽¹⁾. وقد وردت هذه في مواضع ليست بالقليلة من أبيات المقصورة ومنها قول ابن دريد:

وَاصِرٌ رَوْضُ اللَّهِ يُبَسِّئُ ذَاوِيًا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ كَانَ مَجَاجَ الثَّرَى⁽²⁾

فقد ذكر المهلبي أنّها حرف توقع⁽³⁾، ومنه أيضاً قوله:

وَقَدْ سَمَا قَبْلِي يَزِيدٌ طَالِبًا شَأُوَ الْعُلَى فَمَا وَهَى وَلَا وَنَى⁽⁴⁾

فـ (قد) هنا: حرف توقع عند المهلبي⁽⁵⁾، وقد تكرر مثل هذا في مواضع

كثيرة من شرح المهلبي للمقصورة⁽⁶⁾.

فنلاحظ من خلال ما مرّ أنّ المهلبي قد وافق عدداً من النحويين في إعراب (قد)، الذين اثبتوا مجيئها للتوقع مع الماضي، وقد بيّن ذلك ابن مالك في قوله: إنها تدخل على ماض متوقع، ولم يقل أنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وقد وافقه ابن هشام في هذا⁽⁷⁾.

ب. ما وافق فيه البصريين: وهي مسألة واحدة قد بينها المهلبي في شرحه، وهي أنّ (حاشا) حرف جر⁽⁸⁾:

(1) انظر: المغني 227/1

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة /163، شرح التبريزي /14، شرح المهلبي /16، شرح العبدلي /52

(3) انظر: شرح المهلبي /17

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة /201، شرح التبريزي /32، شرح المهلبي /38، شرح العبدلي /117

(5) انظر: شرح المهلبي /38

(6) انظر: شرح المهلبي: الأبيات: (40، 98، 103، 176، 180، 187، 191، 230)

(7) انظر المغني 228/1

(8) انظر: ص33

ومنه قوله: حَاشَا الْأَمِيرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَوْقَدَا عَلِيَّ ظِلًّا مِنْ نَعِيمٍ قَدْ ضَفَّأَ⁽¹⁾
وذهب المهلبي مذهب البصريين؛ إذ أعرب حاشا الأميرين: جاراً ومجروراً⁽²⁾.
ج. ما وافق فيه الكوفيين:

1. جواز مجيء الفعل الماضي حالاً من غير (قد):

لقد وافق المهلبي المذهب الكوفي في جواز مجيء الفعل الماضي حالاً ونقد
اتضح لنا ذلك من خلال إعرابه لقول ابن دريد:

فَكَانَ كَاللَّيْلِ الْبَهِيمِ حَلًّا فِي أَرْجَائِهِ ضَوْءٌ صَبَاحٍ فَانْجَلَى⁽³⁾

فجمله (حل في أرجائه ضوء) في محل نصب حال من الليل⁽⁴⁾، وهو ما ذهب إليه
الكوفيون وأبو الحسن الأخفش من البصريين، إذ جوزوا مجيء الفعل الماضي حالاً،
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً، وأجمعوا على أنه إذا
كانت معه (قد) ظاهرة أو منوية أو كان وصفاً فإنه يجوز أن يقع حالاً⁽⁵⁾.

2. تستعمل أو للإضراب مطلقاً:

ذهب المهلبي إلى أن (أو) تأتي للإضراب، وفاقاً للكوفيين وأبو علي وأبو الفتح
وابن برهان، وعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل⁽⁶⁾،
ومن ذلك قول ابن دريد:

وَلَوْ حَمَى الْمِقْدَارُ عَنْهُ مُهْجَةً لَرَامَهَا أَوْ يَسْتَبِيحُ مَا حَمَى⁽⁷⁾

يقول المهلبي: أو للإضراب⁽⁸⁾. فقد جوز المهلبي أن تكون أو للإضراب دون قيد
وهذا ما ذهب إليه الكوفيون في (أو) إذ تأتي للإضراب مطلقاً؛ إذ لم يشترط إعادة
العامل بعدها، وكذلك لم يتقدم عليها نفي أو نهي كما اشترط سيبويه.

(1) جهود ابن خالويه في اللغة / 281، شرح التبريزي / 60، شرح المهلبي / 76، شرح العبدلي / 226

(2) انظر: شرح المهلبي / 76

(3) شرح المهلبي / 15، شرح العبدلي / 47

(4) انظر: شرح المهلبي / 15، شرح العبدلي / 48

(5) الإنصاف / 1 / 233، وانظر: همع الهوامع / 3 / 49-50

(6) انظر: المغني / 1 / 91

(7) شرح ابن خالويه / 230، شرح التبريزي / 53، شرح المهلبي / 58، شرح العبدلي / 173

(8) شرح المهلبي / 59

3. ناصب الفعل بعد لام التعليل:

ذهب المهلبي والكوفيون إلى أن لام (كي) هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن)، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها⁽²⁾. ومن ذلك قول ابن دريد:

كَأَنَّمَا الرَّيْشُ عَلَى أَرْجَائِهِ زُرْقُ نِصَالٍ أُرْهَفَتْ لِتْمَتَّهَيَ⁽³⁾

يقول المهلبي: لَتْمَتَّهَيَ: ناصب، ومنصوب بلام (كي)⁽⁴⁾، وبذلك يكون قد ذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وهو الصحيح لبعده عن التأويل والتقدير.

د. ما وافق فيه قليلاً من النحويين:

1. إعراب حتى الداخلة على إذا الظرفية:

لقد ذهب الأخفش وتبعه ابن مالك أن (حتى) إذا دخلت على (إذا) فأنها هي الجارة، وأن إذا في موضع جر بها، وذهب الجمهور إلى أن إذا لا تخرج على الظرفية، وأن حتى هنا حرف ابتداء⁽⁵⁾، ويبدو أن المهلبي قد تبع الأخفش وابن مالك في إعرابه لـ (حتى) هنا، فقد ذكر أنها جارة، وقد ورد هذا في قول ابن دريد:

حَتَّى إِذَا قَابَلَهَا اسْتَعْبَرَ لَا يَمْلِكُ دَمْعَ الْعَيْنِ مِنْ حَيْثُ جَرَى⁽⁶⁾

ففي هذا البيت دخلت حتى على إذا، ويبدو أن المهلبي قد وافق الأخفش وابن مالك، يقول المهلبي: حتى: غاية، وهي هنا الجارة. وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط⁽⁷⁾.

2. "لما" اسم وليست حرفاً:

لقد اختلف العلماء في (لما) هل هي اسم أم حرف، فذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أنها حرف، وأما أبو علي الفارسي فذهب إلى أنها اسم بمعنى حين، وهي مبنية

1 (شرح المهلبي / 59

2 (الإنصاف / 103

3 (شرح ابن خالويه/476، شرح التبريزي/79، شرح المهلبي /124، شرح العبدلي/385

4 (شرح المهلبي / 124

5 (انظر : مغنى اللبيب /1/128

6 (ابن خالويه وجهوده في اللغة /218، شرح التبريزي /50، شرح المهلبي /51، شرح العبدلي /151

7 (شرح المهلبي / 51

للزومها الجملة كـ (إذ) و(إذا) ⁽¹⁾، وقد ذهب المهلبى في شرحه لمقصورة ابن دريد إلى أن " لَمَّا " اسم بمعنى حين وفاقا لأبى علي الفارسي ⁽²⁾، ومن ذلك قول ابن دريد:

وَأُتِخَذَ التَّسْهِيدُ عَيْتِي مَأْلَفًا لَمَّا جَفَا أَجْفَانَهَا طَيْفُ الْكَرَى ⁽³⁾

وكذلك في قوله :

نَأَى يَمَانِيًا فَلَمَّا انْتَشَرَتْ أَحْضَانُهُ وَاَمْتَدَّ كِسْرَاةُ غَطَا ⁽⁴⁾

و لقد ردّ المالقي على من يعتبرها اسماً بمعنى حين بأنه متكلف، ومما يضعف هذا المذهب أنها لو كانت اسماً بمعنى (حين) لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء. وكان عاملاً فيها ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعا فيها، وأنت تقول " لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم "، فردّ على أنها ليست بمعنى حين، فهو يرى لو أنها بمعنى حين لا يخرجها هذا عن حرفيتها فكل اسم لازم للبناء لا نحكم عليه بالحرفية إلا إن دلت دلائل مقوية له في حيز الأسماء ⁽⁵⁾، ويبدو أن المهلبى قد التفت إلى المعنى فـ " لَمَّا " في البيتين المتقدمين جاءت بمعنى حين، وكما ذهب المالقي ليس بالضرورة أن نعدّها اسماً.

3.3 ما اختلف فيه العبدلي عن غيره من شارحي المقصورة:

أ. ما وافق فيه الجمهور: وهي مسألة واحدة ذكرها في شرحه، وهي تعلق شبه الجملة بالفعل الناقص:

وهذه المسألة قد اختلف فيها العلماء، وسبب هذا الخلاف دلالة هذه الأفعال على الحدث، ومن منع تعلق الجار والمجرور بها وهم المبرّد والفارسي وابن جنى والجرجاني وابن برهان والشلوبيين؛ لأنها لا تدل عندهم على الحدث،

(1) رصف المباني في حروف في المعاني /354

(2) انظر : شرح المهلبى /18 ، وانظر : ص 91

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة /312، شرح التبريزي /15، شرح المهلبى /18، شرح العبدلي /56

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة /167، شرح التبريزي /65، شرح المهلبى /90، شرح العبدلي /272

(5) انظر : رصف المباني في حروف المعاني /354

والمشهور، والمتصوّر دلالتها على الحدث⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى: "أكان للناس عجباً أن أوحينا"⁽²⁾ ولقد صرح العبدلي في إعرابه أن الجار والمجرور يتعلقان بالفعل الناقص تبعاً للجمهور، وذلك في قول ابن دريد:

وإنما المرءُ حديثٌ بعده
فكنَ حديثاً حسناً لمن وعى⁽³⁾

يقول العبدلي: وكن فعل أمر من كان الناقصة، واسمه مستتر فيه، وحديثاً خبره، ولمن جار ومجرور متعلق بكن⁽⁴⁾. فبذلك يكون قد جوّز تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص تبعاً للجمهور.

ب. ما وافق فيه البصريين:

1. تقدير (قد) قبل الفعل الماضي الواقع حالاً:

ذهب العبدلي إلى أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً إلا بتقدير (قد)، فجملة (حلّ في أرجائه ضوؤه) في قول ابن دريد:

فَكَانَ كَاللَّيْلِ الْبَهِيمِ حَلًّا فِي
أَرْجَائِهِ ضَوْؤُهُ صَبَاحٍ فَانْجَلَى⁽⁵⁾

في محل نصب حال من الليل على تقدير قد⁽⁶⁾، وهو ما ذهب إليه البصريون، إذ لم يجوزوا مجيء الفعل الماضي حالاً، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً فإنه يجوز أن يقع حالاً⁽⁷⁾.

2. عمل (كأن) مخففة⁽⁸⁾:

ذهب العبدلي إلى جواز عمل (كأن) مخففة، وهذا ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة، وهو في قوله:

(1) انظر: همع الهوامع 74/2، المغني 2/570

(2) يونس: آية (2)

(3) جهود ابن خالويه في اللغة/400، شرح التبريزي/74، شرح المهلبى/112، شرح العبدلي/337

(4) انظر: شرح العبدلي/338

(5) شرح المهلبى/15، شرح العبدلي/47

(6) انظر: شرح العبدلي/48، وانظر ص48

(7) الإنصاف/1/233، وانظر: همع الهوامع/3/49-50

(8) انظر: ص36

فَجَلَّ الْأُفُقَ فَكَلَّ جَانِبَ مِنْهَا كَأَنَّ مِنْ قُطْرِهِ الْمَزْنَ حَبًّا⁽¹⁾
يقول العبدلي: وكان مخففةً من الثقيلة، واسمها محذوف، أي كأن الشأن والحديث،
وجملة المزن حبا في محل خبر (كأن)⁽²⁾. وبذلك يكون العبدلي قد أعمل كأن مخففة
وفاقا للبصريين وخلافا للكوفيين.

3. ناصب الفعل المضارع بعد (لام) التعليل:

ذهب العبدلي مذهب البصريين في هذه المسألة⁽³⁾؛ إذ عدّ عامل النصب للفعل
المضارع بعد لام (كي) هي أن مضمرة خلافا للكوفيين.

كَأَنَّمَا الرَّيْشُ عَلَى أَرْجَائِهِ زُرْقُ نِصَالٍ أَرْهَفَتْ لَتَمْتَهَى⁽⁴⁾

يقول العبدلي: ولتمتهى: اللام حرف جر، وتمتهى فعل مضارع مبني للمفعول
منصوب بأن مضمرة بعد اللام⁽⁵⁾.

4. ناصب الفعل المضارع بعد (حتى):

ذهب العبدلي إلى أن الفعل المضارع بعد حتى ينصب بأن مصدرية
مضمرة⁽⁶⁾، وهو ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة، وأما الكوفيون فقد ذهبوا
إلى أنه منصوب بـ (حتى) نفسها⁽⁷⁾، ومن ذلك قوله:

أَلْهَاءَ عَن تَسْبِيحِهِ وَدَيْنِهِ تَأْنِيْسُهَا حَتَّى تَرَاهُ قَدْ صَبَا⁽⁸⁾

ففي هذه المسألة ذهب العبدلي إلى أن عامل النصب في الفعل المضارع بعد
حتى هو أن مضمرة وفاقا للبصريين⁽⁹⁾. وتقدير أن مصدرية مضمرة بعد حتى
يحتاج إلى تأويل وتقدير.

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 313، شرح التبريزي / 66، شرح المهلب / 91، شرح العبدلي / 274

(2) انظر: شرح العبدلي / 275

(3) انظر: التفصيل في هذه المسألة: ص 52

(4) شرح ابن خالويه / 476، شرح التبريزي / 79، شرح المهلب / 124، شرح العبدلي / 385

(5) شرح العبدلي / 385

(6) انظر: شرح العبدلي / 257، وانظر ص 290

(7) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف / 121/2

(8) ابن خالويه وجهوده في اللغة / 303، شرح التبريزي / 63، شرح المهلب / 87، شرح العبدلي / 257

(9) انظر: شرح العبدلي / 259

ج. ما وافق فيه قليلاً من النحويين:

1. كاف التشبيه اسم وليست حرف جر عند العبدلي:

يطالعنا العبدلي في شرحه وإعرابه لمقصورة ابن دريد، بإعراب الكاف اسماً بمعنى مثل، وما بعدها مضاف إليها، وقد اختلف العلماء بالكاف هل تكون اسماً في الكلام، أو يختص ذلك بضرورة الشعر، فذهب الأخفش والفارسي في ظاهر قولهما وتبعهما ابن مالك إلى أنها تكون اسماً في الكلام، وقد كثر جرّها بالحروف (الباء، وعلى، وعن) وأضيف إليها، وأسند إليها فاعلة، ومبتدأة، ومفعولة؛ لكن كل هذا في الشعر، وذهب سيبويه إلى أن استعمالها اسماً إنما يجوز في ضرورة الشعر⁽¹⁾، وقد عدّها العبدلي اسماً دون أن يذكر بأنها ضرورة ومن ذلك قوله:

فَكَانَ كَاللَّيْلِ الْبَهِيمِ حَلًّا فِي أَرْجَائِهِ ضَوْءٌ صَبَاحٍ فَانْجَلَى⁽²⁾

فقد عدّ العبدلي الكاف بمعنى مثل في موضع نصب خبر كان، وهو صفة لموصوف محذوف⁽³⁾، أي أن الكاف هنا اسم لا حرف.

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب 4/1713، مغنى اللبيب 1/238، 239

(2) شرح المهلبى / 15، شرح العبدلي/ 47

(3) انظر: شرح العبدلي/48 وانظر: الصفحات: 140، 148، 166

الفصل الرابع مذاهب أصحاب الشروح النحوية

يهدف هذا الفصل إلى الكشف عن المذاهب النحوية لشارحي المقصورة كما يتضح ذلك من خلال شروحهم للمقصورة، إذ سأقوم هنا بعرض المصطلحات التي استعملها الشارحون في شروحهم، وبيان مدى توافقها مع كلا المذهبيين البصري والكوفي، وكذلك من خلال ذكر الآراء النحوية التي وافقوا فيها كلا المذهبيين، وهنا فقد اعتمد هذا الفصل كثيرا على الفصول السابقة وخاصة في الآراء النحوية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مجموعة من الدلالات والعلامات يمكن من خلالها الكشف عن المذهب النحوي لأي عالم من العلماء؛ فهي وإن كانت متفاوتة فيما بينها من حيث درجة الإشارة إلى المذهب النحوي الذي يتبعه العالم فإن كلاً منها يقربنا إلى معرفة ذلك المذهب. ولعل من أهم هذه الإشارات والدلالات⁽¹⁾:

- 1- تصريح العالم المباشر بأنه من أنصار هذا المذهب أو ذاك وهذا هو أقوى الأدلة للحكم على مذهب العالم النحوي.
- 2- اختيار العالم لآراء البصريين أو لآراء الكوفيين في دراسة القضايا النحوية، فمن خلاله يمكن أيضا الحكم على مذهبه بأنه بصري أو كوفي.
- 3- المصطلح الذي يستعمله العالم، فإن لكل من الفريقين مصطلحات خاصة به، وإكثار العالم من استعمال مصطلحات فريق ما، يومئ إلى أنه من أنصار هذا المذهب.
- 4- المصادر والمراجع التي يرجع إليها المؤلف، فإن رجوع المؤلف لكتب البصريين أو الكوفيين، فإن ذلك يظهر تعصبه للمذهب الذي يتبعه ويتبناه، غير أن هذا الدليل لا يعد دليلا قويا في معرفة مذهب العالم النحوي؛ وذلك لأن غالبية الكوفيين اعتمدوا على كتاب سيبويه في دراستهم.

(1) انظر: الاسترأبادي نحويًا: رسالة ماجستير: أحياء الحجاج/ جامعة مؤتة /124

1.4 مذهب ابن خالويه النحوي:

لعل ابن خالويه من أفضل شارحي المقصورة؛ إذ يعد من أوائل اللغويين الذين تناولوا المقصورة وبيان ما فيها من مسائل لغوية غامضة، فقد بدأ شرحه غنيًا بتفسير القضايا اللغوية وخاصةً ما يتعلق منها ببنية الكلمة ومشتقاتها وآراء العلماء فيها، ومن بين لفتاته اللغوية ما يتعلق منها بالتركيب النحوي وسأحاول هنا أن أشير إلى مذهبه النحوي في شرحه لمقصورة ابن دريد - وإن كان غير مهتم بالإعراب ومسائل النحو كثيرًا-.

1.1.4 المصطلح النحوي :

لقد استعمل ابن خالويه مصطلحات نحوية لكلا المدرستين الكوفية والبصرية، إذ استعمل في شرحه مصطلحات كوفية وأخرى بصرية، ولكنه كوفي ؛ لذا فهو يميل في شرحه إلى المصطلحات الكوفية ميلاً واضحاً، وفيما يلي تفسير ذلك:

أ. ما وافق فيه البصريين :

1. مصطلح الزيادة:

وهو مصطلح بصريّ يقابله عند الكوفيين الصلّة أو الحشو⁽¹⁾. وقد استعمله ابن خالويه في قوله: ويقال قوم مقاتوة: الذين يخدمون بطعام بطونهم ... وإذا جعلت مقاتوة من القتو، وهو الخدمة فالميم زائدة⁽²⁾، لقد استعمل ابن خالويه هنا مصطلح البصريين الزيادة بقوله فالميم زائدة.

2. مصطلح الحال:

وهو مصطلح بصريّ يقابله عند الكوفيين القطع⁽³⁾، وقد استعمله ابن خالويه في شرحه لقوله: بِذَاكَ أُمُّ بِالْخَيْلِ تَعْدُو الْمَرَطَى نَاشِرَةً أَكْتَادَهَا قُبُّ الْكُلَى⁽⁴⁾ يقول ابن خالويه: وناشرة: نصب على الحال⁽⁵⁾، فهذا هو مصطلح البصريين

(1) مدرسة الكوفة /315

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة/177 وانظر: /382

(3) المصطلح النحوي 170

(4) جهود ابن خالويه في اللغة/227، شرح التبريزي/52، شرح المهلب/55، شرح العبدلي/164

(5) جهود ابن خالويه في اللغة/ 228

3. مصطلح التمييز

وهو مصطلح بصري يقابله التفسير عند الكوفيين⁽²⁾، وقد استعمله ابن خالويه في شرحه لقوله :

هَيْهَاتَ مَا أَشْنَعَ هَاتَا زَلَّةً أَطْرَبًا بَعْدَ الْمَشْيِبِ وَالْجَلَاً⁽³⁾

يقول ابن خالويه: وزلة نصب على التمييز⁽⁴⁾، وهذا مصطلح البصريين فلم يستعمل ابن خالويه في شرحه مصطلح الكوفيين وهو التفسير في شرحه لمقصورة ابن دريد.

4. الفعل المتعدي والفعل اللازم:

والفعل اللازم والفعل المتعدي من مصطلحات البصريين ويقابلهما عند الكوفيين الفعل الواقع وغير الواقع⁽⁵⁾، وقد استعمله في شرحه لقول ابن دريد :

أَوَى إِلَى نَارِي وَهِيَ مَأْلَفٌ يَدْعُو الْعَفَاةَ ضَوْؤُهَا إِلَى الْقَرَى⁽⁶⁾

يقول ابن خالويه: وقوله أوى: فعل لازم ... إلا أبا عبيد فإنه قال: أويت يكون لازماً ومتعدياً⁽⁷⁾، فبذلك يكون ابن خالويه قد استعمل مصطلح البصريين في هذه المسألة، وبدا ذلك بقوله: يكون لازماً ومتعدياً.

ب. ما وافق فيه الكوفيين

1. مصطلح النسق:

وهو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين مصطلح العطف⁽⁸⁾. ومما استعمل فيه المصطلح الكوفي (النسق) شرحه لقول ابن دريد:

ثُمَّتَ طَافَ وَأَنْتَى مُسْتَلِمًا ثَمَّتَ جَاءَ الْمَرَوْتَيْنِ فَسَعَى⁽⁹⁾

(1) جهود ابن خالويه في اللغة/ 228

(2) المصطلح النحوي/ 164

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 533، شرح التبريزي/ 82، شرح المهلب/ 132، شرح العبدلي/ 413

(4) المصدر نفسه: 533

(5) المدارس النحوية أسطورة وواقع/ 119

(6) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 488، شرح التبريزي/ 80، شرح المهلب/ 127، شرح العبدلي/ 395

(7) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 289 وانظر: / 503

(8) المدارس النحوية أسطورة وواقع/ 135-136

(9) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 219، شرح التبريزي/ 51، شرح المهلب/ 51، شرح العبدلي/ 155

يقول ابن خالويه ثم: حرف نسق⁽¹⁾. فنلاحظ أنه قد استعمل مصطلح الكوفيين " النسق " في حديثه عن ثم ولم يستعمل مصطلح البصريين (العطف) في شرحه.
2. المكنى :

وهو مصطلح كوفي يقابله عن البصريين الضمير أو المضمّر⁽²⁾، ولقد استعمله ابن خالويه في شرحه لقوله:

إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ طُرَّةً صُبْحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى⁽³⁾

يقول ابن خالويه في حديثه عن الاسم الممدود يكتب بالألف نحو: هواء، وسماء، وكل مهموز إذا انفتح ما قبله يكتب بالألف، نحو خطأ، ونبأ، فإن أضفت المهموز والممدود إلى ظاهر تركتهما على همزتها، وإن أضفتها إلى مكنى كتبها في الرفع واوا، وفي الخفض ياءً وفي النصب ألفا...⁽⁴⁾، فقد استعمل مصطلح الكوفيين المكنى، ولم يقل الضمير أو المضمّر.

3. المفعول به يطلقه على المفعول لأجله:

وقد أطلق ابن خالويه مصطلح المفعول به على المفعول لأجله عند البصريين ويبدو أنه أطلق عليه المفعول به تبعاً للكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه شبه المفعول⁽⁵⁾، ولكنه لم يستعمل مصطلح شبه المفعول وإنما أطلق عليه مفعول به، وقد ورد هذا في شرحه لقول ابن دريد:

وَأَبْنُ الْأَشَجِّ الْقَيْلُ سَاقَ نَفْسَهُ إِلَى الرَّدَى حِذَارَ إِشْمَاتِ الْعِدَى⁽⁶⁾

فـ (حذار) ينصب لأنه مفعول به، أي لحذار الموت⁽⁷⁾، وهذا يومئ بأنه أطلق مصطلح المفعول به على المفعول لأجله عند البصريين، أي أنه يميل إلى المصطلح الكوفي، ويمكن حمل كلام ابن خالويه على التحريف أي أنه (مفعول له).

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة/219 وانظر: 451/

(2) المصطلح النحوي /107

(3) جهود ابن خالويه في اللغة/ 158، شرح التبريزي/13، شرح المهلب/13، شرح العبدلي/41

(4) ابن خالويه وجهوده في اللغة/159

(5) المصطلح النحوي /162

(6) ابن خالويه وجهوده في اللغة/ 198، شرح التبريزي/24، شرح المهلب/36، شرح العبدلي/110

(7) ابن خالويه وجهوده في اللغة/198

4. مصطلح الجحد:

وهو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين مصطلح النفي⁽¹⁾. وقد استعمله في شرحه لقول ابن دريد:

بَلْ قَسَمًا بِالشَّمِّ مِنْ يَعْزُبَ هَلْ لَمُقَسِمٍ مِنْ بَعْدِ هَذَا مُنْتَهَى⁽²⁾

يقول ابن خالويه: بل تنقسم على أقسام: ... تكون نسقاً بعد جحد⁽³⁾، وفي حديثه عن هل أيضاً يقول: هل لمقسم هل تكون: استفهاماً: وتكون بمعنى قد ... وتكون جحداً وهو في هذا الوضع⁽⁴⁾، فنلاحظ أنّ ابن خالويه قد استعمل مصطلح الكوفيين (الجحد) ولم يستعمل المصطلح البصري (النفي) هنا.

5. مصطلح النعت:

وهو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين مصطلح الصفة⁽⁵⁾. وقد استعمله في شرحه لقول ابن دريد:

سَقَى الْعَقِيقَ فَالْحَزِيزَ فَالْمَلَا إِلَى النَّحِيتِ وَالْقُرَيَّاتِ الدُّنَى⁽⁶⁾

يقول: و الدُّنَى: نعت القرَيَّاتِ⁽⁷⁾.

فقد استعمل هنا المصطلح الكوفي " النعت " ولم يستعمل الصفة وهو مصطلح البصريين.

6. مصطلح الخفض:

وهو مصطلح كوفي أيضاً يقابله عند البصريين مصطلح الجر⁽⁸⁾، وقد استعمله

¹ مدرسة الكوفة /309

² ابن خالويه وجهوده في اللغة/231، شرح التبريزي/53، شرح المهلب/60، شرح العبدلي/175

³ ابن خالويه وجهوده في اللغة/232

⁴ ابن خالويه وجهوده في اللغة/233

⁵ المصطلح النحوي /166

⁶ ابن خالويه وجهوده في اللغة/306، شرح التبريزي/64، شرح المهلب/88، شرح العبدلي/262

⁷ ابن خالويه وجهوده في اللغة/308، وانظر: /366

⁸ مدرسة الكوفة /311

في قوله: وعلا قد تكون حرف خفض، وتكون اسماً⁽¹⁾، فبذلك يكون ابن خالويه قد استعمل المصطلح الكوفي (الخفض) في هذا الموضع، ولم يستعمل المصطلح البصري (الجر) في هذا الموضع.

7. حروف الصفة:

وهي عبارة كوفية تعني عندهم حروف الخفض، ويسمونها البصريون حروف الجر، ويسمونها الكوفيون أيضاً حروف الإضافة⁽²⁾، وقد استعمل ابن خالويه عبارة "حروف الصفة" في شرحه لقول ابن دريد:

لا زَالَ شُكْرِي لَهْمَا مُوَاصِلًا لَفْظِي أَوْ يَعْتَاقِنِي صَرْفُ الْمُنَى⁽³⁾
يقول: الشكر لا يكون إلا مكافأة ولا يتعدى إلا بحرف الصفة تقول: شكرتُ العامل وشكرتُ له فعله⁽⁴⁾، فمن هذا يكون قد استعمل المصطلح الكوفي بقوله: ولا يتعدى إلا بحرف الصفة.

وإذا أردنا أن نعقد مقارنة بين شيوع المصطلح الكوفي والمصطلح البصري في شرح ابن خالويه، نلاحظ أن المصطلح الكوفي هو الأكثر وجوداً في شرحه وذلك لأنه كوفي المذهب، وإن كان قد استعمل بعض المصطلحات البصرية، ولكنها كانت قليلة إذا ما قارناها بالمصطلحات الكوفية.

2.1.4 الآراء النحوية:

وسأقوم هنا بعرض أهم الآراء النحوية التي وافق فيها ابن خالويه كلا الفريقين الكوفيين والبصريين.

أ. ما وافق فيه البصريين.

1. عامل الرفع في المبتدأ الابتدأ⁽⁵⁾.

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة /371

(2) مدرسة الكوفة /314

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة/296، شرح التبريزي/62، شرح المهلب/83، شرح العبدلي/244

(4) المصدر نفسه: 296

(5) انظر: ص 41 من هذا البحث

2. ما بعد إلا تابع لما قبلها في الاستثناء المنفي⁽¹⁾.

ب. ما وافق فيه الكوفيين :

1. (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)⁽²⁾.

2. الفعل المضارع بعد حتى منصوب بـ (حتى) نفسها⁽³⁾.

3. عامل النصب في المستثنى هو "إلا"⁽⁴⁾.

4. واو ربّ تجر ما بعدها بنفسها⁽⁵⁾.

5. عدم إعمال (كأن) مخففة⁽⁶⁾.

ونلاحظ من خلال ما مر ذكره من قضايا نحوية قد وافق فيها كلا الفريقين البصريين والكوفيين، أنّ ابن خالويه لديه ميول واضح في اتباع المذهب الكوفي في مسائل النحو التي ذكرها في شرحه، وإنصافاً له لم يكن ابن خالويه دائم التبعية للكوفيين، بل نلاحظ أنه قد تبع البصريين في بعض مسائل النحو ولكنها أقل مما تبع فيها الكوفيين فميله إلى المذهب الكوفي أوضح وأبين.

3.1.4 خيارات ابن خالويه النحويّة:

وفي أثناء قراءتنا لشرح ابن خالويه لمقصورة ابن دريد، نلمح في بعض المواضع التي كان ابن خالويه يذكر فيها خيارات في المسائل النحوية التي يتناولها، وقد يتركها دون ترجيح أو تأييد لأحدها دون الآخر، وكان في أكثرها يذكر اسم العالم أو الجماعة الذين أخذوا بتلك الآراء، فقد يقول هذا مذهب البصريين أو هذا مذهب الكوفيين أو هذا مذهب فلان من النحويين، وسأبدأ بعرضها :

1. قوله في نصب لفظ الجلالة في " عمرك الله " يقول ابن خالويه: وسئلت عن نصب الله في قول الناس (عَمْرَكَ اللهُ). فقلت المعنى سألت الله تعميرك

(1) انظر: ص 39 من هذا البحث

(2) انظر: ص 55 من هذا البحث

(3) انظر: ص 43 من هذا البحث

(4) انظر: ص 44 من هذا البحث

(5) انظر: ص 42 من هذا البحث

(6) انظر: ص 41 من هذا البحث

وعمرک، وهذا مذهب النحويين أجمعين، إلا الأخفش فإنه أجاز عمرک الله بالرفع على معنى (عمرک الله)⁽¹⁾. فنلاحظ أن ابن خالويه يذكر رأي جمهور النحويين ورأي الأخفش ولكنه لم يوازن بينهما، أو يرجح أحدهما على الآخر فلم يفصح عن المذهب الذي يتبعه في هذه المسألة.

1. قوله في الاسم الواقع بعد " كم الخبرية " : وقد ورد في شرحه لقوله:

كَمْ مِنْ أَخٍ مَسْخُوطَةٍ أَخْلَاقُهُ أَصْفَيْتُهُ الْوَدَّ لَخُلُقٍ مُرْتَضَى⁽²⁾

يقول ابن خالويه: ومن العرب من ينصب ويرفع ويخفض بـ " كم " وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه⁽³⁾:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي⁽⁴⁾

فنلاحظ أنه قد ذكر خيارات في الاسم الواقع بعد كم ولم يذكر أصحاب تلك الآراء، وإنما قال ومن العرب . ولم يرجح بين هذه الخيارات ولعل مردّ هذا في أن للعرب لهجات كثيرة قد بدت واضحة في الاسم الواقع بعد كم.

4.1.4 ترجيحات ابن خالويه:

وقد بدا ترجيح ابن خالويه في شرحه لمقصورة ابن دريد، في مسألة واحدة كما يتبين لي من خلال دراستي لشرحه للمقصورة وهي: قوله في قوله تعالى: " ذو العرش المجيد "⁽⁵⁾. وقوله تعالى: " ذو القوة المتين "⁽⁶⁾.

يقول ابن خالويه : والمجيد الرفيع، وقد يكون من صفات الله جل وعز ومن صفات المخلوقين لأنه قُرئ: " ذو العرش المجيد " نعت لـ(ذو) وهو الله تعالى، ويقول ابن خالويه: فأما قراءة يحيى بن وثاب⁽⁷⁾: " ذو القوة المتين"، فإنه عند

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة/286-287

(2) ابن خالويه وجهوده في اللغة /433، شرح التبريزي/76، شرح المهلبى/117، شرح العبدلى/353

(3) ابن خالويه وجهوده في اللغة /433

(4) ديوان الفرزدق /451

(5) البروج : 15

(6) الداريات : 58

(7) انظر: : البحر المحيط 143/8

النحويين ضعيف واخضع على الجوار والاختيار الرفع⁽¹⁾، وقد قرأ حمزة والكسائي بالخفض (المجيد) جعلاه نعتا لـ " العرش"، وقيل: هو نعت لـ "ربك" في قوله: " إن بطش ربك"، وقرأه الباقر من القراء السبعة بالرفع، جعلوه نعتا لـ " الله"، وهو ذو العرش⁽²⁾.

ولعل ابن خالويه -كما يتبين من كلامه- أنه رجح مذهب النحويين في رفع المتين على النعت، وذلك من خلال قوله والاختيار الرفع.

ومن خلال ما مرّ عرضه من مصطلحات نحوية استعملها ابن خالويه في شرحه لمقصورة ابن دريد، ومن خلال القضايا النحوية التي وافق فيها كلا الفريقين البصريين والكوفيين، أنّ ابن خالويه لديه ميول واضحة إلى المذهب الكوفي، إلا أنه لم يكن دائم التبعية للكوفيين، إذ وافق البصريين في بعض مصطلحات النحو ومسائله، ولكنها أقل من تلك التي تبع فيها الكوفيين، فميله إلى المذهب الكوفي أوضح - كما أرى -.

2.4 مذهب التبريزي النحوي:

إنّ من الصعب القطع في الحكم على مذهب التبريزي النحوي من خلال شرحه لمقصورة ابن دريد، وذلك لأنه لم يكن مهتما كثيرا بالمسائل النحوية بشكل كبير، ولكنني وقفت على بعض المواضع في شرحه قد تناول فيها مسائل نحوية يسيرة لا يمكن الإفصاح عن مذهبه من خلالها، كما أنه استعمل مصطلحات نحوية، وكان في هذه المصطلحات جميعها بصرياً واضحاً، ولم يستعمل المصطلح الكوفي مطلقاً مما، قد يُنبئ أنه أميل إلى المذهب البصري.

أ. المصطلح النحوي :

وكما ذكرت في البداية فإنّ التبريزي قد بدا بصرياً خالصاً في المصطلحات التي استعملها ومن هذه المصطلحات ما يلي:

(1) ابن خالويه وجهوده في اللغة/445

(2) الكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها 2/369 ، وانظر: السبعة في القراءات /678

1. **مصطلح الزيادة:** وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين حروف الصلة أو الحشو⁽¹⁾، واستعمله التبريزي في شرحه لقول ابن دريد.
إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ طَرَّةً صُبِحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى⁽²⁾
يقول التبريزي: إن تري، وما زائدة⁽³⁾، وبذلك يكون قد استعمل مصطلح الزيادة وهو مصطلح بصري ولم يستعمل مصطلح الكوفيين الحشو أو الصلة.

2. مصطلح الحال:

وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين القطع⁽⁴⁾، الذي لم يستعمله التبريزي مطلقاً في شرحه فقد استعمل مصطلح الحال في شرحه لقول ابن دريد:
فَاعْتَرَضَتْ دُونَ الَّتِي رَامَ وَقَدْ جَدَّ بِهِ الجِدُّ اللُّهُيْمُ الأَرَبِيَّ⁽⁵⁾
يقول التبريزي: والواو في قوله: " وقد جد به الجد " واو الحال⁽⁶⁾، وبذلك قد استعمل مصطلح البصريين الحال.

3. مصطلح البدل:

وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين الترجمة، والتبيين، والتكرير والمردود⁽⁷⁾، وقد استعمله في شرحه لقوله:
خُوصَ كَأَشْبَاحِ الحَنَائِيَا ضُمِّرَ يَرْعَفْنَ بِالأَمْشَاجِ مِنْ جَذْبِ البُرَى⁽⁸⁾
يقول التبريزي: (خوص) بدل من اليعملات⁽⁹⁾.

(1) انظر: : مدرسة الكوفة / 315

(2) جهود ابن خالويه في اللغة/158، شرح التبريزي /13، شرح المهلبي/13، شرح العبدلي/41

(3) انظر: شرح التبريزي /13، وانظر: /70

(4) انظر: المصطلح النحوي /170

(5) جهود ابن خالويه في اللغة/202، شرح التبريزي /40، شرح المهلبي/39، شرح العبدلي/119

(6) شرح التبريزي /40

(7) انظر: المصطلح النحوي /163

(8) جهود ابن خالويه في اللغة/211، شرح التبريزي /49، شرح المهلبي/46، شرح العبدلي/141

(9) شرح التبريزي /49

4. الفعل المتعدي واللازم:

وهما مصطلحان بصريان يقابلهما عند الكوفيين الفعل الواقع وغير الواقع⁽¹⁾ وقد استعمله التبريزي في شرحه لقوله:

وَعَاضَ مَاءَ شِرْتِي دَهْرًا رَمَى خَوَاطِرَ الْقَلْبِ، بِتَبْرِيحِ الْجَوَى⁽²⁾
يقول التبريزي: و(عاض) ههنا متعدّدٌ ودهر فاعله⁽³⁾.

وبذلك يكون التبريزي قد استعمل في المواضيع التي تناول فيها المسائل النحوية المصطلح البصري، ولم يكن يستعمل المصطلح الكوفي مطلقاً، وبذلك كما أسلفت يمكن القول بأنّ التبريزي يميل إلى المذهب البصري وهذا واضح من مصطلحاته التي استعملها.

ولكننا لا يمكننا من خلال بعض المصطلحات التي استعملها التبريزي في شرحه، أن نحكم على بصريته، أو أنه يقتفي أثرهم، وذلك لعدم توفر الدليل القاطع على هذه المسألة، ولعل السبب في ذلك هو عدم عناية التبريزي بالقضايا النحوية في شرحه، وإنما الغالب في شرحه هو سرد الأحداث التاريخية ومعاني ودلالات الألفاظ.

3.4 مذهب المهلبى النحوي:

سأحاول في هذا المقام أن أبين أهم ما وافق فيه المهلبى كلتا المدرستين الكوفية والبصرية، وذلك من خلال المصطلح النحوي الذي يستعمله في شرحه، والآراء النحوية؛ إذ لم أقع على تصريح مباشر منه بأنه يتبع هذه المدرسة أو تلك.

1.3.4 المصطلح النحوي :

فقد استعمل المهلبى مصطلحات في شرحه بصرية وأخرى كوفية، وكان يستعمل المصطلحين الكوفي والبصري للدلالة على الشيء نفسه، ومن هذه المصطلحات التي استعمل فيها مصطلح كلا المدرستين:

(1) المدارس النحوية أسطورة وواقع/ 119

(2) جهود ابن خالويه في اللغة/ 163، شرح التبريزي / 14، شرح الميالي/ 16، شرح العبدلي/ 49

(3) شرح التبريزي / 14

1. الخفض والجر:

فقد استعمل المهلبي مصطلحي الخفض والجر للدلالة على حالة إعرابية واحدة، ونلاحظ أنّ المهلبي قد استعمل كلا المصطلحين في شرحه بحسب عامل الجر، فقد استعمل مصطلح الجر إذا كان الاسم مجروراً بحرف الجر فقد كان يقول: " جار ومجرور" ⁽¹⁾، وهذا هو المصطلح البصري .

وأما المصطلح الكوفي الخفض فقد استعمله إذا كان الاسم مجروراً بالإضافة؛ إذ كان يذكر دائماً في مثل هذه المواضع: " أنه خفض بالإضافة" ⁽²⁾، وهذا يعني أنه فرّق بين المصطلحين من حيث عامل الجر في كليهما .

وبذلك يكون قد استعمل مصطلح البصريين وهو الجر، ومصطلح الكوفيين وهو الخفض ⁽³⁾.

2. النعت والصفة:

استعمل المهلبي مصطلحي (الصفة) وهو مصطلح بصري و(النعت) وهو مصطلح كوفي في أثناء إعرابه لمقصورة ابن دريد ⁽⁴⁾، غير أنّ الصفة هي المصطلح الغالب عنده، فكثيراً ما كان يقول في إعرابه: "وهو صفة لموصوف محذوف" ⁽⁵⁾، أما مصطلح النعت فقد استعمله بصورة أقل من الصفة في شرحه للمقصورة ⁽⁶⁾، وبذلك يكون المهلبي قد استعمل كلا المصطلحين مصطلح البصريين ومصطلح الكوفيين.

أ. ما وافق فيه البصريين :

1. مصطلح الظرف:

وهو مصطلح بصري يقابله " المحل ، والغايات " عند الكوفيين ⁽⁷⁾، وقد استعمله

(1) انظر: شرح المهلبي: الصفحات /14،22،114، 116، 118

(2) انظر: المصدر نفسه: الصفحات /14، 15، 16، 118، 123، 125

(3) انظر: ص 65 من هذا البحث

(4) انظر: المصطلح النحوي/108

(5) انظر: شرح المهلبي: الصفحات/ 19، 24، 64، 65، 67، 69، 70، 97، 102

(6) انظر: المصدر نفسه الصفحات / 15، 17، 18، 63، 69

(7) انظر: المصطلح النحوي /163

المهلبى كثيرا في شرحه وإعرابه للمقصورة⁽¹⁾، وبذلك يكون المهلبى قد استعمل المصطلح البصري في هذه المسألة، ولم يستعمل المصطلح الكوفي مطلقا.

2. مصطلح العطف :

وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين " النسق "⁽²⁾ ولكن المهلبى بدأ واضحا في شرحه باستخدام المصطلح البصري فقد كان يذكر دائما " معطوف أو حرف عطف "⁽³⁾، وهو مصطلح بصري.

3. مصطلح المفعول لأجله:

فهذا أيضا من المصطلحات البصرية ويقابله عند الكوفيين شبه المفعول⁽⁴⁾، ولم يستعمل المهلبى المصطلح الكوفي مطلقا في شرحه للمقصورة، فقد كان يقول في هذه المواضع " مفعول من أجله "⁽⁵⁾. ولم يذكر أنه شبه مفعول وبذلك يكون قد وافق البصريين في مصطلحهم .

4. مصطلح المضمير:

وهذا مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين " الكناية، والمكنى "⁽⁶⁾، ولم يستعمل المهلبى في إعرابه لمقصورة ابن دريد المصطلح الكوفي مطلقا، وإنما كان يذكر دائما مضمير وخاصة في الضمير المستتر⁽⁷⁾.

5. مصطلح التمييز:

وهو مصطلح بصري يقابله التفسير أو المترجم عند الكوفيين⁽⁸⁾، وقد استعمل المهلبى المصطلح البصري في إعرابه للمقصورة، و لم يكن يستعمل المصطلح الكوفي مطلقا⁽⁹⁾.

(1) انظر: شرح المهلبى: الصفحات / 14 ، 17 ، 24 ، 95 ، 99 ، 104

(2) انظر: المصطلح النحوي / 135-136

(3) انظر: شرح المهلبى: الصفحات / 13 ، 24 ، 106 ، 107 ، 113 ، 115

(4) انظر المصطلح النحوي / 162

(5) انظر: شرح المهلبى: الصفحات / 37 ، 127

(6) انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع/ 107

(7) انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع / 18 ، 28

(8) انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع/ 126

(9) انظر: شرح المهلبى / 42

6. مصطلح النفي:

وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين الحجد⁽¹⁾، والذي لم يستعمله المهلبى مطلقاً في إعرابه للمقصورة، فقد كان يستعمل دائماً المصطلح البصري النفي⁽²⁾.

7. لا النافية للجنس:

وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين لا التبرئة⁽³⁾، فقد استعمل المهلبى المصطلح البصري ولم يستعمل المصطلح الكوفي مطلقاً⁽⁴⁾.

8. مصطلح الحال:

وهذا أيضاً مصطلح بصري يقابله القطع عند الكوفيين⁽⁵⁾، فقد استعمل المهلبى في شرحه المصطلح البصري ولم يستعمل المصطلح الكوفي القطع⁽⁶⁾. وبذلك نلاحظ أن أغلب المصطلحات التي استعملها المهلبى في شرحه هي مصطلحات بصرية، وأما المصطلح الكوفي فكان قليل الحظ في استعمال المهلبى في شرحه، وبذلك يكون أول ما ينبئ عن ميوله للمذهب البصري.

2.3.4 الآراء النحوية :

وسأحاول هنا ذكر أهم الآراء النحوية التي وافق فيها كلا الفريقين الكوفيين والبصريين.

1- المسائل النحوية التي وافق فيها البصريين:

1. العامل في المبتدأ هو الابتداء⁽⁷⁾.

2. اسم كان مرفوع بها⁽⁸⁾.

(1) انظر: مدرسة الكوفة /309

(2) انظر: شرح المهلبى: الصفحات/23، 25، 70

(3) انظر: المصطلح النحوي /172-173

(4) انظر: شرح المهلبى : الصفحة / 17

(5) انظر: المصطلح النحوي/170

(6) انظر: شرح المهلبى: الصفحات/ 51، 71، 96، 117، 134

(7) انظر: ص 38 من هذا البحث

(8) انظر: ص 46 من هذا البحث

3. إنّ وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر⁽¹⁾.
4. العامل في المفعول به هو الفعل⁽²⁾.
5. العامل في الفعل المضارع النصب بعد حتى هي أنّ مضمرة⁽³⁾.
6. المنادى المفرد مبنى على الضم⁽⁴⁾.
7. حاشا حرف جر⁽⁵⁾.
8. ما بعد إلاّ تابع لما قبلها في الاستثناء المنفي⁶.

2- المسائل النحوية التي وافق فيها الكوفيين:

1. ناصب المستثنى هو (إلاّ)⁽⁷⁾.
2. ناصب الفعل المضارع بعد لام كي هي اللام⁽⁸⁾.
3. عدم إعمال (كأنّ) مخففة⁽⁹⁾.
4. جواز مجيء الفعل الماضي حالاً⁽¹⁰⁾.
5. إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى⁽¹¹⁾.
6. تستعمل أو للإضراب مطلقاً⁽¹²⁾.
7. واو ربّ تجر ما بعدها بنفسها⁽¹³⁾.

(1) انظر: ص 47 من هذا البحث

(2) انظر: ص 47 من هذا البحث

(3) انظر: ص 40 من هذا البحث

(4) انظر: ص 45 من هذا البحث

(5) انظر: ص 54 من هذا البحث

(6) انظر: ص 36 من هذا البحث

(7) انظر: ص 41 من هذا البحث

(8) انظر: ص 55 من هذا البحث

(9) انظر: ص 38 من هذا البحث

(10) انظر: ص 55 من هذا البحث

(11) انظر: ص 48 من هذا البحث

(12) انظر: ص 55 من هذا البحث

(13) انظر: ص 39 من هذا البحث

8. ناصب الفعل المضارع بعد (حتى) هو (حتى) نفسها⁽¹⁾.

وأما خيارات المهلبي وترجيحاته فتلك مسألة قد عرضتها فيما سبق، وذلك عندما كنت أذكر الوجوه الإعرابية التي كان يجوزها المهلبي في الموضع الواحد، ولا موجب لتكرارها هنا⁽²⁾.

ولعلنا نلاحظ أن المهلبي لم يكن واضحاً في ميوله إلى أحد المذهبين؛ إذ إن المسائل التي وافق فيها البصريين تقترب في عدتها من تلك التي وافق فيها الكوفيين، أما بالنسبة للمصطلح النحوي فإننا نلاحظ من خلال ما مرّ ذكره ميول المهلبي إلى استعمال المصطلح البصري الذي يشيع شيوعاً مفرطاً في شرحه، ممّا يوحي إلينا بأنه يميل إلى المذهب البصري، ولكنه لم يكن متعصباً أو متشدداً في موافقة المذهب البصري في جميع المصطلحات، ودليل ذلك أنه قد وافق الكوفيين في استعمال بعض مصطلحاتهم، وهنا لا نستطيع الجزم بالمذهب النحوي الذي يميل إليه المهلبي في شرحه.

4.4 مذهب العبدلي النحوي:

وأما العبدلي فكان أكثر التزاماً بالقاعدة النحوية؛ لذا نلاحظ من خلال منهجه، أنه كان يميل إلى المذهب البصري الذي يتسم بالإلزام بالقواعد النحوية⁽³⁾، وسأقوم ببيان مذهبه النحوي في شرحه لمقصورة ابن دريد.

4.4.1 المصطلح النحوي:

لقد استعمل العبدلي في شرحه المصطلحين البصري والكوفي، فقد كان يستعمل المصطلح البصري في موضع ويستعمل المصطلح الكوفي الذي يقابله في موضع آخر ومن هذه المصطلحات:

(1) انظر: ص 40 من هذا البحث

(2) انظر: الصفحات/ 26، 27، 28، 50، 51 من هذا البحث

(3) انظر في هذه المسألة: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عبدالفتاح الحموز

1. الصفة والنعته :

استعمل العبدلي المصطلح البصري الصفة والمصطلح الكوفي النعت في شرحه لمقصورة ابن دريد⁽¹⁾، ومن استعماله للمصطلح البصري الصفة، إعرابه لقول ابن دريد:

واشْتَعَلَ الْمُبْيِضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جِزْلِ الْغَضَى⁽²⁾

يقول العبدلي: المبيض: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو صفة قامت مقام الموصوف والتقدير الشعر المبيض⁽³⁾.

ومما استعمل فيه مصطلح الكوفيين (النعته) والبصريين (الصفة)، إعرابه لقول ابن دريد:

نَازَعَتْهَا أَرْوَعَ لَا تَسْطُو عَلَى نَدِيمِهِ شَرَّتُهُ إِذَا انْتَشَى⁽⁴⁾

يقول: نازعتها فعل، وفاعله، ومفعوله الأول وأروع مفعوله الثاني، وهو جار على موصوف محذوف ... وجملة (لا تسطو على نديمه شرته) في موضع نصب نعت لأروع⁽⁵⁾.

فقد جمع العبدلي بين مصطلح البصريين (الصفة)، ومصطلح الكوفيين النعت في موضع واحد من شرحه.

2. الجر والخفض :

يبدو أن العبدلي أكثر ميولا هنا إلى المصطلح البصري وهو الجر، من خلال ما يتضح لنا في شرحه لمقصورة ابن دريد، ولكنه قد استعمل أيضا في مواضع معدودة المصطلح الكوفي وهو الخفض، ومما استعمل فيه المصطلح البصري الجر في شرحه لقوله:

وَضَرَمَ النَّأْيُ الْمُشْتِ جَدْوَةً مَا تَأْتَلِي تَسْفَعُ أَتْنَاءَ الْحَشَا⁽⁶⁾

(1) انظر: همع الهوامع 171/5

(2) جهود ابن خالويه في اللغة/162، شرح التبريزي/14، شرح المهلبی/14، شرح العبدلي/45

(3) انظر: شرح العبدلي/46

(4) جهود ابن خالويه في اللغة/551، شرح التبريزي/83، شرح المهلبی/134، المصدر نفسه: 420/

(5) انظر: شرح العبدلي/421

(6) جهود ابن خالويه في اللغة/165، شرح التبريزي/14، شرح المهلبی/18، شرح العبدلي/54

يقول: الحشا مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة⁽¹⁾.

ومما استعمل فيه مصطلح الخفض شرحه لقوله :

لَكِنَّهَا نَفْثَةٌ مَصْدُورٌ إِذَا جَاشَ لُغَامٌ مِنْ نَوَاحِيهَا عَمَى⁽²⁾

يقول إذا: حرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه⁽³⁾.

وهذا يؤكد أن العبدلي قد استعمل المصطلحين البصري وهو الجر، والكوفي وهو الخفض⁽⁴⁾، ولكنه كثيرا ما كان في إعرابه للمقصورة يستعمل المصطلح البصري (الجر) بقوله: جار ومجرور، ولم يستعمل مصطلح الخفض إلا في المواضع التي وردت فيها (إذا) فقد كان يذكر في إعرابه لها: (حرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه) وهذا يؤكد أن استعماله لمصطلح الخفض محدود⁽⁵⁾.

3. العطف والنسق :

ولقد أكثر العبدلي من المصطلح البصري وهو العطف في شرحه لمقصورة ابن

دريد ومن ذلك شرحه لقول ابن دريد:

فَكَانَ كَاللَّيْلِ الْبَهِيمِ حَلًّا فِي أَرْجَائِهِ ضَوْءُ صَبَاحٍ فَاَنْجَلَى⁽⁶⁾

فالفاء حرف عطف عنده⁽⁷⁾، وأما المصطلح الكوفي فقد استعمله العبدلي في مواضع محدودة، ومنه شرحه لقوله:

كَأَنَّ بَيْنَ عَيْرِهِ وَعَرَبِهِ مُفْتَادًا تَأَكَّلَتْ فِيهِ الْجُدَى⁽⁸⁾

(1) انظر: شرح العبدلي / 56

(2) جهود ابن خالويه في اللغة/179، شرح التبريزي/18، شرح المهلبى/30، المصدر نفسه /90

(3) انظر: شرح العبدلي / 93

(4) انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع /132

(5) انظر شرح العبدلي الصفحات/ 96، 144، 152، 188، 213، 260، 269، 276، 288، 297، 301، 299، 321، 342، 347، 349، 350، 356، 361، 369، 370، 381، 395، 399، 317، 421.

(6) شرح المهلبى/15، شرح العبدلي / 47

(7) انظر: شرح العبدلي / 48

(8) جهود ابن خالويه في اللغة/241، شرح التبريزي/55، شرح المهلبى/65، المصدر نفسه / 188

يقول العبدلي: وغبه نسق على غيره⁽¹⁾.

فلاحظ أنه قد استعمل مصطلحا بصريًا وهو العطف، وقد استعمله كثيرًا في شرحه للمقصورة، ومصطلحا كوفيًا آخر يقابله وهو مصطلح النسق وهو قليل عنده⁽²⁾.

وهذه المصطلحات جميعها قد استعملها العبدلي في شرحه غير أن المصطلح الغالب عنده هو مصطلح البصريين بلا شك، وهناك طائفة أخرى من المصطلحات التي وافق فيها البصريين دون أن يستعمل ما يقابلها من مصطلحات الكوفيين وفيما يلي عرضها:

1. مصطلح الحال :

وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين القطع وهذا قد ذكرته سابقاً⁽³⁾، وقد استعمله العبدلي في شرحه ولم يستعمل المصطلح الكوفي القطع، ومن ذلك قوله في شرحه لقول ابن دريد :

فَاسْتَنْزَلَ الزَّبَاءَ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عُقَابِ لُوحِ الْجَوْءِ أَعْلَى مُنْتَمَى⁽⁴⁾

يقول العبدلي: قسرا حال من الزباء، أو من عمرو، والواو في (وهي) حال من الزباء⁽⁵⁾. فقد استعمل مصطلح البصريين الحال.

2. مصطلح النفي:

وهو مصطلح بصري أيضا يقابله عند الكوفيين الجحد - كما أسلفت⁽⁶⁾، الذي لم يستعمله العبدلي مطلقا في شرحه وإنما يستعمل دائما مصطلح البصريين (النفي)، ومن أمثله إعرابه لقول ابن دريد:

يُرِي الْمَنُونَ حِينَ تَقْفُو إِثْرَهُ فِي ظَلَمِ الْأَكْبَادِ سُبُلًا لَا تَرَى⁽⁷⁾

(1) انظر: شرح العبدلي /190 وانظر:ص380

(2) انظر: مجالس ثعلب:1/60،146/324، وانظر: همع الهوامع : 223/5

(3) انظر: المصطلح النحوي /170

(4) جهود ابن خالويه في اللغة /204، شرح التبريزي /41، شرح المهلب /42، شرح العبدلي /125

(5) انظر: شرح العبدلي /126 وانظر: ص48

(6) انظر: مدرسة الكوفة /309

(7) جهود ابن خالويه في اللغة/242، شرح التبريزي/55، شرح المهلب/66، شرح العبدلي /190

يقول: لا هنا حرف نفي (1)، فهذا هو مصطلح البصريين.

3. لا النافية للجنس

وهو مصطلحٌ بصري أيضا يقابله عند الكوفيين لا التبرئة(2)، وقد استعمله

العبدلي في إعرابه لقول ابن دريد :

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتُ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقَوْلَا لَا لَعَا(3)

يقول العبدلي: ولا نافية للجنس ولعا اسمها وخبرها محذوف(4)، فهنا بلا شك قد

استعمل المصطلح البصري (لا النافية للجنس)، ولم يقل لا التبرئة.

4. المفعول المطلق والمفعول لأجله:

وهما مصطلحان بصريان يقابلهما عند الكوفيين شبه المفعول(5)، وقد استعملهما

العبدلي في شرحه. فقد استعمل المفعول المطلق في إعرابه لقول ابن دريد:

أَلْيَّةٌ بِالْيَعْمَلَاتِ يَرْتَمِي بِهَا النَّجَاءُ بَيْنَ أَجْوَاكِ الْفَلَا(6)

يقول العبدلي: أليّة مفعول مطلق لفعل محذوف أي آليت أليّة(7).

وأما المفعول لأجله فقد استعمله في إعرابه لقوله:

وَابْنُ الْأَشَجِّ الْقَيْلُ سَاقَ نَفْسَهُ إِلَى الرَّدَى حِذَارَ إِشْمَاتِ الْعِدَى(8)

يقول العبدلي: حذار مفعول لأجله(9).

ولم يقل فيهما شبه مفعول كما ذهب إلى ذلك الكوفيين، وإنما استعمل في مثل هذه

المواضع المصطلح البصري .

(1) انظر: شرح العبدلي /192

(2) انظر: المصطلح النحوي /172

(3) جهود ابن خالويه في اللغة/187، شرح التبريزي/20، شرح المهلب/34، شرح العبدلي /99، و اللّعا: الجريض

(4) انظر: شرح العبدلي /102

(5) انظر: المصطلح النحوي /162

(6) جهود ابن خالويه في اللغة/210، شرح التبريزي/49، شرح المهلب/45، شرح العبدلي /140

(7) انظر: شرح العبدلي /141

(8) جهود ابن خالويه في اللغة/198، شرح التبريزي/24، شرح المهلب/36، شرح العبدلي /110

(9) انظر: شرح العبدلي /111

5. مصطلح التمييز:

وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين التفسير⁽¹⁾، ولم يستعمل العبدلي المصطلح الكوفي في شرحه، وإنما استعمل المصطلح البصري وهو (التمييز)، وبدا ذلك في إعرابه لقوله:

فَاسْتَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهِيَ مِنْ عَقَابِ لُوحِ الْجَوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى⁽²⁾

يقول العبدلي: وَمُنْتَمَى تمييز محول عن المبتدأ⁽³⁾، فهذا هو مصطلح البصريين.

6. مصطلح التوكيد:

ويقابله عند الكوفيين التكرير⁽⁴⁾، وقد استعمله في إعرابه لقوله:

كَأَنَّمَا الْجَوُّ اسْتَحَالَ طَبْعُهُ فَصَارَ مَاءً كُلُّهُ ثُمَّ انْهَوَى⁽⁵⁾

يقول العبدلي: فـ (صار): فعل ماض ناقص من أخوات كان، واسمها مستتر فيها، وماء خبرها، وكله توكيد لاسم صار⁽⁶⁾، فقد استعمل المصطلح البصري هنا.

7. مصطلح البذل:

وهو من مصطلحات البصريين أيضاً، ويقابله عند الكوفيين الترجمة و التبیین،

والتكرير، والمردود⁽⁷⁾. وقد استعمله العبدلي في شرحه لقول ابن دريد:

إِنِّي حَلَبْتُ الدَّهْرَ شَطْرِيهِ فَقَدْ أَمَرَ لِي حِينًا وَأَحْيَانًا حَلًّا⁽⁸⁾

يقول العبدلي: وشطريه بدل من الدهر بدل مطابق منصوب وعلامة نصبه الياء⁽⁹⁾، فنلاحظ أنه استعمل هنا مصطلح البصريين (البذل).

(1) المصطلح النحوي / 164

(2) جهود ابن خالويه في اللغة/204، شرح التبريزي/41، شرح المهلبی/42، شرح العبدلي /126

(3) انظر: شرح العبدلي /127

(4) انظر: : المدارس النحوية أسطورة وواقع /134

(5) شرح العبدلي /285

(6) انظر: المصدر نفسه /285

(7) انظر: المصطلح النحوي /163

(8) جهود ابن خالويه في اللغة/401، شرح التبريزي/74، شرح المهلبی/113، شرح العبدلي /338

(9) انظر: شرح العبدلي /338

8. مصطلح عطف البيان:

وهو من مصطلحات البصريين ويقابله عند الكوفيين الترجمة⁽¹⁾، وقد استعمله العبدلي في شرحه لقول ابن دريد :

وَإِنْ رَأَيْتَ نَارَ حَرْبٍ تَلْتَطِي
فَاعْلَمْ بِأَنَّي مُسْعِرٌ ذَاكَ اللَّطِي⁽²⁾
يقول العبدلي: واللّطى عطف بيان لذاك أو نعت⁽³⁾.

ومن خلال ما سبق عرضه من مصطلحات نحويّة قد استعملها العبدلي في شرحه، نلاحظ غلبة المصطلح البصري بلا شك، لذا فيمكننا القول إنّ العبدلي يميل ميلاً واضحاً إلى مذهب البصريين، وهذا واضح من خلال شرحه، غير أنّه لم يكن في مصطلحاته دائم التبعيّة للبصريين، فقد استعمل المصطلح الكوفي في شرحه، ولكنّ حظه كان قليلاً في شرحه.

2.4.4 الآراء النحويّة:

وسأحاول هنا أن أعرض أهم المسائل النحويّة التي وافق فيها العبدلي البصريين والكوفيين.

1- ما وافق فيه البصريين:

1. كان ترفع الاسم وتنصب الخبر⁽⁴⁾.
2. إنّ وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر⁽⁵⁾.
3. العامل في المفعول به الفعل⁽⁶⁾.
4. المنادى المفرد مبني على الضم⁽⁷⁾.
5. جواز عمل (كأن) مخففة⁽⁸⁾.

(1) انظر: همع الهوامع 190/5

(2) جهود ابن خالويه في اللغة/274، شرح التبريزي/59، شرح المهلب/73، شرح العبدلي/216

(3) انظر: شرح العبدلي/217

(4) انظر: ص46 من هذا البحث

(5) انظر: ص47 من هذا البحث

(6) انظر: ص47 من هذا البحث

(7) انظر: ص45 من هذا البحث

(8) انظر: ص58 من هذا البحث

6. ناصب الفعل المضارع بعد (حتّى) هو (أن) مضمرة⁽¹⁾.

7. ناصب الفعل المضارع بعد لام التعليل⁽²⁾.

8. تقدير (قد) قبل الفعل المضارع الواقع حالاً⁽³⁾.

9. ما بعد (إلا) تابع لما قبلها في الاستثناء المنفي⁽⁴⁾.

2- ما وافق فيه الكوفيين :

ولم أقع سوى على مسألة واحدة وافق فيها العبدلي الكوفيين، وهي إضافة الاسم إلى اسم يوافق في المعنى، وقد عرضتها سابقاً⁽⁵⁾.

3.4.4 خيارات العبدلي وترجيحاته :

لقد كان العبدلي في شرحه لمقصورة ابن دريد يعتمد على التخيير في بعض المواضع، وذلك من خلال ذكر أكثر من وجه إعرابي في الموضع الواحد، وقد يرجح بعضها ويختار وجهاً ويترك الآخر، وقد يترك فيها الخيار دون ترجيح، وسأقوم هنا بعرض المسائل التي استعمل فيها العبدلي أسلوب الخيارات، وتلك التي رجّح فيها وجهاً على الآخر.

أ- خياراته:

5. قوله في "لما" :

وكان حديثه عن (لما) عندما بدأ يعرب قول ابن دريد :

واتخذَ التَّسْهِيدُ عَيْنِي مَأْلَفًا لَمَّا جَفَا أَجْفَانَهَا طَيْفُ الْكَرَى⁽⁶⁾

يقول العبدلي : " ولما حرف وجود لوجود أو ظرف بمعنى حين⁽⁷⁾ فـ(لما) إما أن تكون حرف شرط وتفيد وجود شيء لوجود غيره، أو أنها تكون ظرفاً بمعنى حين ولم يفصح عن تأييده لأحدهما على الآخر.

(1) انظر: ص 59 من هذا البحث

(2) انظر: ص 59 من هذا البحث

(3) انظر: ص 58 من هذا البحث

(4) انظر: ص 36 من هذا البحث

(5) انظر: ص 48 من هذا البحث

(6) جهود ابن خالويه في اللغة/167، شرح التبريزي/15، شرح المهبلي/18، شرح العبدلي/56

(7) شرح العبدلي/58 وانظر: ص 151

6. قوله في المستثنى بعد حاشا:

وقد تحدث العبدلي عن حاشا والاسم الواقع بعدها في إعرابه لقول ابن دريد:

حَاشَا الْأَمِيرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَوْفَدَا عَلِيٌّ ظِلًّا مِنْ نَعِيمٍ قَدْ ضَفَا⁽¹⁾

يقول العبدلي: "والأميرين مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثني، ويجوز في الأميرين الجر فحاشا حرف جر لا يحتاج إلى متعلق⁽²⁾".

وفي هذه الخيارات لم يكن العبدلي يذكر أصحاب تلك الآراء، وقد كان في خياراته يذكر صاحب المذهب دون أن يرجح أحدهما على الآخر ومنه:

1. قوله في حركة ما قبل ياء المتكلم :

وذلك في شرحه لقول ابن دريد:

وَعَاضَ مَاءَ شِرْتِي دَهْرًا رَمَى خَوَاطِرَ الْقَلْبِ بِتَبْرِيحِ الْجَوَى⁽³⁾

يقول العبدلي: وشرتي مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة وهو مذهب الجمهور، وأما ابن مالك فهو عنده مجرور بالكسرة الظاهرة كما في التسهيل⁽⁴⁾.

ب- ترجيحات العبدلي:

بعد عرض الخيارات التي كان يذكرها العبدلي في شرحه دون أن يرجح بينها، سأنتقل الآن إلى عرض بعض الخيارات التي اعتمد فيها العبدلي على الترجيح، فقد كان يختار أحد الآراء دون الآخر، بقوله والأجود، والأرجح، والأقرب، أو ما شابهه ومن ذلك:

1. قوله في المستثنى في الاستثناء المنفي:

وذلك في قول ابن دريد :

بِحَيْثُ لَا تُهْدَى لِسَمْعِ نَبَأَةٍ إِلَّا نَنِيْمُ الْبُومِ أَوْ صَوْتُ الصَّدَى⁽⁵⁾

(1) جهود ابن خالويه في اللغة/281، شرح التبريزي/60، شرح المهلب/98، شرح العبدلي/226

(2) شرح العبدلي/228

(3) جهود ابن خالويه في اللغة/163، شرح التبريزي/14، شرح المهلب/16، شرح العبدلي/49

(4) شرح العبدلي/51

(5) جهود ابن خالويه في اللغة/465، شرح التبريزي/78، شرح المهلب/122، شرح العبدلي/379

يقول العبدلي : " وإلا " حرف استثناء، ونثيم بدل من نبأة بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين ويجوز نصب نثيم على الاستثناء، والإتباع أجود⁽¹⁾، فقد رجح الإتباع في هذه المسألة.

2. قوله في زيادة (من):

وذلك في شرحه لقول ابن دريد:

وَاخْتَرَمَ الْوَضَّاحَ مِنْ دُونَ الَّتِي
أَمَلَهَا سَيْفُ الْحِمَامِ الْمُنتَضَى⁽²⁾

يقول العبدلي : ومن زائدة أو للابتداء متعلق بـ (اخترم)، والثاني أرجح لأن من لا تزداد في الإثبات خلافا للأخفش⁽³⁾.

فلاحظ أن العبدلي قد رجح أن تكون (من) هنا للابتداء لقوله والثاني أرجح، فقد اختار أحد الرأيين، دون الآخر.

3. قوله في العلم المؤنث الثلاثي الساكن الوسط:

وهو (هند) في قوله: " ويجوز في (هند) الصرف والمنع، والمنع أجود، وهو مذهب الجمهور والزجاج يوجبه⁽⁴⁾، فلاحظ أن العبدلي قد رجح المنع في (هند) بقوله والمنع أجود".

ومن خلال ما سبق عرضه نلاحظ أن العبدلي يميل كثيرا إلى مذهب البصريين في شرحه لمقصورة ابن دريد، فقد كان الغالب عنده من المصطلحات التي استعملها هو المصطلح البصري، وأما الآراء النحوية فلم يتبع الكوفيين إلا في مسألة واحدة، وهذا يدل على ميوله الواضح لمذهب البصريين.

وإذا نظرنا في المسائل النحوية التي تناولها شارحو المقصورة في شروحه نجد لديهم بعض معالم المناهج اللغوية المعاصرة، لذا يمكن أن يكونوا من رواد هذه المناهج، ومن أهم المناهج اللغوية الحديثة النهج الوصفي⁽⁵⁾، إذ تكشف شروحهم وأعاريبهم للمقصورة بوجود هذا المنهج عندهم، ويتضح هذا المنهج جلّ الوضوح

(1) شرح العبدلي /380

(2) جهود ابن خالويه في اللغة/200. شرح التبريزي/26، شرح المهلب/37، شرح العبدلي /114

(3) شرح العبدلي /114

(4) المصدر نفسه /137

(5) انظر التفصيل في هذه المسألة: الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر.

في المسائل النحوية التي تناولوها في شروحهم، وقد ورد ما يدل على هذا في كثير من المسائل التي تمّ تناولها في مواضع متعددة من هذه الدراسة، لذا سأقوم هنا بذكرها

1. المسائل النحوية التي اتبع فيها الشارحون المنهج الوصفي، ومن المسائل التي تبدو فيها معالم الوصفية واضحة عند شارحي المقصورة مايلي:
 - أ- المسائل التي تناولها ابن خالويه والمهلبى وفق المنهج الوصفي:
 1. أنْ وَاو رَبَّ تَجْر ما بعدها بنفسها، كما ذهب ابن خالويه والمهلبى⁽¹⁾.
 2. أنْ حَتَّى تنصب الفعل المضارع بنفسها. كما ذهب ابن خالويه والمهلبى⁽²⁾.
 3. عامل النَّصْب في المستثنى هو "إِلَّا" عند ابن خالويه والمهلبى⁽³⁾.
 - ب- المسائل التي تناولها المهلبى والعبدي وفق المنهج الوصفي:
 1. جواز تعدد الخبر⁽⁴⁾.
 2. جواز عطف الفعل المضارع على الفعل الماضي⁽⁵⁾.
 3. جواز مجيء المنعوت اسم إشارة⁽⁶⁾.
 4. جواز إضافة الصفة إلى موصوفها⁽⁷⁾.
 - ج- المسائل التي تناولها المهلبى وفق المنهج الوصفي:
 1. جواز مجيء الفعل الماضي حالا من غير تقدير (قد)⁽⁸⁾.
 2. لام التعليل تنصب الاسم بنفسها⁽⁹⁾.

(1) انظر: ص 39

(2) انظر: ص 40

(3) انظر: ص 41

(4) انظر: ص 41

(5) انظر: ص 44

(6) انظر: ص 46

(7) انظر: ص 48

(8) انظر: ص 55

(9) انظر: ص 56

فإذا أنعمنا النظر في دراسة الشارحين لهذه المسائل، نجد أنهم كانوا وصفيين في أحكامهم وآرائهم في هذه المواضع؛ لذا يمكن أن يكونوا رواداً للمنهج الوصفي المعاصر.

2. المسائل النحوية التي اعتمد فيها الشارحون على المنهج التحويلي: إن من بين المناهج التي ظهر في العصر الحديث المنهج التحويلي التوليدي⁽¹⁾، وإنما نلمح في شروح المقصورة وأعاريبها بعض ما ينبئ عن وجود هذا المنهج عند شارحي المقصورة، فالشروح خير دليل على وجود بعض الجوانب التحويلية المعيارية عندهم، وكان ذلك واضحاً في إعرابهم لأبيات المقصورة، ومن هذه المواضع ما يلي:

أ- التقديم والتأخير (الرتبة):

وهذه المسألة من أهم عناصر المنهج التحويلي، وقد كان شارحو المقصورة يبينون مواضع التقديم والتأخير في الجملة، ويمكن أن نستنتج من ذلك أنهم يذهبون إلى أن الجملة الناتجة بعد التقديم والتأخير جملة تحويلية جديدة، ومن مواضع التقديم والتأخير والتي تم التنبيه عليها في موضعها ما يلي:

1. جواز تقديم الخبر على المبتدأ⁽²⁾.
2. جواز تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه⁽³⁾.
3. جواز تقديم خبر (كأن) على اسمها⁽⁴⁾.
4. جواز تقديم المفعول به على الفاعل⁽⁵⁾.

(1) انظر التفصيل : المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي / 247-266

(2) انظر: ص 19-21

(3) انظر: ص 22

(4) انظر: ص 22

(5) انظر: ص 22-26

ففي هذه المواضع نلاحظ أنّ شارحي المقصورة قد أجازوا التقديم والتأخير، وهو أحد العناصر التحويلية عند المحدثين، إذ تناولوه في حديثهم عن عنصر الترتيب، وهذا العنصر لا يكون إلا للربط بين أجزاء الجملة في بنيتها السطحية ولا علاقة له بالبنية العميقة أو التحتيّة⁽¹⁾.

ب- الحذف: ومن أهم عناصر المنهج التحويلي التوليدي الواردة في شروح المقصورة عنصر الحذف، وهذا العنصر لا يغيّر كثيرا في البنية العميقة في الجملة كما يرى أصحاب هذا المنهج⁽²⁾. وقد ظهر عنصر الحذف في مواضع كثيرة في شروح المقصورة، فهي ظاهرة تبرز بشكل جليّ في المقصورة، ولقد تناولناها في موضعها من هذا البحث. ومن أمثلة الحذف:

1. جواز حذف المبتدأ⁽³⁾.
2. جواز حذف الخبر⁽⁴⁾.
3. جواز حذف خبر الحرف النَّاسخ⁽⁵⁾.
4. جواز حذف المفعول به⁽⁶⁾.
5. جواز حذف الحال⁽⁷⁾.
6. جواز حذف المضاف إليه⁽⁸⁾.
7. جواز حذف الصّفة⁽⁹⁾.
8. جواز حذف الفعل⁽¹⁰⁾.

¹ المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي/259

² المصدر نفسه/261

³ انظر: ص4-6

⁴ انظر: ص7-9

⁵ انظر: ص10

⁶ انظر: ص10-13

⁷ انظر: ص13

⁸ انظر: ص14

⁹ انظر: ص15

¹⁰ انظر: ص16-18

9. جواز حذف حرف العطف⁽¹⁾.

10. جواز حذف لا من جواب القسم⁽²⁾.

ففي هذه المواضع كان شارحو المقصورة يقدّرون محذوفاً، والحذف كما ذكرنا أحد عناصر المنهج التحويلي.

ج- الإحلال: وهو وضع عنصر موضع آخر في التركيب اللغوي، على أن يتضمن معنى ذلك العنصر المحذوف، ومعنى آخر جديداً⁽³⁾. ومما يمكن عدّه من باب الإحلال الواردة في شروح المقصورة:

1. حذف الموصوف المفعول به وإحلال صفته محلّه، وهي مسألة قد عرضتها سابقاً⁽⁴⁾.

2. تضمين فعل معنى آخر، وقد جاء هذا في تضمين أض معنى (رجع) أو (صار) وهي مسألة قد تناولتها فيما مضى⁽⁵⁾.

هذه بعض الأمثلة الدالة على وجود بذور لبعض المناهج اللغوية المعاصرة عند شارحي المقصورة، إذ ظهرت من خلال عرضهم لمسائل النحو ودراستها، فهم رواد هذه المنهج، ودراسة اللغة من خلال هذه المناهج ليست بجديدة، وإنما موجودة لدى العلماء المتقدمين ولكنها لم تكن واضحة لديهم.

الخاتمة:

إن من أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة مايلي:

1- تعدّ شروح مقصورة ابن دريد (شرح ابن خالويه، وشرح التبريزي، وشرح المهلب، وشرح العبدلي) من أهم الكتب التي تناولت القصيدة بالشرح والتفصيل، فقد تناولت هذه الشروح القصيدة من عدة زوايا، فجاء فيها الإعراب، والتصريف، واللغة، والمعاني، والبيان، والقراءات، وهذا يدلّ على

(1) انظر: 18

(2) انظر: ص 19

(3) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر/196

(4) انظر: ص 12

(5) انظر: ص 35

اهتمامهم بالقصيدة، ويدلّ على الجهد الذي بذله أصحاب الشروح في بيان ما يغمض من القصيدة.

2- أن شروح المقصورة التي شملتها هذه القصيدة قد تفاوتت فيما بينها، فقد ركّز ابن خالويه على الجانب الصرفي، لذا نلاحظ في شرحه ذكر للتصارييف المختلفة للكلمة، وذكر مشتقاتها، وبيان رأي الكوفيين والبصريين في ذلك. وأما شرح التبريزي فنلاحظ فيه الاهتمام الكبير في سرد الأحداث التاريخية والحديث عن الشخصيات التي ذكرت في المقصورة. وأما المهلبّي فقد اهتم بالإعراب لذا فلم يترك بيتا إلا وقد أعربه وفصل إعرابه. أما عن الأخير وهو العبدلي الذي شرحها حديثا فقد جاء شرحه خلاصة للشروح السابقة فقد جاء فيه: الإعراب، والتصريف، والبلاغة، والتاريخ .

3 - تحوي المقصورة بين أبياتها جملة من الظواهر النحوية، وخاصة ظاهرة الحذف، والتقديم والتأخير وغيرها، وقد بينت ذلك لنا شروحها وأعاريبها.

4 - أن شارحي المقصورة الأربعة قد اتفقوا في بعض المسائل النحوية، واختلفوا في أخرى، وبدا ذلك واضحا من خلال شروحهم وأعاريبهم لها، وكان هذا الاختلاف نتيجة الاختلاف في المذهب الذي يتبعه الشارح.

5 - على الرغم من اهتمام شارحي المقصورة بمسائل النحو والإعراب منها، إلا أن الآراء الخاصة بهم لا وجود لها إلا أنهم كانوا يرجحون بين الآراء، فقد تبعوا غيرهم من النحويين في تلك الآراء.

6 - يبدو أن ابن خالويه يميل إلى المذهب الكوفي، وذلك من خلال المصطلحات والآراء النحوية التي عرضها في شرحه للمقصورة، ولكنه لم يكن متعصبا لهذا المذهب بل وافق البصريين في بعض المسائل.

7 - أن من الصعب الحكم قطعا على مذهب التبريزي النحوي، وذلك لقلّة المسائل النحوية التي تناولها في شرحه للمقصورة، ولكن المصطلح الغالب عنده في المسائل التي تناولها في شرحه، هو المصطلح البصري، بل يمكن القول إنه لم يستعمل في شرحه غير مصطلحات البصريين، وبذلك يمكن الإشارة إلى أنه يميل إلى المذهب البصري.

- 8 – لم يكن المهلبي متعصبا لمذهب بعينه، ولكنه كان يوافق البصريين في كثير من مصطلحاتهم النحوية، فيمكن القول إنه يميل إلى المذهب البصري دون تعصب؛ إذ استعمل بعض المصطلحات الكوفية.
- 9 – إن ميول العبدلي للمذهب البصري، يتضح أكثر من أي شارح آخر للمقصورة، فقد وافقهم في الكثير من مسائل النحو ومصطلحاتهم النحوية، وإنصافاً له لم يكن متعصبا للمذهب البصري، ولكنه وافق الكوفيين في القليل من المصطلحات والآراء النحوية.
- 10 – لقد كان شارحو المقصورة في تناولهم لمسائل النحو والإعراب، في المقصورة يتبعون المنهج الوصفي، كما ظهرت عندهم بعض جوانب التحويلية التوليدية في مسائل أخرى، فيمكن أن نعدّهم من رواد هذه المناهج المعاصرة.
- 11 – اعتمد شارحو المقصورة على مبدأي الترجيح والاختيار في كثير من المواطن الإعرابية لأبيات المقصورة.

المراجع

- الأزدي، أبي بكر ابن دريد، 1365هـ - 1946م، الديوان، ت: السيد محمد بدر الدين الوي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د.ط.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، د ت، شرح التوضيح على التصريح على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية.
- الأزهري، خالد عبد الله، 1411-1991م، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ت: عبد الكريم مجاهد، عمان، دار البشير، ط1.
- الإشيلي، ابن أبي الربيع، 1986م، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ت: الثوبيتي، بيروت، دار الغرب الاسلامي، ط9.
- الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء، 1418-1998م، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط1، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، بإشراف، إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأندلسي، أبو حيان، ط1 1418هـ - 1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الأنصاري، عبد الله جمال الدين ابن هشام، 1412هـ-1991م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ت: هادي حسن حمودي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1.
- الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن هشام، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، عني بطبعهما وتصحيحهما الشيخ محمد شماخ، تونس، دار بوسلامة للطباعة والنشر و التوزيع.
- الأنصاري، عبد الله جمال الدين ابن هشام، 1421هـ-2001م، شرح قطر الندى وبل الصدى، ت: محمد خير طعمة حليبي، بيروت، دار المعرفة، ط1.
- الأنصاري، عبد الله جمال الدين ابن هشام، د ت، شرح اللوحة البدرية في علم العربية، ط2 ت: صلاح راوي.

- الأنصاري، جمال الدين ابن هشام، 1392م- 1972هـ ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ت: مازن مبارك ومحمد علي الحمد، وسعيد الأفغاني، مكتبة سيد الشهداء، ط3.
- ابن بابشاد، طاهر بن احمد، 1976، شرح المقدمة المحسبة، ط1، ت: خالد بن عبد الكريم، الكويت.
- التبريزي، الخطيب، 1414- 1994، شرح مقصورة ابن دريد، ت: فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة المعارف، د ط.
- التوحيدي، أثير الدين محمد بن يوسف، د ت، البحر المحيط، ت: عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.
- ثعلب، أحمد بن يحيى، د ت، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، د ت، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته، علي محمد الصباغ، دار الفكر.
- ابن جني، عثمان، د ت، الخصائص، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط3.
- ابن جني، عثمان، 1411هـ- 1990م، اللمع في العربية، ت: فائز فارس، اربد، دار الأمل، ط2.
- الحجاج، أحياء 2004، رضي الدين الاستربادي نحويًا، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- الحموز، عبد الفتاح احمد، 1984م، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرياض مكتبة الرشد، ط1.
- الحموز عبد الفتاح احمد، 1984م، الحذف في المثل العربي، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد، م1985، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض، مكتبة الرشد، ط1.

الحموز، عبد الفتاح احمد، 1418هـ-1997م، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصف المعاصر، عمان، دار عمار، ط1.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، 1986، معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم، عمان، دار الفيحاء، ط1.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، 1989م، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ت: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، مكتبة القرآن، دط.

الدرويش، محمد جاسم، د ت، ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق شرحه على مقصورة ابن دريد، بغداد، دار الشؤون القافية العامة.

الرملي، احمد بن علي، د ت، شرح الأجرومية، ت: علي موسى الشوملي، الرياض، دار أمية للنشر والتوزيع.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، 1986م، الإيضاح في علم النحو، ت: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس.

الزمخشري، محمود بن عمر، 1993، المفصل في صناعة الإعراب، ط1، قوم له علي أبو ملح، بيروت، مكتبة ودار الهلال.

ابن السراج، محمد بن سهل، 1420هـ-1999م، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4.

سيبويه، أبي بشر عمرو ابن عثمان بن قنبر، د ت، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط1.

السيوطي، جلال الدين، د ت، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم أبو مكرم، الكويت، دار البحوث.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، 1930م، أمالي ابن الشجري في آداب اللغة العربية، عني بنشره وتصحيحه وضبطه: عبد الخالق مصطفى مطبعة الأمانة، ط1.

الصبان، محمد علي، 1986م، حاشية الصبان على شرح الشنواني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، القاهرة، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب

- العربية، رتبه وحققه وصححه: مصطفى حسين احمد، عمان دار الغار للطباعة والنشر.
- عبد الله، عبد النعيم علي محمد، 1409هـ-1988م، دراسات نحوية في الفعل المضارع، القاهرة دار الطباعة المحمدية، ط1.
- العبدلي، حامد محمد، 1975م، شرح وإعراب المقصورة الدريدية، تقديم فاضل السامرائي، بغداد، مطبعة العاني.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، د ت، المقرّب، ت: عبد الستار الجبوري و عبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، دط
- العكبري، عبد الله بن الحسين، 1416-1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: عبد الإله النبهان، سورية، دار الفكر المعاصر، ط1.
- العكبري، عبد الله بن حسين، 1981م، التبيان في إعراب القرآن، ت: علي محمد البحاوي، بيروت، دار الجيل، ط2.
- عميرة، خليل أحمد، 2004م، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، عمان، دار وائل، ط1.
- الغلايني، مصطفى، د ت، جامع الدروس العربية، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ط8.
- الفراهيدي، الخليل بن احمد، 1995م، كتاب الحمل في النحو، ت: فخر الدين قباوة، ط5.
- فراية، مراد، 2004، السمين الحلبي نحويًا من خلال كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- الفرزدق، همام بن غالب، 1966م، الديوان، بيروت، دار صادر.
- القرالة، يونس، 2004، الأصول النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح جمل الزجاجي، رسالة ماجستير جامعة، غير منشورة، مؤتة، الأردن.
- القرالة، ساهر حمد، 2004، الأصول النحوية عند الحيدرة اليمني في كتابه كشف المشكل في النحو، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

القوزي، عوض حمد، 1981، **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، جامعة الرياض، عمادة شؤون الطلاب.

القيسي، مكي بن أبي طالب، 1418هـ / 1997م، **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، ت: محي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط5.

المالقي، احمد بن عبد النور، 1405هـ-1985م، **رصف المباني في حروف المعاني**، ت: احمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، 1972م، **السبعة في القراءات**، ت: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف.

المخزومي، مهدي، 1377هـ-1958م ، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط2، مصر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

مغالسة، محمود حسني، 2002م ، **أبحاث في اللغو والنحو و القراءات**، عمان، دار البشير، ط1.

مفتي، خديجة أحمد، 1406هـ-1985م ، **نحو القراء الكوفيين**، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط1.

موسى، عطا محمد، 2002م، **مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين**، عمان، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1.

المهلب، مهلب بن الحسن، 1410هـ-1989م، **شرح مقصورة ابن دريد وإعرابها**، ت: محمود جاسم الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد للنشر و التوزيع، ط.

نور الدين، عصام، 1404هـ-1984م، **الفعل والزمان**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د ط.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، د ت، **شرح المفصل**، بيروت، عالم الكتب، د ط.